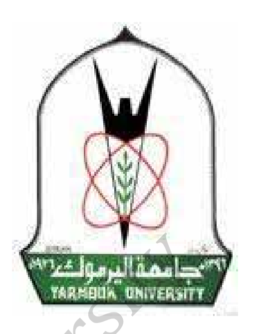



**جـامعـة اليرمــوك**
**كلــــيّة الإعـلام**
**قسم الصحافة**

# تغطية الصحافة الأردنية اليومية لقضايا الفساد لعام2011

# Jordan's Daily Press Coverage To the Issue of Corruption In 2011



قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإعلام في جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

**إعداد الطالب**

**فؤاد محمد الطاهات**

**2010938047**

**إشراف**

**أ.د عصام سليمان الموسى**

2012/ 2013م

# تغطية الصحافة الأردنية اليومية لقضايا الفساد لعام2011

**إعداد**

**فؤاد محمد الطاهات**

**بكالوريوس أدب إنجليزي- كلية الآداب - جامعة اليرموك 2010 م**

**قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإعلام**

**جامعة اليرموك ، اربد - الأردن**



وافق عليها

أ. د . عصام سليمان الموسى ............................................... رئيسا ومشرفا

أستاذ الصحافة – جامعة اليرموك

د. عزام عنانزة ........................................................................ عضوا

أستاذ الصحافة – جامعة اليرموك

معالي سميح بينو ................................................................. عضوا

رئيس هيئة مكافحة الفساد

تاريخ تقديم الأطروحة: 11\12\ 2013

# قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة بعنوان " **تغطية الصحافة الأردنية اليومية لقضايا الفساد لعام 2011**"

وأجيزت بتاريخ : 11/ 12/ 2013

| **أعضاء لجنة المناقشة** | **التوقيع** |
|---|---|
| الأستاذ الدكتور عصام الموسى. | رئيساً ................................ |
| الدكتور عزام عنانزة. | عضواً ................................ |
| معالي سميح بينو | عضواً................................ |

# التفويض

**أنا الطالب : فؤاد محمد الطاهات**

**أفوض جامعة اليرموك بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.**

**الاسم: فؤاد محمد الطاهات**

**التوقيع: ..............**

**التاريخ: ..............**

# شكر وتقدير

فبعد الحمد والشكر لله الذي لا يطيب الليل إلا بشكره ولا يطيب النهار إلا بطاعته .. ولا تطيب اللحظات إلا بذكره .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوه .. ولا تطيب الجنة إلا برؤيته قال رسولنا الكريم نبي الرحمة ونور العالمين (من لا يشكر الناس لا يشكر الله) . فأنني أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى مشرفي "الأستاذ الدكتور عصام الموسى" الذي اكتسبت منه مهارة الدقة و الأمانة العلمية في مسار البحث العلمي. ووهبني من وقته جهده، وفتح لي قلبه وبيته معلما وصديقا، فكان نعم الصديق ونعم المعين بعد الله سبحانه وتعالى، إضافة إلى اهتمامه بموضوع بحثي ومساعدتي على انجازه. وأهديه هذه الأبيات الشعرية على ما قدمه لي من جهد ووقت متواصل بلا انقطاع أو كلل أو ملل .

بِفَيض فَضــلِكَ يَحيى العلمُ وَالأَدَبُ ... وَبِإِسمكَ اليَوم أَضحتَ تَفخرُ الكُتُــــبُ

فَمِن سَنى فَكرِكَ التَهذيبُ مُنتَشِــرٌ ... وَمِن ضَيا فَهمِكَ الإِرشادُ مُنسَكِــــبُ

يا أَيُّها الكَوكَبُ العالي الَّذي رَقَصت ... لَهُ المَعالي وَخَرَّت دونَهُ الشُهُــــبُ

ما زالَ يَكسبُ مِنَ الشَرقُ رَونَقَـــهُ ... حَتّى إِنجَلى وَإِنجلَت عَن وَجهِهِ السُحُبُ

لَو لَم يَكُن رَشف الأَفراح مِنكَ لَمــا ... أَهدى الصَباح ضَحوكاً وَهُوَ يَلتَهِــبُ

خليل الخوري

ولن أغفل عن أن أتقدم بالشكر إلى جامعتي جامعة اليرموك التي قضينا في رحابها أجمل اللحظات مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد، وقبل أن نمضي نقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة.إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة، إلى جميع أساتذتنا الأفاضل، وأخص بالذكر عميد كلية الإعلام الدكتور "حاتم علاونة"، والدكتور "محمد هاشم السلعوس" والدكتور"عزام العنانزة" والدكتور" علي نجادات" والدكتور"تحسين منصور" والدكتور"محمود السماسيري" والدكتور "علاء الدليمي" والدكتور "أمجد القاضي" والدكتور " محمود شلبية" والدكتور"عزت حجاب" والدكتور "علي الزينات". وكل أعضاء الهيئة التدريسية في كلية الإعلام.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء اللجنة الكريمة ممثلة برئيسها الاستاذ الدكتور"عصام سليمان الموسى"، ومعالي رئيس هيئة مكافحة الفساد "سميح بينو" مناقشا خارجيا، والدكتور "عزام عنانزة" رئيس قسم الصحافة مناقشا داخليا، على موافقتهم لمناقشة هذه الأطروحة.

وكذلك أشكر كل من ساعد على إتمام هذا البحث وقدم لي العون ومد لي يد المساعدة وزودني بالمعلومات اللازمة لإتمام هذا البحث وأخص بالذكر: الاستاذ "خالد العكور"و منسقة الدراسات العليا" الدكتورة أسماء خضير"والأستاذ ابراهيم ذيابات" والأستاذ "حسن القرعان"

# الإهداء

إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب

إلى من كلّت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلى القلب الكبير.............................................والـــــــــدي العـــــزيــــــز

إلى ملاكي في الحياة ..

إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني ..

إلى بسمة الحياة وسر الوجود

إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي

إلى من بها أكبر وعليها أعتمد ..

إلى شمعة متقدة تنير ظلمة حياتي

إلى من بوجودها أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها..

إلى من عرفت معها معنى الحياة

إلى من أرضعتني الحب والحنان

إلى رمز الحب وبلسم الشفاء

إلى القلب الناصع بالبياض ....................................والـــــــــدتي الحبـــــــــــيبة

إلى سندي وقوتي بعد الله

إلى من آثروني على نفسهم

إلى من علموني علم الحياة

إلى من أظهروا لي ما هو أجمل من الحياة................. إخـــــــوتـــــي وأخـــــواتـــــي

إلى من كانوا ملاذي وملجئي

إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات

إلى من سأفتقدهم ...... وأتمنى أن يفتقدوني

إلى من جعلهم الله أخوتي بالله .... و من أحببتهم بالله.................... أصـــــــدقائـــــي

الباحث

# فهرس المحتويات

**الفصل الرابع :الاطار المنهجي للدراسة**



**الفصل الخامس :عرض نتائج الدراسة ومناقشتها**

# الملخص

طاهات، فؤاد. **تغطية الصحافة الأردنية اليومية لقضايا الفساد لعام2011.** رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن- اربد، 2013.

المشرف: أ.د عصام سليمان الموسى


هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تغطية الصحف الأردنية اليومية (الرأي والعرب اليوم) لقضايا الفساد لعام 2011م، وفيما إذا كان من ضمن أولويات هذه الصحف وضع أجندة إعلامية واضحة وهادفة تتعلق بموضوعات الفساد.

وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باستخدام أداة تحليل المضمون، والتي تضمنت عددا من فئات تحليل المضمون بلغت تسع فئات رئيسية( بمجموع 55 فئة فرعية ورئيسية)، وقد تم التحقق من أداة الدراسة بإجراء اختبار بعدي للثبات باستخدام معادلة هولستي للتحقق من ثبات الأداة وبلغت نتيجة الاختبار(83.6%) وتم تطبيق الأداة باستخدام عينة قصدية مكونة من (92) عددا من صحيفتي(الرأي والعرب اليوم)، وذلك للإجابة عن أسئلة الدراسة التي تألفت من سؤال رئيس" **كيف تمت تغطية الصحافة الأردنية لقضايا الفساد في مضامينها الإخبارية خلال عام (2011)**" انبثق عنه مجموعة من الأسئلة الفرعية، حيث تم تحليل نتائجها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن اهتمام صحف عينة الدراسة ( الرأي والعرب اليوم) بقضايا الفساد كان منخفضا نسبيا بصفة عامة، حيث لم تتجاوز عدد مرات الطرح للقضايا المتعلقة بوقائع الفساد عن "322" مادة بالصحيفتين وهذا بدوره لا يعكس الواقع الفعلي لحجم هذه القضايا، إضافة إلى وجود تباين كمي بين صحيفتي الرأي والعرب اليوم، حيث جاءت صحيفة الرأي أكثر اهتماما على المستوى الكمي في التعبير عن وقائع الفساد، فجاء معدل التكرار حول هذه القضايا (169) وبنسبة (47.6%). بينما جاء معدل التكرار حول قضايا الفساد في صحيفة العرب اليوم(153) وبنسبة(43.0%).

تناولت الصحف الدراسة قضايا الفساد بشكل عام دون تحديد لنوع معين خلال فترة الدراسة بنسبة (55.2%) تلاها الفساد الإداري بنسبة (25.5%) ثم الفساد السياسي وبنسبة(10.9%)، بينما جاء الفساد الاقتصادي بنسبة (8.4%).

وكان من أبرز النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

- الاعتماد على الكتاب الصحفيين بالمقام الأول لنشر قضايا الفساد في صحف عينة الدراسة بنسبة (48.8%) ثم المندوبين الصحفيين بنسبة (34.2%)، بينما تراجعت مساهمة وكالة الأنباء الأردنية بترا بنسبة(16.4%)،ثم فئة أخرى التي لم تتجاوز نسبة (0.6%)، بينما لم يلاحظ وجود أي مادة من وكالات الأنباء العربية والعالمية على حد سواء وذلك بنسبة صفرية(0.0%).

- حصلت فئة "أخرى" من المصادر الداخلية "الرسمية" في مصدر الحصول على المعلومات على أعلى نسبة(85.7%) بينما تراجع إلى حد كبير ظهور مصادر رسمية كفئة جلالة الملك، ورئيس الوزراء، ورئيس هيئة مكافحة الفساد، حيث لم تتجاوز نسبة أعلى مصدر منها (6.8%) الأمر الذي يعكس عدم السعي لبيان الوقائع والملابسات التي شابت تلك القضايا.

- بلغت نسبة مرتكبي الفساد على مستوى متوسط ومتدني ومستوى البرلمان والمؤسسات السياسية النصف تقريبا (50.1%)و(47.2%) على التوالي، في حين لم تتجاوز نسبة مساهمة فئة القمة في ارتكاب الفساد في الصحف الأردنية نسبة (2.7%).

- سيادة استخدام قالب "الخبر الصحفي" في النشر حول قضايا الفساد في الصحيفتين، فقد بلغت نسبة استخدام هذا النمط (74.5%)، ثم جاء بعدها نمط المقالات بنسبة بلغت(19.9%)، بينما لم يلاحظ استخدام الأنماط الصحفية الأخرى في تغطية وقائع الفساد( كالتحقيق والحديث الصحفي والتقرير الإخباري والافتتاحيات) حيث لم يتجاوز مساهمة أعلى نمط فيها(2.2%) وهذا يدل على غلبة طابع نقل الوقائع وإيصالها في تغطية الوقائع المختلفة لقضايا الفساد على الرغم من أهمية الأنماط الأخرى في الكشف عن قضايا الفساد أو تأييدها أو دفع اتهام.

- انخفاض معدل اهتمام الصحيفتين (الرأي والعرب اليوم) بقضايا الفساد وذلك من خلال الموقع على الصحيفة الذي يعكس ذلك، حيث أن القدر الأكبر من هذه القضايا قد ظهر على الصفحات الداخلية بنسبة (63.4%)، في حين لم يتجاوز تناول هذه القضايا على الصفحات الأولى والأخيرة نسبة (23.9%) و (2.8%) على التوالي؛ مما يوضح ضعف اهتمامها في إبراز القضايا المتعلقة بالفساد.

- عدم اهتمام صحف عينة الدراسة بتفاصيل وأنواع قضايا الفساد المطروحة في صفحاتها وإنما تكتفي بذكرها بشكل عام دون تدقيق وتحليل، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن فئة أكثر من نوع حظيت بأعلى نسبة (78.6%)، في حين تراجع إلى حد كبير ظهور صور أخرى مثل الانحرافات المالية بنسبة بلغت (6.8%)، تلاها الانحرافات الجنائية بنسبة (4.7%)، ثم سوء استخدام السلطة بنسبة (3.1%)، وتراجعت الصور الأخرى حيث لم تتجاوز أعلى منها نسبة(1.9%).

- أشارت نتائج التحليل أن ما نسبته (38.5%) قد ركز على التصريحات للمسئولين والتعليقات من الكتاب الصحفيين أو القراء لمحاربة الفساد، ثم جاء تركيز عينة الدراسة ممثلة بصحيفتي الرأي والعرب اليوم على المسيرات والمظاهرات التي اجتاحت المملكة والتي كانت تطالب بمحاربة الفساد وبنسبة (30.1%)، بينما تراجعت فئة تحليلات وآراء لقضايا الفساد وكيفية محاربته إلى نسبة بلغت (17.4%)، بينما جاءت الدعوة لمحاربة الفساد من خلال المؤتمرات والندوات بنسبة (12.1%)،كما وتراجع إلى حد كبير الدعوة من خلال المحاضرات والدروس لمواجهة هذه القضية بنسبة متدنية جدا بلغت (1.9%)؛ وهذا يؤكد على غالبة طابع السرد والنقل وغياب التحليل والمؤتمرات والدروس التي بدورها تعمل على توعية المجتمع بحجم قضايا الفساد وتسهم في تعزيز قيم النزاهة والشفافية لدى أفراد المجتمع.

**الكلمات المفتاحية : الفساد، الفساد الإداري، الفساد الاقتصادي، الفساد السياسي، الصحافة الإردنية، قوانين المطباعات والنشر الأردنية**

**Jordan's Daily Press Coverage of Corruptions' Issues In 2011**
**A Content Analysis**

**Prepared by**
Fuad Mohamad Tahat
**Advisor**
Prof. Dr. Issam Suleiman Al-Mousa

**Abstract**

This study aimed to examining corruptions' issues in 2011 coverage of the Jordanian daily newspapers, represented by two dailies *Al-Rai and Al-Arab Alyawm*. The study also aimed to answer the following main research question: **"How did Jordanian's dailies treat corruption in their coverage?"** The objective was to find out how the newspapers were able to set the agenda for their readers on such a sensitive issue. In this respect, the study employed the descriptive-analytic approach, using the technique of content analysis. Analysis yielded a number of content categories ( 9 main categories, and 55 sub-categories). The Holsti test by independent coders yielded 83.6% reliability chec. For the purpose of analyzing the collected data, proper statistical checks were conducted.

- The study found that the coverage of corruption was generally proper, highlighting the reader's agenda to corruption, as almost a quarter(23.9%) of the coverage was published on the front page.

- The analysis showed that more than half(55.2%) of the published material dealt with corruption in general, less than half(45.8%) was distributed among three kinds: administrative corruption(25.5%), political corruption (10.9%), and the economic corruption (8.4%). *Al-Arab Alyawm* daily, however, highlighted the administrative and political corruptions' issues more than *Al- Rai* which emphasized more the economic corruption.

- The content analysis uncovered some prominent forms of corruption, which both newspapers addressed. These were: finance deviations (6.8%), criminal deviations(4.7%), and the abuse of power(3.1%); while other forms, such as behavioral abnormalities and Money laundering, did not exceed higher than (1.9%).
- The content analysis showed that two-thirds of messages to combat corruption came from remarks and comments(38.5%) and demonstrations(30.6%). the remaining third came from conferences, seminars, and lectures.
- The sources that reported corruption, were mainly internal, mostly from journalists(44.4%), citizens(27.3%), political parties(18.6%), and members of the executive authority came least(9.7%).

Journalistic sources were at the forefront (48.8%) followed by Reporters(34.2%). in addition, the Jordanian News Agency (Petra), which is an official organ, had contributed (16.4%). The analysis found there was not any item from Arab and international News Agencies

- Both Newspapers employed mostly the news to cover corruption issues (74.5%), followed by a low article interest (19.9%). Investigative reporting was absent from the coverage on corruption.
- Statistical analysis showed some differences between the two newspapers. Al Arab Al Yawm published more on the front and inside pages, and by contrast AL-Rai published more on the last and second pages. Further, while Al Arab Al Yawm identified more of criminal deviations , AL-Rai highlighted more of financial, organizational, behavioral deviations and power abuse . On the other hand, AL-Rai used the Jordanian News Agency , while Al Arab Al Yawm depended more on its reporters to highlight the corruption issues.



Key Words: Corruption, Administrative Corruption, Political Corruption, Economic Corruption, Jordanian Press, Laws of Publications and Dissemination

# الفصل الأول

## الإطار العام للدراسة

يتناول هذا الفصل مقدمة تعرف بمشكلة الدراسة وأهميتها ، ثم يتلو ذلك عرض لتساؤلات الدراسة ، وأهدافها، وأهميتها.

**مقدمة:**

يعتبر الفساد إحدى القضايا البارزة التي نالت من اهتمام الصحافة الأردنية في الربيع الأردني، الذي كان أوله مع هبة نيسان عام 1989(أبو نوار، 1992 ،ص 18، الموسى،2012، ص94). خلال هذه السنوات تطورت الصحافة الأردنية، من صحافة الرأي الواحد الخاضع للسلطة، إلى صحافة تأخذ بوجهة النظر الأخرى، حيث كانت البداية بموجب قانون المطبوعات والنشر الصادر عام (1993)، وما تلاه من قوانين أخرها عام (2012). التي أعلت من حرية التعبير، وجعلت القضاء حدا فاصلا في النزاعات الصحفية مع الحكومة مجردا إياها من أدوات سيطرتها السابقة، كإعطاء الرخصة أو سحبها من دون اللجوء إلى المحاكم( الموسى،2012، ص 100). وكانت النتيجة أن "فُتح باب الحريات الصحفية وحرية الرأي على مصراعيه، وتنفس الصحفيون والصحافة الصعداء على هذا الانجاز الديمقراطي الذي منحهم حرية الكتابة والنشر والنقد"(عبيدات،2003،ص 160).

وقد ركزت الصحافة وكتابها على أهمية محاربة الفساد، درجة أن صحفيا معروفا، وهو احمد ذيبان، كتب في مقال له في جريدة (الرأي) "أن الصحافة كمؤسسة إعلامية، كان لها فضل الإمساك بالخيوط الأولية للعديد من قضايا الفساد وقد تأكدت صحتها رغم عدم توفر وثائق بيد الصحفيين الذين تصدوا لها، كما واعتبر الصحافة أحد أهم وسائل الرقابة، خاصة في ظل ارتفاع سقف الحرية مع دخول الإعلام الالكتروني الذي يزيد من استهلاك الإعلام"( الرأي، 5-10-2011 ). الصحافة إذن، مثل وسائل الإعلام الأخرى تلعب دوراً في إعلام المجتمع وإخباره بخفايا المجتمع والجرائم التي ترتكب في الخفاء انطلاقا من حق الناس في المعرفة، وهو ما قد يكشف تلك الجرائم ويلفت انتباه الناس لتفاديها وحتى مكافحتها، ويعتبر الفساد احد أهم هذه الجرائم (كور، 2009،ص9) .

وبما أن الفساد من القضايا المؤرقة في المجتمع، لذا فإن تصدي الصحافة له "بصفتها وسيلة إعلام لها صفة الجماهيرية تقوم بدور حضاري هام وتمتلك تأثيرا مباشرا في تكوين وتوجيه الرأي العام العالمي والمحلي والقومي"، و"يعتبر واجبا وطنيا يقوم به الصحفي لخدمة مجتمعه"(نصار، 2007، 114).

ويعترف باحث غربي كتب في الفساد، هو كليتجارد (1994، 10)، "بأن ظاهرة الفساد أصبحت تشكل في طول العالم وعرضه قضية مركزية، وحظيت معالجة هذه الظاهرة على اهتمام دول العالم كافة، واهتمام المنظمات والهيئات الدولية والحكومية وغير الحكومية، لا سيما في السنوات الأخيرة". وأضاف الباحث أنه "لابد من تكثيف الجهود العالمية والعربية، من خلال عقد المؤتمرات والندوات، والانضمام إلى الاتفاقيات الدولية التي تعنى بمكافحة الفساد"، ذلك أن هذه الظاهرة تشكل التحدي الأبرز والعقبة الرئيسية أمام الإصلاح والتنمية والاستثمار والإصلاحات الشاملة. وفي هذا المجال ورد في موسوعة ويكيبيديا "أن الفساد ينخر في القدرة المؤسساتية للحكومة؛ لأنه يؤدي إلى إهمال إجراءاتها واستنزاف مصادرها، فبسبب الفساد تباع المناصب الرسمية وتشترى، كما ويؤدي الفساد إلى تقويض شرعية الحكومة، وبالتالي القيم الديمقراطية للمجتمع كالثقة والتسامح"( www.ar.wikipedia.org ).

من هنا يأتي اهتمام الدول النامية بمكافحة تلك الظاهرة، واهتمام المنظمات المحلية التي تعنى بحقوق الإنسان، ومطالبة مؤسسات المجتمع المدني بوجود هيئة مستقلة لمكافحة الفساد، لتساعد وتكشف عن مواقع الفساد (أبو سويلم، 2009،ص 9).

وفي الأردن، وكدولة نامية، يُعد الفساد من ابرز التحديات التي تواجه المجتمع. وأكد على ذلك رئيس هيئة مكافحة الفساد سميح بينو بقوله " أن عملية مكافحة الفساد هي من أبرز التحديات التي تواجه مختلف دول العالم، لأن ذلك ينعكس إيجابيا أو سلبياً على سياسات الإصلاح والتنمية فيها فضلا عن تأثيراتها السلبية على واقع الحياة نفسيا ومعنويا وماديا"(http://www.wacjo.org/?p=62). وبين رامي الخريسات في مقال له بجريدة (الرأي) بعنوان (لا تراجع عن محاربة الفساد والفوائد قادمة)، " أن هناك نقله نوعيه في محاربه الفساد في الأردن، فبعد أن كانت الحقائق الخاصة بالفساد لا يمكن الكشف عنها، وإذا أمكن الكشف عنها فلا يمكن إثبات صحتها، وان أمكن إثبات صحتها فلا يمكن نشرها على الملأ، أصبح كل ذلك خلفنا وبانتظار العقوبات بحق مرتكبيها" (الرأي، 21-2-2012).وهذا ما ركز عليه جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين عند تكليفه لرؤساء الوزراء بنص واضح وصريح على محاربة الفساد وجعلها إحدى أولويات الحكومة وسائر المؤسسات ذات الصلة، حيث كانت رسالة تكليفه إلى رئيس الوزراء معروف البخيت 1 شباط 2011م اكبر مثال على ذلك إذ ورد فيها:

" لا بد من اجتثاث الفساد، وملاحقة الفاسدين والإطاحة بهم، وعزلهم، وإذا ظل الحديث عن مكافحة الفساد فهذا يقع في باب المفاهيم لا في باب الإصلاح، لذلك أتوقع أن تجتث المؤسسات المكلفة بذلك، ما ظل من جيوب الفاسدين صغيرة كانت أو كبيرة؛ وأن يوقع عليهم القصاص الذي يستحقونه في دولتنا، دولة القانون والمؤسسات. كما أوجه بضرورة أن تصدر هيئة مكافحة الفساد تقريرا كل شهر عن إنجازاتها لكي يعلم الرأي العام بها بكل شفافية ومسؤولية"(http://kingabdullah.jo).

في رسالة تكليف جلالته لرئيس الوزراء عون الخصاونة في 17تشرين الأول 2011م، فقد طالبه بضرورة تحقيق العدالة ومحاربة الفساد بكافة أشكاله ومرتكبيه وأن لا أحد فوق القانون حيث جاء فيها:

" على الحكومة أن تعمل بكل طاقاتها لتعزيز منظومة مكافحة الفساد لكي نردع الفساد قبل أن يقع ونحارب وقوعه، ونحاسب الفاسدين والمفسدين بصرف النظر عن مواقعهم الوظيفية أو مكانتهم الاجتماعية أو أي اعتبارات أخرى، ودون إبطاء أو تأجيل حتى يلتمس المواطن، مدى الجدية والحزم في معالجة هذه الظاهرة التي تسئ إلى مصداقية مؤسسات الدولة وهيبتها، فلا أحد فوق المسائلة، ولا أحد فوق القانون"(http://kingabdullah.jo).

لقد فتح ملف الفساد خلال العامين الماضيين، وأحيل العديد من الأشخاص للقضاء، الأمر الذي اوجب على الصحافة تغطية الموضوع و ببيان موقف محدد من المسالة وتبيان هذا الموقف. وتم إجراء هذه الدراسة للتعرف على الكيفية التي غطت بها الصحافة الأردنية قضايا الفساد لعام (2011م). حيث انطلق في هذا العام الحراك الشعبي الأردني الثاني والاحتجاجات المطالبة بالإصلاح ومحاربة الفساد والمفسدين متأثرة بموجة الاحتجاجات العربية "العارمة" التي اندلعت في الوطن العربي مطلع عام 2011م، وكانت بداية هذه الاحتجاجات في 14 كانون الثاني 2011م، وأخذت طابع المظاهرات والمسيرات الاحتجاجية في عدة مدن رئيسية فيما اطلق عليه اسم " يوم الغضب الأردني"(http://www.aawsat.com)( http://www.bbc.co.uk) (http://ar.wikipedia.org/wiki).**اما السؤال الذي يفرض نفسه هو: كيف تعاملت الصحافة الاردنية مع مسالة الفساد؟.**

**مشكلة الدراسة:**

أصبح الفساد ظاهرة عالمية تستوجب التعاون الدولي، ووضع استراتيجيات يتم تحديثها باستمرار لضمان مواجهة المشكلات الناجمة عن كل صور الفساد المعاصرة. ولا تقتصر مواجهته على الدول المتقدمة، وإنما يجب أن تشمل أيضا الدول النامية التي تعاني اقتصادياتها ومجتمعاتها من تفشي هذه الظاهرة بصورة اكبر مما تعانيه الدول المتقدمة، حتى أضحى موضوع الفساد يحظى بالأولوية في قائمة اهتمامات الحكومات في الدول النامية ( ابن علي،2005، ص 1).

وحيث أن الصحافة سلطة رقابية، فأنها تستطيع أن تقوم بدور فاعل في الكشف عن صور الفساد المختلفة، خاصة وان الصحافة الأردنية قد تقدمت فاعليتها في خدمة القضايا المختلفة ومعالجتها للكثير من القضايا الوطنية لما تمتلكه من إمكانيات، ومنها قضايا الفساد، ذلك أن هذه الظاهرة تشكل التحدي الأبرز والعقبة الرئيسة أمام الإصلاح والتنمية، والاستثمار والإصلاحات الشاملة. في ضوء ما سبق، تتحدد مشكلة البحث في رصد التغطية الصحفية التي قامت بها الصحافة الأردنية، وكيفية متابعة قضايا الفساد والموضوعات المتصلة به، في مسعى لمعرفة كيف ترتب الصحافة الأردنية هذه القضية في أجندتها وأولوياتها، وكيف يقدمها حراس البوابة الصحفية الأردنية للقراء، وكيف تقدم وجهات النظر المختلفة داخل الأردن حول هذه القضية.

**تساؤلات الدراسة:**

إن السؤال الرئيس الذي تعمل هذه الدراسة على الإجابة عنه هو: **كيف تمت تغطية الصحافة الأردنية لقضايا الفساد في مضامينها الصحفية خلال عام (2011) ؟**

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس الاسئلة التالية:

1- ما أنواع الفساد وأشكاله المختلفة التي تمت تغطيتها في الصحف اليومية الأردنية ؟

2- ما اتجاه الصحافة من قضايا الفساد: هل تؤيد الإجراءات المتخذة لمحاربة الفساد، أم تقف موقفا ناقدا لها أم محايدا؟

3- ما المصادر التي تعتمد عليها الصحف في الكشف عن قضايا الفساد؟

4- ما الأنماط الصحفية المستخدمة في تغطية قضايا الفساد ؟

5- ما موقع موضوعات الفساد من صفحات الصحف المدروسة ؟

9- ما هي أهم صور وأشكال الفساد السياسي التي يتم نشرها في الصحف الأردنية؟

10- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية حول حجم التغطية الصحفية لظاهرة الفساد بحسب ملكية الصحيفة ( خاصة ، حكومية ) ؟

**أهداف الدراسة:**

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على طبيعة التغطية الصحفية لقضايا الفساد بأشكاله المختلفة في الأردن.
- التعرف على الأنماط الصحفية المستخدمة في تغطية قضايا الفساد.
- التعرف على المصادر التي تعتمد عليها الصحف في الكشف عن قضايا الفساد.
- التعرف على أنواع الفساد الذي تغطيه الصحف اليومية الأردنية (سياسي، أداري، مالي).
- التعرف على مدى تأثير ملكية الصحف ( خاصة ، حكومية ) في مقدار التغطية الصحفية لظاهرة الفساد.هل نجحت الصحافة في وضع الفساد على أجندة القارئ كمشكلة رئيسية من مشكلات المجتمع الأردني؟
- التعرف على مواقع موضوعات الفساد في صفحات الصحف المدروسة.
- التعرف على طبيعة وأشكال الفساد التي يتم نشرها في الصحف الأردنية.
- التعرف على المناصب الوظيفية للمفسدين( الفاسدين) وزراء، نواب، موظفين عاديين.

**أهمية الدراسة:**

في تقرير صادر عن الندوة العلمية التي أقامها (المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية) حول تفشي ظاهرة الفساد الإداري، ووسائل مكافحتها، في بيروت2011 " اعتبرت جريمة الفساد أشدَّ خطراً وفتكاً و"سرطانيةً" من باقي الجرائم. فآثارها تتسع لتشمل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، بل كل الأبعاد الوطنية، وتضرب الأمن القومي والمصالح القومية والقيم الأخلاقية في الوطن والدولة، وقد تؤدي هذه الآثار إلى أزمات ونزاعات سياسية داخل المجتمع وسلطاته الحاكمة" (http://www.carjj.org).

من هنا يرى الباحث أن هذه الدراسة تعدًّ مهمة؛ لأن المكتبة العربية تُعاني من ندرة البحوث التي تناولت التغطية الصحفية للفساد ، نظرا لحساسية الموضوع. وفي هذا المجال يقول كليتجارد "أن الفساد كموضوع لم يُدرس إلا قليلا، وأنه موضوع يتحاشى الناس ذكره، ويتجنبون الخوض فيه، لاعتقادهم أنه لا يمكن عمل شيء تجاهه " (1994، ص8-9).

كما تكمن أهمية الدراسة في أنها توفر رؤية موضوعية لقياس درجة تغطية الصحافة الأردنية اليومية لموضوعات الفساد، باعتبار أن الصحافة من أهم وسائل الاتصال المتاحة لكل فرد. علاوة على أن هذه الدراسة تعدُّ من الدراسات القليلة، إن لم تكن الدراسة الوحيدة على المستوى المحلي، التي تبحث في تغطية الصحافة الأردنية اليومية لموضوعات الفساد ، وفيما إذا كانت تغطية هذه الموضوعات سوف تساعد في عملية الإصلاح أم لا؟

بل أن أهمية هذه الدراسة تأخذ بعدا أضافيا؛ لأنها ستحلل الفترة الزمنية التي تبدأ من14-1-2011، وهو اليوم الأول لانطلاق الحراك الشعبي الأردني الثاني، والاحتجاجات المطالبة بالإصلاح ومحاربة الفساد والمفسدين. وحتى تاريخ 31-12-2011، مما يعطينا صورة وافية لتفاعل الصحافة مع قضية الفساد أبان حراك الربيع العربي.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن الحراك الأردني الأول كان قد بدأ كما يذكر سليمان الموسى" يوم 16 نيسان 1989م، من مدينة معان، وذلك أثر كشف المديونية وهبوط الدينار الأردني في تشرين الأول 1988م. ولكن شرارته جاءت في18 نيسان 1989م ، أثر إعلان الحكومة زيادة في أسعار بعض المواد مثل البنزين، والسولار، والكاز، والمشروبات والسجائر، ورسوم تسجيل وترخيص السيارات، وخلال يومين امتد التظاهر إلى المدن الأخرى كالكرك والطفيلة وبلدة المزار الجنوبي، والطريق العام بين عمان والعقبة. حيث بدا التخريب وإشعال النار في المؤسسات العامة والخاصة، وقُتل عشرة أشخاص وأصيب 47شخصا بجراح من بينهم بعض رجال الأمن. ولكن سرعان ما انتهت هذه الأحداث بعد زيارة الملك الحسين للجنوب، بعدما قرر قطع زيارته لواشنطن؛ للتعرف عن كثب على الوضع، حيث وافق على استقالة الحكومة المعمول بها، وتشكيل حكومة جديدة، إضافة انه أشار إلى ضرورة إجراء انتخابات نيابية في أسرع وقت، فقد استقرت في ذهن جلالته الأضرار النفسية والمعنوية الناتجة عن استبعاد الشعب عن عملية صنع القرار، وضرورة التحول إلى الديمقراطية"(الموسى،1995، 518).

# الفصل الثاني

في هذا الفصل سيتم بحث موضوع الدراسة المتمثل أولاً في عرض ظاهرة الفساد، والتعريف بها في بعدها التاريخي، واهم أشكالها ومظاهرها بحسب ما تناولها الباحثون؛ وثانيا سيتم تقديم لمحة عن تطور الصحافة الأردنية وعن صحيفتي (الرأي والعرب اليوم) اللتان سيتم تحليلهما.

**المبحث الأول: الفساد**

**مقدمة:**

يكاد يكون الفساد ظاهرة ملازمة للحضارات البشرية، وجزءا لا يتجزأ من الصراعات الاجتماعية والسياسية عبر التاريخ، فما قامت ثورة أو سقطت أنظمة وانهارت أمم، إلا وكان "الفساد عنصرا فاعلا لتحقيق ذلك"، فنحن لا نعرف ثقافة معينة يمكن أن تدعي أن لها سلوكا يحصنها من هذه الآفة "التي لا وجود لوصفة سحرية تقينا ضرر حدوثها"( عادل عبداللطيف، 94، 2004).

**البعد التاريخي للفساد:**

عرف الفساد في الأرض منذ أقدم العصور، ففي النظام السياسي لبلاد " ما بين النهرين" كان يوجد جمعيات شعبية ومجالس شيوخ، تتولى الحقوق الفعلية، كانتخاب وإقالة ( العاهل) وتحقيق العدالة، واتخاذ التدابير الإدارية، وتدبير الأملاك العامة. ومن النصوص الحيوية التي تعكس صورة الفساد في تلك الحقبة هو نقش الملك ( أوروكاجينا ) حيث كان سلفه ( الباتيزي لوغالندا) يفرض الضرائب التعسفية لمصلحته ومصلحة كهنته، كما أنه قد أقام رقباء في كل المشاعات، وكان هؤلاء الرقباء ينهبون الناس وينتزعون منهم مواشيهم، والأواني النحاسية،ويطلبون أسعار باهظة لدفن موتاهم أو إقامة المأتم والولائم، إلى أن جاء في عام (2370 قبل الميلاد) الملك (اوروكاجينا) ومنع الابتزاز، ودفع المال، وعزل المراقبين من المشاعات وكان يزدهي في نصه المنقوش بأنه " أرسى الحرية"( كوفاليف، 81-89، 2000).

وبالانتقال من وادي الرافدين إلى وادي النيل نجد في الكتابات القديمة الباقية، بأنه كان هناك إشارات عن الفساد، وتنبؤات لتنظيم الحكم في الدولة. فقد كتب المؤرخ اليوناني(ديودوروس) " أن الحنث باليمين أو الكذب فيها كان عقابه الموت، وأن الذي كان يرى رجلا تحت القتل ولا يبادر لإنقاذه يقتل وان النمام كان يعاقب، وكان كل مصري مكلفا بإيداع كتابة لدى القاضي يذكر فيها وجوه ارتزاقه ومن ذكر غير الحقيقة كان عقابه شديدا، وكانت تقطع يدا مصطنع النقود الزائفة ولسان الجاسوس الذي يبوح للأعداء بأحد أسرار المملكة"( مطران، 73، 1980).

وعند الصينيين القدماء، كانت دول الصين القديمة حسب تعبير ماركس تغطي ثلاث وظائف " نهب الرعايا المحلية، نهب الشعوب المجاورة، وإدارة الري والتي بدونها لا وجود لأي منتوج" ( كوفاليف، 234، 2000)، كما أن التراث السياسي( لكونفوشيوس) قد شخص ظاهرة الفساد؛ ففي كتابه " التعليم الأكبر" يرد أسباب الحروب إلى فساد الحكم، والذي مرده إلى فساد الأسر وإغفال الأشخاص تقويم نفوسهم، أما في كتابه" عقيدة الوسط" فهو يرى أن الحكم الصالح لا يصلح ألا بالأشخاص الصالحين والوزارة الصالحة التي توزع الثروة بين الناس على أوسع نطاق، وهو يشير لأخطار الفساد عندما يتطرق إلى القول أن تركيز الثروة يؤدي إلى تشتت الشعب. ( الشيخ، 19-20، 2003).

أما الإغريق في القرن الثالث قبل الميلاد، وبالتحديد في العهد السقراطي، قال سقراط لكثرة ما رأى من مغالط أنه أصبح كمصاب بداء الدوار لأن كل شئ من حوله قد ظل طريقه مما دفعه لكي يقول للحكام "أعتقد أنني احد الأثينيين النادرين إن لم أقل أنني الوحيد الذي يزاول فن السياسة الحقيقية، لأنني لا ابتغي في كلامي الذي أوجه إلى الشعب الإعجاب والظهور ولا أقول له الشئ اللاذ، بل الشئ الصالح والمفيد"(غوش، 79، 2008). أما (صولون) فقد حدد في تشريعاته التي أطلق عليها قانون (أتيكا) قواعد لإرشاد موظفي الدولة وضبط عملهم الإداري، وسعى لإدخال المثل الأعلى للمساواة الاجتماعية في بلاد مزقتها نزاعات الأغنياء والفقراء، وقد سن تشريعاته إيماناً منه بتكريس سيادة القانون للحد من مظاهر الفساد التي بدت في ترف الأغنياء وبذخهم المثير للأحقاد(غوش، 77-80 ، 2008).

أما الفيلسوف أفلاطون، في كتابه " الجمهورية" والذي يعتبر من أثمن الكتب في تاريخ البشرية لما يحتويه من مواضيع فنية وأدبية وسياسية واقتصادية وأخلاقية وتربوية، فقد تطرق لظاهرة الفساد من خلال مناقشته لمشكلة ومفهوم " العدالة" الفردية والجماعية، فعلى المستوى الفردي حددها بقيام كل إنسان بالوظيفة التي أهلته لها الطبيعة، وبأن تقود القوى العقلية القوى الغضبية والشهوانية. وأما على مستوى المدينة فرأى أن يحكمها الفلاسفة ويقودوا الجند من جهة الطبقة العاملة في الدولة. كما أشار أفلاطون إلى أن اللجوء إلى العدالة يستبعد مسألة المنفعة أو المصلحة والتي هي الأساس في ظهور الفساد واستفحاله. وفي معالجته للحكومات والتي في نظره هي حتمية، يرى أن الحكومة تنتقل من "الارستقراطية" إلى "التيموقراطية" ثم "الأوليغارشية"* و" الديمقراطية" لكي تنتهي "بالاستبدادية"، ويحدد ويتهم " التيموقراطية" بأنها

* **الأوليغاركية**:**(Oligarchy** ) أحيانا :**الأوليغارشية** أو **حكم القلة** هي شكل من أشكال الحكم بحيث تكون السلطة السياسية محصورة بيد فئة صغيرة من المجتمع تتميز بالمال أو النسب أو السلطة العسكرية. الكلمة

تستغل الفرصة لتقاسم الثروات واضطهاد من كلفوا بحمايتها، وهذا يدل على تشخيص ضمني لمظهر من مظاهر الفساد في ذلك الوقت( غوش، 80-100، 2008).

وبالانتقال من أفكار أفلاطون لأفكار أرسطو، فنراه يشخص الفساد السياسي من خلال تصنيفه للدساتير، حيث درس مع تلاميذه " مئة وثمانية وخمسين" دستورا لمدن وحواضر مختلفة. فقد درس " الحق العرفي" لدى البرابرة وقوانين "صولون"، ومطالب الحواضر الإغريقية، ولذلك ضمن كتابه "الأخلاقيات" التأكيد على دراسة الدساتير ليلاحظ العناصر التي تحافظ على الحواضر، فضلا عن العوامل التي تدمرها، فهو من خلال معالجته يصنف المدينة التي يغويها هدف فاسد بأنها فاسدة، بل قد تفشل في أن تكون دولة على الإطلاق. في حين يرى الدولة الصالحة هي التي لا تكتفي بطلب الخير لها فحسب، بل تطلب الخير عاما ومشتركا بين جميع المواطنين( الشيخ، 21، 2003).



أما التشريعات السماوية فقد تناولت هذه الظاهرة لتنّبه الناس وتوعيّهم إلى جلل المصاب بهذه الظاهرة، ففي الديانة المسيحية نجد أن نصوص" الكتاب المقدس" عالجت ظاهرة الفساد حيث تبين أن الله تعالى يرى كل أنواع الفساد كخطايا ، وذلك يعني أن الإنسان الذي يرتكب هذه الممارسات لا يرضي ربه ، وأن الإنسان الفاسد لا يستطيع أن يغير أفعاله من دون مساعدة الله، فهذه رسالة بولس الأولى إلى أهل (كورنثوس) تورد ما نصه: "لا تضلوا: المعاشرة السيئة تفسد الأخلاق الحسنة" ( الكتاب المقدس العهد الجديد، الإصحاح (15) الآية ( 33) ).

كما نلاحظ بأن الكتاب المقدس يورد نصاً آخر في حب المال هو إصابة لأوجاع كثيرة وفيه تحديد للوقاية من الفساد بشكل غير صريح وهو ما نراه بالآية الآتية: " فحب المال أصل كل شر، وبعض الناس استسلموا إليه فضلّوا عن الإيمان وأصابوا أنفسهم بأوجاع كثيرة" ( الكتاب المقدس العهد الجديد، الإصحاح(10)، الآية(10) ).

أما ذروة سنام الأمر فقد جاء خلال الأثر الإسلامي، وما جاءت به الرسالة المحمدية، حيث نجد في" القرآن الكريم" تنبيها وإشارات لظاهرة الفساد بكل أبعادها وأشكالها ذكرت في الكثير من المواقع، التي بينت تأثيرات الفساد السلبية على المجتمعات بصورة عامة والأفراد بصورة خاصة، ولم تذكر آية تتحدث عن هذه مصائب الفساد إلا وتبعتها آية تتطرق إلى الهلاك والعاقبة

---

"أوليغاركية" مشتقة من الكلمة اليونانية *ὀλιγαρχία* *:أوليغارخيا* .وفي القرآن الكريم تسمّى الفئة الحاكمة **(الملأ)**.وغالبا ما تكون الأنظمة و الدول الأوليغاركية مسيطر عليها من قبل عائلات نافذة معدودة تورث النفوذ و القوة من جيل لأخر.( http://ar.wikipedia.org).

السيئة للمفسدين. فقولـه تعالى: ﴿ǍŽǷƞǔƸǀǓ ĬǇ ŎĢǍ ǗǕ ƔǍƕ ƞǍƔǇǀ! Ɣ ǗǗǕ ǎǓǍƔ! ƔǗǀ ƟǑ ǃǀǒƶ ǍǓƕƖǔǇ

ǍǃǔƝ!Ǎ Ǎ ǍǃǒƞǇǊ ǍǃǍǔǒǎ﴾( القرآن الكريم، سورة الإسراء،لآية (4) ). حيث نجد أن الفساد في الآيـة

المذكورة إنما جاء بمعنى القتل وإزهاق الروح، ليبين كيف يكون الناس قد ساروا في طريق

الفساد، فبني إسرائيل قتلوا (زكريا عليه السلام) ثم أتبعوه بـ (يحيى عليه السلام) نتيجة لفسادهم

وتكذيبهم لما جاءت به الرسالات السماوية.

وأيضا قوله تعالى ﴿ ǍǓǍǀ ƞǍ ǃǍ ǍǍǓǇ ǗǍƞǇǍ!Ǎ ǓƞǍǔ﴾ (الآيـة 14 من سورة النمل) ،
وأيضا قولـه ﴿ ǍǓǀƕǍ ǍǓƞ!Ǎ ǍǍǍǃ Ǎ ǗǍ ǍǍǍǕ!Ǎ ǍǓǍƕ ǍǍǍǍ!Ǎ ǗǓ Ǎ ǃǍǍǍǓǍ ǍǍǓ ǍǍƕǍ ǍǍ ǍǍǃǍ Ǎ ǍǍǕǗ ǍǍƕǍǃ﴾ ( الآيات 11-14 من سورة الفجر ).
وقولـه تعالى ﴿ ǍǓǍ ǍǕ!Ǎ ǍǓǍ!Ǎ ǍǍ!Ǎ ǗǍǃǍ ǍǍǍǍ ǍǓǍǍ ǍǍ!Ǎ ǍǍǃǍǓǍ ǍǕǍ Ǎ ǍǍ!Ǎ ǍǓǍ!ǍǓ ǍǍǓ Ǎ ǍǍǍǍǃǍǔǍ!Ǎ ǍǓ ǍǍƕǍ ǍǍǍǍ﴾(الآية 14 ،سورة الروم).

كانت هذه إشارات تدل على عمق التوجيه الرباني في النصوص القرآنية للتنبيه للفساد وعلاجه، وكيف أنه ظاهرة مقيتة لا يحبها، الله سبحانه وتعالى، ولا يرضاها لعباده الصالحين.

و في العصور العباسية فقد تجلت هذه الظاهرة عند الخاطبين للمناصب والذين كانوا يسعون لـدى القادة "الأتراك" ونساء القصور للوصول لمناصب وزارية أو أية مناصب أخرى، فأثر الفساد على المراكز الوظيفية، وأدى إلى حدوث موجة من الاضطراب الإداري الذي انتهى بالخلل في جميع أركان الدولة، حيث كان كل شخص يتولى منصبه الجديد، يسارع لإحاطة نفسه بحاشية موالية، وحين يعزل كانت تعزل حاشيته كلها ( الحسين، 1997، 146).

إن الحوادث التي عرفت في العصرين المشار إليهما جعلت صاحب المقدمة (العلامة العربي ابن خلدون) الذي جاء بفترة لاحقة يشخص ظواهر الفساد، حيث يذكر أن الكثير من أصحاب الممالك والملك صاروا ينزعوا إلى الفرار عن الرتب والتخلص من ربقة السلطان بما حصلوا عليه من مال ( مال الدولة) والفرار إلى دولة ثانية ، وهو يشير إلى أن في ذلك فساداً لأحوال البلاد والعباد ودنياهم، كما أن ابن خلدون شخص الفساد في الطور الخامس من مراحل عمر الدولة والتي تقسم إلى خمسة أطوار وهي:

1- النشوء على أنقاض دولة سابقة.

2- انفراد أصحاب الدولة بالحكم.

3- سيادة الراحة والطمأنينة.

4- تحول الراحة والطمأنينة إلى قناعة ومسالمة.

5- تحلل الدولة وزوالها.

حيث يكثر في هذا الطور (الخامس) الإسراف والتبذير، ويكون صاحب الدولة متلفا لما جمعه السابقون في سبيل الشهوات والملاذ، وبذلك يفسد كبار أوليائه، وهذا الطور لا يؤدي "إلا لانقراض الدولة"، والذي يكون نتيجة للأزمة الاقتصادية " بسبب فساد السلطان" وبالتالي تدخل الدولة في مرحلة التحلل والاضمحلال(ابن خلدون، 283،285، بلا تاريخ).

ولإثراء البعد التاريخي، لا بد من أمثلة من دول الشمال، كأمثلة على أشكال الفساد في العصر الحديث.

في إنكلترا، إبان حكم ملوك (آل ستيوارت)، وتحديداً عام (1660) للميلاد، ظهر استخدام آلية (الفساد) للتأثير على أعضاء البرلمان من قبل الملك أو المعارضة، ليحقق كل طرف غايته المنشودة وتحقيق مكاسبه بضم أصوات أولئك الأعضاء لجانبه، حتى أن البعض يذكر استمرار هذا الأسلوب لمراحل متأخرة من القرن التاسع عشر. إلا أن الفساد كان منتشراً في إنكلترا وايرلندا، بحيث أن مظهر شراء المناصب أصبح معروفاً في تلك البلاد وخصوصاً في القرن الثامن عشر، لتولي وظائف في البحرية والجيش وإشغال أغلب مقاعد البرلمان من قبل أصحاب الأراضي المتنفذين، مما أثار حفيظة العديد من رجال المجتمع الإنكليزي التي نجم عنها مهاجمتهم لهذه الأساليب الفاسدة عام (1782) ( الشيخ، 26، 2003).

أما في الولايات المتحدة الأميركية فنلاحظ مساهمة عوامل كثيرة في ازدياد الفساد في هذا البلد، فللنمو السريع والمجتمع المتحرك الذي يركز على الفردية والنجاح المادي أثر في ذلك. وتتحدث المصادر عن أنه خلال عهد الرئيس (جرانت Grant) كانت مظاهر الفساد تعاني منها الحكومة الوطنية، فهنالك فضائح الجمارك، والعوائد المالية، وحيل الاستيلاء على الأراضي، وبروز فئة من الصناعيين ومهندسي سكك الحديد تستخدم الفساد لتمرير مصالحها، فضلاً عن تمرير أعضاء الكونغرس لمصالحهم الخاصة عن طريق المنفذ التشريعي، "التي هي مؤشرات لمدى استفحال الظاهرة آنذاك"(الشيخ،20-26، 2003).

إن تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية اللاحق يحدثنا عن الكثير من فضائح الفساد. فهنالك الفضائح الخاصة بالمساهمات المالية في الحملات الانتخابية التي ازدادت إلى الحد الذي جعل الحكومة تحدد الحدود القصوى لتلك المساهمات عام 1925، ثم لتتبعه عام 1972 بقانون يتطلب أن يكشف فيه المرشحون الفيدراليون بصورة كاملة عن عوائد حملاتهم ومصاريفهم في خطوة منها للحد من هذا السبيل الذي يفضي لازدياد الفساد في ذلك البلد. من الجدير بالذكر أن القانون المذكور تزامن مع فضيحة (وترغيت) التي أجبرت آثارها الرئيس (نيكسون Nixon) على التخلي عن منصبه كرئيس للإدارة الأميركية، بعد كشف النقاب عن قيامه بتجسس سياسي ضد معارضيه، وقيامه بإخفاء مساهمات كبيرة ضخمة وغير شرعية قادمة من شركات وجمعيات

عدة كان من المفروض عليه الإفصاح عنها، يضاف لهذا أيضاً وفي نطاق فساد القمة في الولايات المتحدة أن (سبيرو اغنيو) (نائب نيكسون) بعيداً عن فضيحة (وترغيت) استقال عام ( 1973) بعد التماس تقدم به بعدم إخضاعه للشهادة بسبب تهمة تهربه من ضريبة الدخل، التي جاءت بدليل جديد على اتساع حجم الفساد في الحقبة المذكورة( الشيخ 26- 27، 2003).

وفي ألمانيا كانوا يغلبون النزعات الدنيوية والعملية على النزعات الأخلاقية، التي يجب أن تصاحب الأعمال والتجارة، على الرغم من آثار الجوانب الأخلاقية الفاسدة على الجوانب المالية والتجارية، رافعين شعار "الفصل بين قضايا الأخلاق والضرائب"، فقد عرف عن الالمان ثقتهم بأنفسهم وتميز مجتمعهم وتنظيمه، وأنهم أقل الشعوب فسادا، مقارنة مع غيرهم من الشعوب، ولكن هذه الصورة الذهنية التخيلية عن النفس لم تستمر طويلا، حيث "برز الفساد كقضية ملحة للسياسيين الألمان، وكان من أبرز تلك القضايا هي قضية شركة( ادم أوبل) التابعة لشركة (جنرل موترز) التي تم التحقيق على ما يزيد عن (60) مسئول تنفيذي بالشركة، لتقاضيهم رشاوى في مخطط منظم ومدروس للحصول على إتاوات من الموردين" ( درويش،60-61،2010).

وأخيرا، لا بد من لمحة عن الفساد في الدول النامية، فقد قامت هيئة الشفافية الدولية (Transparency International) بدراسة عام (1996) شملت 54 دولة مختلفة، للتعرف على مدى انتشار الفساد فيها، وظهر أن (27) دولة حازت على درجة أقل من النصف على مقياس مكون من (10) درجات، يزيد فيه معدل الفساد مع تناقص درجة الدولة على المقياس، ولم تضم قائمة ال (27) دولة الأكثر فسادا هذه سوى دولتين متقدمتين فقط هما (اسبانيا وايطاليا)، أما بقية الدول فجميعها نامية، من بينها دولتين عربيتين هما، (مصر والأردن)، وهذا يدل على أن الدول النامية "تظل هي المرتعُ الأكثر تعرضا لجرائم الفساد ومرتكبيها"( الداغر، 7، 2001). ففي نيجريا على سبيل المثال، والتي اعتبرت من أكثر الدول فسادا في دليل الفساد الذي أصدرته منظمة الشفافية الدولية لعام 1998 إذ احتلت المرتبة (76) من مجموع (85) دولة، فقد أدى الفساد في نيجيريا إلى إضعاف نظامها الاقتصادي والسياسي، مما قاد إلى سقوطها إلى قاع الفساد،حيث هبط الدخل السنوي للفرد إلى اقل من (300) دولار بعد أن كان (800) دولار في الثمانينات، وذلك بعد نهب الجنرال (مسائي أباشا) وأصدقاؤه آلاف الملايين من الدولارات من صناعة النفط، والتي هي المصدر لثروة البلاد والتي تشكل (80%) من إيرادات الحكومة( درويش، 63، 2010).

من هنا يتضح أن الفساد كان ملازما للحضارات البشرية عبر التاريخ، إلا انه قد ازدهر في السنوات الأخيرة في الدول المتطورة والأكثر تقدما، فقد أدت فضائح الفساد إلى تغيرات في أعلى المستويات الحكومية في (هولندا وألمانيا وبريطانيا واليابان والولايات المتحدة)، "وأما الدول النامية فهي عرضة أكثر من غيرها للفساد"، ولا سيما عندما يؤدي القطاع العام دورا مركزيا في المجتمع، الأمر الذي يعني بأن ليس للفساد هوية أو طابع محدد فقد عرفته البشرية منذ القدم كما تم ذكره سابقا، وحتى عصرنا الحالي ( أبو حمود، 448، 2008).

ويؤكد (الحمش، 60-61، 2006) انه في تسعينات القرن الماضي، ومع تنامي الدعوة إلى التحرير الاقتصادي والانفتاح والإصلاح الديمقراطي، انتشر الفساد إلى درجات غير مسبوقة، وتزايد الوعي بضرورة مكافحته وركزت البحوث على إظهار تكاليفه الباهظة ودوره في إعاقة النمو الاقتصادي وتخريب التنمية الاقتصادية والاجتماعية. خاصة بعد تعاظم نشاط الشركات المتعدية الجنسيات وتصاعد نشاط المافيا، والمتاجرة بالرقيق، وغسيل الأموال، وبروز الفساد على نحو أكثر إلحاحا كقضية عالمية، فانتقل من مجرد هاجس وطني داخلي إلى إحدى قضايا العولمة.

ويذكر اليوسف (258، 2002)، أن أهم الأسباب التي أدت إلى تزايد الاهتمام بموضوع الفساد في هذه الفترة هي:

**أولا:** انفتاح الدول بعضها على بعض وتزايد حجم المعلومات وتعدد وسائل نقلها.

**ثانيا:** زيادة عدد الدول التي بدأت في مشاركة شعوبها في القرارات وما يعنيه هذا من زيادة درجة المساءلة للمؤسسات العامة والخاصة في ما يتعلق بكيفية استغلالها لموارد المجتمع.

**ثالثا:** توسع دور الدولة، إما من خلال فرض الضرائب أو فرض القوانين، وإما بزيادة الإنفاق الحكومي، مما ساعد على فرض الرشوة وسوء استغلال المسؤولية وبخاصة في الدول التي تغيب فيها المشاركة السياسية.

**رابعا:** انتهاء الحرب الباردة، وعدم حاجة كثير من الدول الصناعية إلى غض الطرف عن الفساد المتفشي في دول كانت حليفة لها في السابق.

**ثانيا: مفهوم الفساد**

**لغة:** من الثلاثي ( ف س د) وهو أصل يدل على الخروج ويعني خروج الشئ عن الاعتدال (قليلا أو كثيرا) ويضاده الصلاح، والمتتبع لاستخدامات العرب لهذه اللفظة يجد أنها تطلق على الطعام تارة فيقال: فسد اللحم أو اللبن "انتن وعطب"، وعلى العقود يقال: فسد العقد "بطل"، وعلى الرجال يقال: فسد الرجل "جاوز الصلاح والحكمة"( الجيوسي، 177، 2005).

ويقال (فسد) الشئ، (يفسد) بالضم (فسادا) فهو فاسد و( أفسده مفسدة) والمفسدة هي ضد المصلحة (مختار الصحاح، 503، 1983).

وجاء الفساد في المعجم الوسيط على أنه "الخلل والاضطراب" ويقال أفسد الشئ أي أساء استعماله، ويُفسد بالضم (فساداً) فهو فاسد ولا نقل أنفسد، والمفسدة ضد المصلحة المستنبطة، لمفهوم أن هناك فسادا وخللا يتطلب علاجه والتخلص من عيوبه واعوجاجه، وفيما يمثل الفساد جانب الشر، يمثل الإصلاح جانب الخير، كما أنه قد يعني "خيانة الأمانة والبعد عن الاستقامة، أو الفضيلة، أو المبادئ الأخلاقية، والتحريض على الخطأ باستخدام وسائل غير سليمة أو غير قانونية، والبعد عما هو أصلي أو نفي وصحيح".

ويذهب ابن منظور " أن الفساد نقيض الصلاح وتفاسد القوم أي "تدابروا وقطعوا الأرحام"، والمفسدة خلاف المصلحة بطبيعة الحال، وعرف انه خروج عن الاعتدال سواء كان هذا الخروج قليلا أو كثيرا وأنه أخذ المال ظلما( ابن منظور، معجم لسان العرب). وأما في المعجم العربي الحديث فالفساد يعني أخذ المال ظلما، أو يعني التلف، ويراد به لغويا الجدب والقحط، ويراد بالمفردة أيضا معنى التحلل العضوي للمادة بتحلل الجراثيم( الجر، 907، 1973).

أما في اللغة الانجليزية فتفسير كلمة الفساد يعني (corruption) وتعني:

Corruption: cause to change from good to bad

أي السبب في التغير من الصالح إلى السئ ( منير بعلبكي، المورد، 2006) وأيضا تعني (corruption) مضاد للنزاهة "dishonest"، أو الأذى "wicked" ، أو الأذى"bad"، وأما كلمة " venality" باللغة الانجليزية فتعني " الفساد القابل للرشوة".

**الفساد اصطلاحا:**

تتعدد تعاريف الفساد بتعدد أنواعه وأشكاله، إلا أن التعريف المعتمد في جميع الكتابات، قدم من قبل البنك الدولي، الذي عرف الفساد على أنه "سوء استغلال السلطة العامة من أجل الحصول على مكاسب خاصة"( World Bank, 1997,p 102).

أما منظمة الشفافية الدولية فتعرف الفساد بأنه: " كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة". بينما يذهب صندوق النقد الدولي(IMF) فيذكر مفهوم خاص للفساد على أنه " علاقة الأيدي الطويلة المتعمدة التي تهدف باستنتاج الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد أو لمجموعة ذات علاقة من الأفراد"( IMF,1998,P 8).

وترى نظريات العلوم السلوكية أن ظاهرة الفساد نابعة أصلا من ميل الإنسان الفطري

لممارسة السلوكيات الفاسدة "غير السليمة "، وذلك لان الطبيعة الإنسانية طبيعة غير منضبطة وفوضوية، أذا ما تغيبت الأخلاقيات العامة في بيئة اجتماعية تفتقر إلى الضوابط والمسائلة القانونية، وان عدم أخذ تدابير وقائية وعلاجية في تفعيل القوانين ووسائل الردع وتطوير النظم الرقابية قد يؤدي إلى استشراء الفساد(الصالح، 15، 2006).

بينما يرى الشواشرة ( 103، 2009) أن الفساد من منظور اقتصادي هو "المشكلة التي تؤدي إلى تحقيق فوائد ومنافع غير مشروعة لبعضهم ويتحمل تكلفتها الباهظة المجتمع بأكمله". ومن منظور تاريخي واجتماعي، فهو في المجتمعات المتخلفة " نتيجة طبيعية لعوامل الجهل والتخلف والفقر" وأما في المجتمعات المتقدمة فهو" نتيجة طبيعية لغياب الوازع الديني والأخلاقي".

ويذهب الحمش( 63، 2006) إلى أنه بعد توجه بعض الدول نحو خصخصة مؤسسات القطاع العام، ظهر تعريف جديد للفساد مفاده أن " الفساد هو بيع أملاك الدولة بواسطة المسئولين الحكوميين لتحقيق المصالح الشخصية" وهذا التعريف " يحصر الفساد في باب من أبوابه ويغفل أنواعا أخرى مهمة للفساد".

أما في قانون مكافحة الفساد الأردني، رقم( 62) لسنة (2006) فأن المشرع الأردني لم يتطرق لتعريف للفساد رغم تعرضه لبعض صوره وأشكاله، وهذا الأمر يحمد للمشرع الأردني لأن أي تعريف لهذه الظاهرة لن يكون جامعا مانعا، يحيط بكافة أبعادها ناهيك عن أن التعريفات ليست من وظيفة المشرع( القبيلات وشطناوي، 414، 2008).

**ثالثا: أنواع الفساد**

يعتبر الفساد ظاهرة مستمرة، وذات ممارسات غير شرعية لها أبعاد وتوصيفات متعددة بتعدد أنواعها ومظاهرها وأدواتها، والتي تنعكس تأثيراتها على العملية التنموية، وبالتالي على رفاهية المواطن، وقد تنوعت مفاهيم هذه الظاهرة وتغيرت تبعا للتغيرات التي شهدها العالم في السنوات القليلة الماضية، مما جعل من مفاهيمها وأشكالها محط جدل ونقاش من قبل الباحثين، لتحديد هذه الظاهرة المهمة والخطيرة، كونها احد أبرز الآفات التي تواجه المجتمعات النامية والمتقدمة بقطاعيها العام والخاص على حد السواء( الشمري، والفتلي،17، 2010)، ومن هنا فقد احتوت الأدبيات على أكثر من تصنيف لأنواع الفساد، فعلى سبيل المثال قسم بعضهم( Naomi, 295,1979) الفساد إلى نوعين:

1- الفساد الصغير(Petty Corruption): واغلب الممارسين لهذا النوع هم صغار

الموظفين أو أصحاب الدخول المتدنية، إذ يتم اللجوء إلى ممارسة بعض مظاهر الفساد كالرشوة، أو اختلاس مبلغ بسيط لتغطية بعض التكاليف المعيشية للحياة.

2- الفساد الكبير(Grand Corruption): وهو ناتج عن كبار الموظفين أو السياسيين، ويتميز هذا النوع بضخامة تكلفته واتساع تأثيره على المجتمع، ولذا يعتبر أخطر من النوع الأول عند الكثيرين من المهتمين، ومن أشكال هذا النوع إرساء العطاءات على الشركات التي تدفع رشوة اكبر في بيع المؤسسات العامة التي تملكها الدولة إلى القطاع الخاص بحجة الخصخصة بأقل من القيمة الحقيقية مقابل رشوة معينة، فيما قسمه البعض( أبو حمود، 446 ، 2008) حسب الانتشار إلى:

1- **فساد دولي** : وهذا النوع من الفساد يأخذ مدى واسعاً عالميا يعبر حدود الدول وحتى القارات ضمن ما يطلق عليها (بالعولمة) بفتح الحدود والمعابر بين البلاد وتحت مظلة ونظام الاقتصاد الحر، حيث ترتبط المؤسسات الاقتصادية للدولة داخل وخارج البلد بالكيان السياسي أو قيادته لتمرير منافع اقتصادية نفعية يصعب الفصل بينهما لهذا يكون هذا الفساد أخطبوطياً يلف كيانات واقتصادات على مدى واسع ويعتبر الأخطر نوعاً .

2- **فساد محلي** :وهو الذي ينتشر داخل البلد الواحد في منشأته الاقتصادية وضمن المناصب الصغيرة ومن الذين لا ارتباط لهم خارج الحدود (مع شركات أو كيانات كبرى أو عالمية).

ويذهب البعض إلى تقسيمات للفساد في ضوء عدة معايير، مادية وسياسية، أو على أساس إداري أو اقتصادي كما يلي:

**1- الفساد السياسي:**

إن مفهوم الفساد السياسي ليس مفهوما حديثا فقد ظهر منذ بداية الفكر السياسي، في الفكر الإغريقي وخاصة في كتابات أفلاطون وأرسطو، حيث عرض الأول أسباب فساد الحكومات، بينما عرض الثاني فساد الدساتير، كما تردد المفهوم في الفكر السياسي المسيحي في أوروبا وخاصة لدى دعاة الإصلاح الديني والمفكرين البروتستانت، الذين أسهبوا في الحديث عن تدهور أوضاع الكنيسة وفسادها. كما تجلت هذه الظاهرة في عصور صدر الإسلام (العصر الاموي والعباسي). ولكن الجديد هو الدراسة العلمية لهذا المفهوم ومحاولة الربط بين الفساد وبعض الظواهر السياسية الأخرى كالتنمية والتحديث، والتكافل والاستبداد والمشاركة والتبعية(بدر الدين، 25، 1993).

**مفهوم الفساد السياسي:**

إن مفهوم الفساد له جذوره في الاستخدام السياسي، ففي موسوعة علم السياسة التي صدرت في الولايات المتحدة عام( 1882)، ورد مصطلح الفساد في السياسة والذي نبع من فكرة أرسطو الذي رأى أن الطغيان هو الصورة الفاسدة للنظام الملكي، وفي بداية القرن العشرين استخدم التعبير بمعنى معاداة الإصلاح( هلال، 7، 1979).

ويرى جلال عبدالله معوض( 4، 1987) انه "السلوك القائم على الانحراف عن الواجبات الرسمية المرتبطة بالمنصب العام، سواء كان شغل هذا المنصب يتم بالانتخاب أو بالتعيين، في سبيل تحقيق مصلحة خاصة، سواء أكانت هذه المصلحة شخصية مباشرة تتعلق بمكاسب مادية أو غير مادية، وذلك من خلال استخدام إجراءات أو الالتجاء إلى تعاملات تخالف الشرعية القانونية".

كما يعرف الفساد السياسي بأنه " ذلك الفساد الذي يتعلق بمجمل الانحرافات المالية ومخالفات القواعد والأحكام التي تنظم عمل النسق السياسي والمؤسسات السياسية( مليكة، 18، 2010).

**صور الفساد السياسي:**

1_ فساد القمة( Top- Corruption):يتعلق هذا الشكل من الفساد بذروة الهرم السياسي، أي فساد الرؤساء والحكام، من خلال استغلال سلطاتهم لتحقيق مكاسب شخصية بطريقة غير مشروعة، وهو من أخطر صور الفساد،كما أن هذه الفئة تقوم برفع شعارات الاستقامة وتعلن الحرب على الفساد ولكن لا تترجم شعاراتها على الواقع العملي( البشري، ص51، 2007). وقد أنتشر هذا النوع بكثرة في البلدان الأفريقية، والأسيوية، وأمريكا اللاتينية، حيث سجل بعض رؤساء هذه الدول مخالفات مالية هائلة وغير مشروعة، باستغلالهم لمواقعهم،فالرئيس الفيليبيني السابق(ماركوس) قدرت ثروته قبل هروبه بنحو (3) مليارات دولار، ومثال ذلك أيضا الرئيس الهاييتي( جان كلود دوفلييه) والاندونيسي( سوهارتو) وكبار المسئولين في المكسيك، حيث تحولت مناصب هؤلاء وآخرين غيرهم من المناصب للخدمة العامة إلى "مناصب لجني الثروات الشخصية عبر استغلال النفوذ وقبض الرشاوي والعمولات بسلوك مباشر منهم أو سلوك غير مباشر عن طريق زوجاتهم وأبناءهم وأقاربهم وأصدقاؤهم والمحسوبين عليهم"( أبو حمود، 448، 2002).

2_ الفساد على مستوى البرلمان والمؤسسات السياسية( المؤسسي):حيث يذهب إكرام بدر الدين انه يمكن النظر إلى هذا النمط من أنماط الفساد، بالمستويات العليا أي الفساد على مستوى القمة، ولكنه يأتي بعد الفساد الرئاسي من حيث التدرج، ويعبر هذا النمط عن فساد أعضاء المؤسسات

السياسية أو فساد المؤسسات ذاتها، ومثال ذلك "فساد بعض أعضاء البرلمان والوزراء وكبار المسئولين والنخبة الحزبية، وأخطر أنواع الفساد المؤسسي هو الفساد البرلماني فإذا تطرق الفساد للبرلمان يكون من السهل وجوده أيضا على مستوى الوزارة والأحزاب السياسية". وبعبارة أخرى يمكن النظر إلى الفساد المؤسسي بصفة عامة، ويمكن الاستدلال على فساد أعضاء البرلمان من المستوى المعيشي والاستهلاكي لهم، ويمكن أن يشار للفساد الوزاري أو الحكومي إلى تزوير نتائج الانتخابات بهدف إنجاح بعض المرشحين، وهذا يكون حالة من التداخل بين الفساد البرلماني والوزاري، فعضو البرلمان الذي فاز نتيجة للفساد الحكومي المتمثل في تزوير الانتخابات يكون مثلا أكثر ميلا للفساد واستغلال النفوذ لأنه يأمن المحاسبة أو المسؤولية أمام دائرته الانتخابية وتنتشر حالة تزوير الانتخابات في عديد من دول العالم الثالث بحيث تصبح ظاهرة عامة. ( بدر الدين،39-40، 1993)

3_ الفساد على المستويات الدنيا والمتوسطة: وهو فساد بعض الموظفين في المستويات المتوسطة والدنيا من الهرم الإداري، وعلى الرغم من انحصار قضايا الفساد هذه بالأمور الصغيرة والتي تتم بين الموظف العام والعميل صاحب الخدمة لقاء تسهيل معاملته وانجازها بأسرع وقت وبطرق ملتوية، فأن أثرها شديد الوقع في المصلحة العامة عندما تنتشر كظاهرة متعارف عليها في مختلف إدارة الدولة وخاصة الجمارك والشرطة والدوائر ذات الشأن في إبرام العقود والمشتريات( أبو حمود، ص 448-449، 2002).

**2- الفساد الإداري:**

يعتبر الفساد الإداري" آفة فتاكة" فهي ظاهرة قديمة ومخضرمة وجدت في كل العصور والمجتمعات(البياتي، 42، 2009)، إذ عرف عند قدماء الصينيين والمصريين، فكانت جل نصائح حكماء هذه البلدان تتعلق بالصفات والسلوكيات التي يجب أن يتحلى بها شاغل الوظيفة العامة تجنبا لما قد يظهر من بوادر تساعد على نمو هذا النمط من الفساد( الشيخ داوود، 63، 2003)، ومن هنا يتعلق الفساد الإداري بالانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية، وتلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته في منظومة التشريعات والقوانين والضوابط، ومنظومة القيم الفردية التي لا ترتقي للإصلاح( معبد، 22، 2012).

**مفهوم الفساد الإداري:**

تتبع سمبسون فيرنر(Simpson Werner) تطور مفهوم الفساد الإداري عبر ثلاث مدارس متمايزة وهي:

1_ المدرسة القيمية (Moralist School): والتي تؤكد المعايير الأخلاقية والقيم الدينية التي تحارب الفساد وتعده مرضا فرديا هداما للشخص.

2_ المدرسة الوظيفية التي استندت إلى المنهج البنيوي الوظيفي( Structural-Functional) في طروحاتها: وعدت الفساد ظاهرة طبيعية ومصاحبة للنمو، وثمنا لا بد من دفعه لدفع عجلة التنمية.

3_ مدرسة ما بعد الوظيفية (Post-Functional): التي تسمى أيضا باللاتعديلية (non-Revisisionists): والتي ظهرت في الربع الأخير من القرن العشرين، وأعاد رواد هذه المدرسة تأكيد المبادئ الأخلاقية والقيمية للوظيفة العامة أو الخاصة، وعارضوا الافتراضات النظرية للوظيفيين، محذرين الأكاديميين والمجتمع والدولة من التأثيرات المخدرة للمنهج الوظيفي، ومشددين في الوقت ذاته على ضرورة تطوير استراتيجيات متنوعة الأبعاد لمحاربة الفساد(Simpson,B.Werner, 147-150, 1983).

**صور الفساد الإداري:**

يقسم الفساد الإداري إلى أربع مجموعات رئيسة وهي:

1- **الانحرافات التنظيمية:** ويقصد بها تلك المخالفات التي تصدر عن الموظف أثناء تأديته لمهمات وظيفية والتي تتعلق بصفة أساسية بالعمل، وهي ناتجة عن عوامل دفينة في الفرد، تنبع من ذاته وتتحرك وفق معايير ومعتقدات يعتنقها الفرد وتصبح منهج حياة عنده، كما وترجع إلى تدني مستوى الولاء للوطن إضافة لضعف مواصفات المواطنة الصالحة عند الشخص( العيسى، 43، 2009). وشمل ما يلي:

أ- **عدم احترام العمل:** ومن صور ذلك ( التأخر في الحضور صباحا، والخروج في وقت مبكر من وقت الدوام الرسمي، وقراءة الصحف، والتنقل من مكتب لأخر).

ب- **امتناع الموظف عن أداء العمل المطلوب منه:** ومثال ذلك رفض الموظف أداء العمل المكلف به، وعدم القيام بالعمل على الوجه الصحيح.

ت- **التراضي:** ومن الأمثلة على ذلك الكسل، والرغبة في الحصول على أكبر اجر مقابل أقل جهد، وتنفيذ الحد الأدنى من العمل.

**ث- السلبية:** ومن صور ذلك اللامبالاة، وعدم أبداء الرأي، وعدم الميل إلى التجديد والتطوير والابتكار، إضافة إلى العزوف عن المشاركة في اتخاذ القرارات، والانعزالية وعدم الرغبة في التعاون، وتجنب الاتصال بالأفراد ( السكارنة،24، 2011).

2- **الانحرافات الجنائية:** ويتمثل بمجمل الانحرافات المالية، ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية وتشمل هذه الانحرافات ما يلي:

**أ- الرشوة:** وهي" اتجار الموظف العام أو من في حكمه بأعمال الوظيفة حين يطلب لنفسه أو لغيره أو يقبل أو يأخذ عطية أو وعدا بها، نظير عمل من أعمال وظيفته، أو الامتناع عنه أو الإخلال بواجباته حين يكون مختصا بالعمل أو يعتقد خطأ باختصاصه"( طنطاوي، 2000).و تتمثل هذه الجريمة في وعد الموظف العام ميزة، غير مستحقة له، أو عرضها عليه أو منحه إياها بشكل مباشر أو غير مباشر، سواء لصالح الموظف نفسه أو لصالح شخص أو كيان أخر، لكي يقوم ذلك الموظف بفعل ما أو الامتناع عن القيام بفعل ما ، لدى أداء واجباته الرسمية( درويش، 20،2010).

**ب- الاختلاس المال العام( السرقة):** وهي قيام الموظف العام عمدا لصالحه، أو لصالح شخص آخر باختلاس أو تبديد ممتلكات أو أموال أو أوراق عمومية أو خصوصية أو أي أشياء أخرى ذات قيمة عهد بها إليه بحكم موقعه، ويعد الاختلاس من أبرز مظاهر الفساد الإداري، وهي تصرف الموظف العام بأموال الدولة وحيازتها على اعتبار أنها مملوكة له، مستغلا في ذلك سلطات وظيفته وإذا ابح الاختلاس والسرقة سلوكا عاما دون روادع كافية، ومساءلة إدارية وقانونية حقيقية، فيدل على استفحال الفساد في المجتمع بدرجة كبيرة لأنه يحدث خللا في أخلاقيات العمل وقيم المجتمع( العيسى، 64، 2009).

**ج- التزوير:** وهو جريمة مالية أو تجارية تتضمن قيام الموظف المسئول في جهاز أو مؤسسة حكومية عامة بالتحريف والتلاعب بالمعلومات والوقائع والوثائق التي ائتمنه عليها رؤساؤه أو زملاؤه، وتحقيق مكسب مالي على الأغلب عن طريق نقلها لشخص أو طرف أخر ليحقق هذا الطرف بدوره مكسبا ماليا أو منفعة خاصة من ورائها(عارف، )

3- **الانحرافات السلوكية:** حيث تناولت البحوث والدراسات السيكولوجية التنشئة الاجتماعية من حياة الإنسان، من مرحلة الطفولة إلى المراحل الأخرى، حيث تظهر التنشئة الأخلاقية والاجتماعية الطويلة قيما وأعرافا تعتبر قاعدة الانطلاق للسلوك التنظيمي للأفراد وتؤدي الدور الأكبر في التزامهم بالقواعد الأخلاقية لممارسة الوظيفة العامة أو الخاصة(لؤي العيسى، 43، 2009)وبذلك يشمل هذا النوع المخالفات الإدارية التي يرتكبها الموظف

والتي تتعلق بمسلكه الشخصي وتصرفه ومن أهمها:

**أ- الواسطة – المحسوبية:** ويقصد بها قيام المسئول التنفيذي في مؤسسه حكومية، أو شخص متنفذ في إحدى الهيئات العامة أو مؤسسات القطاع الخاص، سعيا وراء تحقيق مكاسب مادية أو معنوية أو سياسية أو اجتماعية، بإعطاء الأفضلية والأولوية للأقارب والأصدقاء والمعارف في حالات الاختيار والتعيين والترقية الوظيفية في المؤسسات الحكومية( حراحشة، 2003).

**ب- عدم المحافظة على كرامة الوظيفة:** وذلك بان يقوم الموظف بارتكاب فعل مخل بالحياء العام في العمل كاستعمال المخدرات أو التورط في جرائم أخلاقية.

4- **الانحرافات المالية:** ويقصد بها مجمل الانحرافات المالية ، ومخالفات القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي في الدولة ومؤسساتها، إضافة الى مخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية وتتمثل هذه الانحرافات بما يلي: ( الشمري، والفتلي، 23، 2011).

**أ- مخالفة القواعد والأحكام المالية المنصوص عليها داخل المنظمة.**

**ب- فرض المغارم:** وتعني قيام الموظف بتسخير سلطة وظيفته للانتفاع من الأعمال الموكلة إليه في فرض " الأتاوة" على بعض الأشخاص أو استخدام القوة البشرية الحكومية من العمال في الأمور الشخصية في غير الأعمال الرسمية المخصصة لهم.

**ج- الإسراف في استخدام المال العام:** ومن صوره ( تبديد الأموال العامة في الإنفاق على الأبنية والأثاث، والمبالغة في استخدام المقتنيات العامة في الأمور الشخصية، وإقامة الحفلات والدعاية والإعلان والنشر في الصحف والمجلات في المناسبات والتهاني والتعازي والتأييد والتوزيع.(السكارنة، 31، 2011).

**الفساد الاقتصادي:**

يعتبر الفساد الاقتصادي من زاوية النظرية الاقتصادية احد معاول هدم العدالة الاجتماعية، وبالتالي فهو يؤدي إلى عدم كفاءة أداء النظام الاقتصادي، إذ تتولد لدى الأفراد قناعة بأن توزيع الثروة يتم لصالح أفراد الفئة الفاسدة، وبالتالي تنعدم لديهم حوافز الإبداع والكفاءة في العمل(صبري، 171، 2006).كما أشار المرسي (21، 2001) "بان اتساع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، يعد احد العوامل الرئيسية لظهور الفساد، لان الأفراد يميلون بطبيعتهم إلى منح الرشوة للمسئولين لتخطي القواعد والنظم والإجراءات

العامة الروتينية، وهناك من المسئولين من يخفق في رفض تلك الرشاوى". ان خصخصة الشركات المملوكة للدولة يمكن أن تحسن من أداء الاقتصاد وان تقل الفساد في غضون ذلك(آن اليوت، 57، 2008).

**مفهوم الفساد الاقتصادي:** يقصد بالفساد الاقتصادي الحصول على منافع مادية وأرباح عن طريق أعمال منافية للقيم ولأخلاق والقانون كالغش التجاري والتلاعب في الأسعار من خلال افتعال أزمات في السوق( فوزي، ص 155، 172، 2004). ومن أبرز صور الفساد الاقتصادي ما يلي:

**1- سوء استغلال المناصب:** ويقصد به استغلال السلطة المخولة للشخص بموجب منصبه، لتحقيق مكاسب شخصية وذلك باستخدام أساليب مختلفة، ويتجلى سوء استغلال السلطة في أن هناك مسئولون يلتفون على الضوابط والقوانين، ويقتصر همهم على تأمين مصالحهم الشخصية(السكارنة ص32، 2011). وهؤلاء يتحولون مع مرور الوقت إلى رجال أعمال أو شركاء في تجارة إلى كونهم مسئولون حكوميين، يصرفون جل اهتمامهم إلى البحث عن طرق وأساليب تمكنهم من زيادة ثرواتهم الخاصة، على حساب الاهتمام ببرامج التنمية وتحقيق قدر من الرفاه الاجتماعي لمواطني دولهم( الكبيسي، 20-21، 2009).

**2- التهرب الضريبي:** ويقصد بها الممارسات التي يقوم بها الخاضعون للضريبة لإخفاء حقيقة الدخل الخاضع للضريبة مثل عدم تسجيل بعض الإيرادات المتحصل عليها في الإقرار الضريبي المتقدم من الممول إلى مصلحة الضرائب أو عدم تقديم الإقرار الضريبي نهائيا إلى المصلحة، وقد يحدث التهرب الضريبي عن طريق رشوة المسئولين عن تقديم الضرائب في الجهاز الحكومي والذين يقومون بتخفيض الضرائب أو الإعفاء منها، ومن الطرق المألوفة لتجنب دفع الضرائب المستحقة قيام بعض الممولين بتقسيم الشركات الكبيرة إلى شركات صغيرة متعددة بهدف دفع ضرائب قليلة بالمقارنة بحجم الضرائب التي كان يتعيين عليهم دفعها في حالة الشركات الكبرى(عبد العظيم، ص 37-38، 2008).

3- **الاتجار بالمخدرات:** حيث أن إنتاج المخدرات وتسويقها قد أصبح مصدرا مهما للدخل سواء لإثراء بعض الأفراد أو الجماعات أو المؤسسات أم حتى لسد العجز المالي في موازنات بعض الدول، وأصبح اليوم بما يسمى" اقتصاد المخدرات" يلقى اهتماما كبيرا ومتزايد من قبل الباحثين، حيث تفيد البحوث التي تناولت منطقة "رندونيا" في البرازيل مثلا بأن تجار المخدرات تمكنوا من تبوء المراكز الرسمية إذ جرى انتخابهم رؤساء للبلديات ونوابا وأعضاء في مجلس الشيوخ، وبصورة عامة فأنه حيثما اتجار منظم بالمخدرات فأن هناك خطرا جديا في أن يتفشى الفساد داخل الشرطة والضابطة العدلية كحد أدنى، "فهم في

وضـع حـساس وسـريع التـأثير بـإغراءات الفساد فمـا مـن شـبكة جريمـة منظمـة تـستطيع ان تمارس نشاطاتها من دون الحماية من قبل المسئولين عن تطبيق القانون( خير الله، ص 71-73، 2004).

**4- غسيل الأمـوال:** تعتبـر" جـرائم غـسل الأمـوال" مـن أخطـر الجـرائم التـي تهـدد النظـام الاقتصادي والمالي للمجتمع الدولي وعرفتها اتفاقيـة فينـا عـام (1988) بأنهـا" الأفعـال التـي من شأنها تحويل الأموال ونقلها، مع العلم بأنها مستمدة من أي جريمة من جرائم المخدرات، أو من فعل من أفعال الاشتراك فـي مثـل هذه الجريمـة، بهدف إخفـاء أو تمويـه المـصدر غيـر المشروع للأموال أو مساعدة أي شخص متـورط فـي ارتكـاب مثـل هذه الجريمـة، أو الجـرائم للإفلات من العواقب القانونية لأفعاله، وكذلك إخفـاء أو تمويـه حقيقـة الأمـوال أو مـصدرها أو مكانها أو طريقة التصرف فيها أو حركتها أو الحقوق المتعلقـة بهـا أو ملكيتهـا، مـع العلـم بأنهـا مستمدة مـن فعـل أو أفعـال الاشـتراك فـي مثـل هـذه الجريمـة"( الجـرد، 90، 2004). وتعـد جرائم غسيل الأموال من القضايا التي لفتت انتباه المجتمـع الـدولي وخاصـة المجتمـع الـدولي، وخاصـة منظمـة الأمم المتحدة ومجلس المجموعة الأوروبيـة، حيث أدى هذا الاهتمـام للتوقيـع على اتفاقيات دولية عديدة، وأدت تلك الاتفاقيات والتوصيات إلى دعم وتعزيز التعاون الدولي لمكافحـة غـسيل الأمـوال الناتجـة عـن الاتجـار بالمخـدرات والأسـلحة والأعـضاء البـشرية وغيرها، منها اتفاقية "فيننا" حيث بلغ عدد الدول التي انضمت إلى تلك الاتفاقيـة(103) دول بالإضـافة إلـى دول المجموعـة الأوروبيـة أي مـا يعـادل(54%) مـن مجمـوع دول العـالم( الصمادي، ص 579-580، 2009).

**5- الاتجار بالبشر:** ويشمل هذا المصدر نـشاط عـصابات الجريمـة المنظمـة، التـي تتـاجر فـي الإنـسان وأعـضائه، كالمتـاجرة بالنـساء عـن طريـق بيـوت الـدعارة والملاهـي الليليـة، وكلهـا قريبـا عـن طريـق أموال المخـدرات، كمـا تـشمل المتـاجرة بأطفـال الأسـر الفقيـرة عـن طريـق بيعهم للأثريـاء، أو تجنيدهم فـي عـصاباتهم، كمـا وتـشمل أيـضا المتـاجرة بأعـضاء الإنـسان، بالإضـافة إلـى الرقيـق الأبيض، ويحتـل الاتجـار بالبـشر مـن حيث حجمـه المرتبـة الثانيـة بعد تجـارة المخـدرات، ويحقـق رقـم أعمـال سـنوي فـي حـدود(28) مليـار سـنويا ( حـساتي، 18،2010).

**هيئة مكافحة الفساد الاردنية:**

صادق الاردن بتاريخ 24-2-2005 على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ودخلت بذلك حيز التنفيذ والتطبيق. ونتيجة هذه الاتفاقية، صدر في الأردن مجموعة من التشريعات لمواجهة الفساد ومكافحته، من اهمها قانون هيئة مكافحة الفساد، وقانون العقوبات، وقانون الجرائم الاقتصادية، وقانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب، وقانون ضمان الحصول على المعلومات، وقانون اشهار الذمة المالية، وقانون ديوان المظالم. وبتاريخ 26حزيران 2005 وجه جلالة الملك عبد الله الثاني رسالة تكليف الى رئيس الوزراء " لانشاء هيئة لتنفيذ إستراتيجية عامة لمكافحة الفساد والوقاية منه بشكل مؤسسي، بما يكفل الكشف عن مواطن الفساد والتحري عن جميع القضايا المرتبطة به، بما فيها الفساد المالي والإداري والعمل على مباشرة التحقيقات اللازمة بخصوصه، وجمع الأدلة والمعلومات المرتبطة به" ( http://kingabdullah.jo) .وبتاريخ 30 تشرين الثاني 2006 صدر قانون هيئة مكافحة الفساد رقم (62) لسنة 2006 حيث نصت المادة (3أ) منه على "انشاء هيئة في المملكة تسمى (هيئة مكافحة الفساد) ترتبط برئيس الوزراء، وتتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي واداري ولها القيام بجميع التصرفات القانونية اللازمة لتحقيق اهدافها" (http://www.jacc.gov.jo).



منذ تأسيس هذه الهيئة قامت بتطوير وتنفيذ سياسات فاعلة لترسيخ مبادئ النزاهة الوطنية من خلال تفعيل الثقافة المجتمعية الرافضة للفساد، ووضع آليات عمل واستراتيجيات فاعلة قادرة على تجفيف منابع الفساد والحد من انتشاره في المجتمع بمشاركة وتعاون جميع مؤسسات القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية لاتخاذ الإجراءات اللازمة للوقاية منه والقضاء عليه.

هذه الانجازات جعلت من الاردن احدى الدول الرائدة في مكافحة الفساد على مستوى العالم، عبر الجهود الكبيرة التي قامت بها مديرية مكافحة الفساد وديوان المحاسبة . وتبوأ الاردن مراتب متقدمة من بين 145 دولة وفقا لتقرير منظمة الشفافية العالمية، وهي مرتبة تقترب من مراتب الدول المتقدمة، فقد احتل المرتبة(37) عام 2004 من بين (146) دولة، بينما احتل الاردن في عام (2011) المرتبة (56) من بين مائة وثلاث وثمانين دولة، وقد أظهرت نتائج

المؤشر لعام (2012) تحقيق الأردن لزيادة ملحوظة في مقدار الدرجات المتحصلة بلغت (3) درجات حيث بلغ المجموع الكلي (48) درجة في حين بلغ في العام (2011) (4.5) درجة أي ما يعادل (45) درجة وفقاً للمنهجية الجديدة. ويعزى سبب تحقيق الأردن لزيادة ملموسة في الدرجات المتحققة إلى تحسن الدرجات المحرزة وزيادتها بشكل واضح على كافة المسوحات والمصادر التي استخدمت بياناتها في إعداد مؤشر مدركات الفساد.

ومن ناحية أخرى يتضح من خلال نتائج المؤشر أن الأردن قد حقق تقدما ملموسا في ترتيبه على مستوى الوطن العربي حيث أحتل المرتبة الرابعة في العام (2012) مقارنة بالمرتبة السادسة في العام (2011) ( تقرير الشفافية الدولية لمؤشر مدركات الفساد). وذلك من خلال الرسالة والهدف الذي أنشئت من أجله هيئة مكافحة الفساد لتهيئة البيئة المناسبة للوقاية من الفساد وترسيخ الثقافة المجتمعية المناهضة له من خلال ايجاد اطار عمل اداري وقانوني متطور وفاعل للقطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني، وزيادة فاعلية وكفاءة الجهات المكلفة بمكافحة الفساد مالياً وادارياً من اجل تعزيز الثقة بمؤسسات الدولة.

## المبحث الثاني: تاريخ الصحافة الأردنية

**الصحافة الأردنية:**

تزامنت نشأة الصحافة الأردنية مع تأسيس الدولة الأردنية الحديثة عام 1920م بظهور (الحق يعلو)، حيث جهدت على تجسيد الشعارات الطموحة التي طرحتها الثورة العربية الكبرى، وهي أفكار الوحدة والحرية والاستقلال.( الموسى، 346، 2012).

ويرى الموسى( 1998، ص82) أن الصحافة الأردنية اليومية تطورت في أربع مراحل رئيسية بين 1920م و1997م، ضمت المرحلة الأولى صحافة ما قبل الاستقلال أو " صحافة الإمارة" وقد شملت جميع الصحف الصادرة بين عامي 1921م – 1946م؛ أما المرحلة الثانية الممتدة من الاستقلال عام 1946م، فقد ترسخ فيها صدور الصحافة اليومية، رغم ظهور عدد كبير من الصحف الأسبوعية المختلفة المشارب والميول. وقد امتدت المرحلة الثالثة "من مطلع السبعينات وحتى نهاية الثمانينات" وتميزت بظهور صحافة مؤسسية جماهيرية واسعة الانتشار. وتمثل المرحلة الرابعة والأخيرة منذ عام 1989م مرحلة الانفراج الديمقراطي اتسع فيها هامش النقد والحوار وظهر إلى جانب الصحافة اليومية الملتزمة، صحافة أسبوعية وحزبية، وحديثاً الكترونية.

**المرحلة الأولى: صحافة الإمارة (1921 - 1946):**

تعتبر جريدة (الشرق العربي) هي بداية الإعلام الأردني شبه الرسمي للدولة والتي تتحدث عن وضع الدولة الأردنية منذ عام 1923م، "وقد تحولت اعتبارا من عام 1926م إلى الجريدة الرسمية لحكومة شرقي الأردن، ثم الجريدة الرسمية للملكة الأردنية الهاشمية بعد الاستقلال عام 1946م"( الموسى، 347، 2012).

بدأت الصحافة في الأردن بهذا الشكل، لان الأردن كان يفتقر إلى المطابع في ذلك الوقت، "فقد منع الحكم العثماني دخول المطابع لبلاد الشام، بسبب فتوى أصدرها رجال الدين قالوا فيها أن المطبعة رجس من عمل الشيطان"(مروة،ص139، 1961م). "ومن الواضح أن الذين أصدروا الفتوى، ومن ورائهم السلطة، رأوا في الطباعة منافسا خطرا لسيطرتهم على العقول و العلم والمعرفة،ولكن ومع مطلع القرن الثامن عشر وبعد قرنين من الزمان على احتلاله لهذه البلاد،صدر فرمان سلطاني(1712م) بجواز استخدام المطبعة" (الموسى،ص23، 1998م). إضافة إلى أن أحرار العرب ومفكريهم الذين استناروا بالنهضة الأوروبية رفضوا الواقع العثماني، واعتمدوا سلاح الصحافة لتغذية الروح الوطنية واستقطاب المشاعر القومية، للوقوف أمام هجمة التتريك وإذابة الشخصية العربية، فقد استطاعت الصحافة في الإقليم السوري أن تكون جذورها في دمشق وحلب وحماة، بينما لم يظهر في الحواضر الأردنية بالرغم من كونها

جزءا من سورية أي نواة صحفية بالمفهوم العام لكلمة صحافة ( الصحافة الأردنية نشأتها وتطورها، ص7، 1980).

وبهذا أخذت الصحافة في الأردن بالانطلاق وبزوغ فجر جديد لها حين ظهرت الصحافة الخاصة ممثلة بجريدة (الأردن) عام 1927م ثم (الشريعة) و(جزيرة العرب) و(صدى العرب) (الموسى،ص347، 2012) والذي يعتبر كما ذكر الموسى "العام الحقيقي لمولد الصحافة الأردنية على يد القطاع الخاص"( الموسى، ص 347، 2012).

وفي عام *1927*م توالى إصدار الصحف في عمان على يد القطاع الخاص حيث صدرت الصحف الأربع التالية *(جزيرة العرب)* لحسام الدين الخطيب بتاريخ *23-6-1927*م، *(الشريعة)* لخليل عباس ومحمود الكرمي بتاريخ *25-6-1927*م و*(صدى العرب)* لصالح الصمادي بتاريخ *13-11-1927*م*(مروة، ص348-349، 1961م)*، و*(الأردن)* لخليل نصر بتاريخ *8-10-1923*م وقد كانت الصحف الثلاث الأولى قصيرة العمر حيث لم تعش الواحدة منها فترة أكثر من عام، ولم يصدر منها إلا أعدادا قليلة *(الموسى ،ص 347، 2012م)*. أما *(الأردن)* لصاحبها خليل نصر فقد كانت الوحيدة التي حافظت على استمرارية الصدور حتى عام *1982*م، وقد تميزت عن الصحف الأخرى بأنها تأسست عام *1909*م في مدينة حيفا الفلسطينية ثم انتقلت إلى عمان عام *1927*م، حيث صدرت بداية الأمر أسبوعية حتى عام *1949*م ، ثم تحولت إلى يومية على يد أبنائه من بعده *(الموسى ،ص92 ، 1998م)*.

وفي الثلاثينيات من هذه المرحلة تم إصدار صحف ومجلات أخرى أهمها، *(مجلة الحكمة)* لنديم الملاح *1932*م -*1933*م وتعتبر إسلامية علمية أدبية ، ركزت على الأبحاث الدينية والأدبية، وقد توقفت عن الصدور بسبب الأوضاع المالية*(الحجي، ص42، 2002م)*. وصحيفة *(الميثاق)* السياسية الأسبوعية لصاحبيها عادل عظمة والدكتور صبحي أبو غنيمة، *"*وكانت تنطق باسم اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الأردني*" (مروة ، ص350، 1961م)*[*]. كذلك ظهرت *(المجلة القضائية)* عن وزارة العدلية *1935*م-*1936*م وقد أشرف على إصدارها توفيق سنو الذي كان رئيسا لحكمة الاستئناف، واهتمت بالمسائل القانونية ونشر قرارات المحاكم والبلاغات العامة. وهي لذلك يمكن *"* أن تعتبر من أولى المجلات المتخصصة التي صدرت في الأردن*"(الموسى، ص348 ، 2012م)*.

[*] - يشير أديب مروة في كتابه الصحافة العربية، ،1961ص 347) أن إحصاءات الصحافة الأردنية مأخوذ من مقال لمدير المطبوعات الأردنية سليمان الموسى المنشور مجلة "رسالة الأردن" عدد الصادر في 1 تشرين الأول 1959.

وبنهاية الثلاثينات تم إصدار صحيفتان عاشتا فترة أطول من الصحف التي سبقتها أما الأولى فقد كانت صحيفة (الوفاء) لصاحبها زيد الكيلاني، الذي صدر عددها الأول في 21-4-1938م واستمر صدورها حتى عام 1947م، وقد عالجت في مواضيعها السياسة والأدب(الحجي ، ص45 ، 2002م)،(مروة ، ص350، 1961م). والصحيفة الثانية (الجزيرة ) لتيسير ظبيان وكانت أدبية ،اجتماعية وكانت يومية في بداية الأمر ثم أصبحت بعد ذلك تصدر يوما بعد يوم ثم تحولت إلى أسبوعيه وأخيرا يومية مسائية عام 1945م (الموسى، ص348 ، 2012م )

في ضوء ما سبق، يتضح على صحف الإمارة أن بداياتها كانت رسمية، مهدت الطريق للصحافة الخاصة الأهلية، كما أن معظم الصحف في هذه المرحلة كانت أسبوعية أو نصف شهرية (عدا الجزيرة التي صدرت يوميا لمدة شهر)، إضافة إلى أن هذه الصحف كانت قصيرة العمر نسبيا واقتصر دورها على العاصمة عمان، "وقد قامت هذه الصحف بدور بفاعل في توعية الرأي العام بالقضايا الوطنية والقومية، كما كانت ملتزمة بقضايا الوطن"(الموسى،348-349، 2012)، لذلك كانت سلطات الانتداب البريطاني تقوم بالتدخل المباشر أو غير المباشر في حرية الصحافة والنشر، مما أدى إلى التأرجح في عملية الصدور، ودأب الانتداب على التعرض للصحف والمجلات بالإغلاق أو إيقاف النشر، كلما قامت بمناقشة قضية من القضايا الوطنية( شريم، 13، 1984).

**قوانين وأنظمة المرحلة الأولى(1921-1946):**

تجدر الإشارة إلى أن شرقي الأردن الذي خضع للحكم العثماني استمر في تطبيق قانون المطبوعات والمطابع العثماني الصادر عام (1909) حتى صدور قانون رقم 79 لسنة 1953م الذي ألغى العمل في قانون المطبوعات العثماني.

إذن، كانت القوانين الأردنية التي صدرت في مرحلة الإمارة هي قوانين معدلة للقانون العثماني وتميزت هذه التعليمات بالعمومية لأنها كانت تشمل كافة مطبوعات الإمارة دون أن تحدد الصحيفة أو المجلة التي تصدر(حجي، 54، 2002).

صدر أول تشريع للحكومة عام 1927م وهو " تعليمات مديرية المطبوعت والجريدة الرسمية". وفي عام 1928م، صدر "قانون معدل للمادة الثانية من قانون المطبوعات العثماني" والتي تنص على الشروط الواجب توفرها في المدير المسئول (حجي، 54، 2002)،بأن يكون أردنيا حاصلا على شهادة الدراسة الثانوية وأتم الحادية والعشرين، وأن لا يكون محكوما بجناية أو محروما من الحقوق المدنية، وأن يودع (150) جنيها فلسطينيا للحصول على امتياز جريدة أو نشرة، و(100) جنيه للمطبوعة السياسية

المؤقتة(الموسى،49، 1998). واعتبر نصار أن هذا القانون "الخطوة الأولى باتجاه العمل الفعلي لوضع أساس رسمي لكل ما يصدر في الأردن من مطبوعات( صحف، مجلات، دوريات وغيرها)"( نصار 120-124، 2007).

وشهد عام 1939م صدور نظام الدفاع باسم "نظام مراقبة المطبوعات" عشية نشوب الحرب العالمية الثانية(الموسى،104، 1998). و يشمل على التدابير الأمنية الخاصة بالمطبوعات الورقية من صور ومراسلات بريدية وكذلك النشرات الإذاعية والإخبارية حيث كانت الحكومة تقوم باتخاذ عدد من التدابير لتامين البلاد ضد أخطار الحرب، وأعطى هذا القانون مراقب المطبوعات صلاحيات واسعة لمصادرة المطبوعات التي تضر بالأمن القومي ومراقبة المواد قبل نشرها(الموسى،1998،49)، إضافة إلى صدور قراران بمنع تصدير المواد الغذائية أو الحاجات الضرورية( الحجي،56، 2002).

وأخيرا صدر في 17-10-1945م "قانون رقم 20 لسنة 1945م"،وهو قانون مؤقت معدل لقانوني المطبوعات والمطابع العثمانيين والذي ينص على ضرورة التصريح باسم وعنوان صاحب المطبعة والناشر ومكان الطباعة في أسفل الصفحة الأخيرة، وحدد جزاء من لا يلتزم بذلك بالحبس مدة ثلاثة أشهر وبغرامة مالية قدرها 25 جنيها فلسطينيا أو كلتا العقوبتين( الموسى،49، 1998).

يلاحظ على القوانين والأنظمة التي صدرت في هذه المرحلة أنها " كانت في حالة تراجع مستمر وإنها كانت تميل نحو المزيد من تقييد الحريات للعاملين في النشر والصحافة والمطابع، وتزيد في الوقت نفسه من صلاحيات مراقب المطبوعات، ووزير الداخلية، ومجلس الوزراء، إضافة إلى إعطائهم صلاحية التعطيل والمصادرة والتغريم والحبس للمخالفين"(الحجي،58، 2002).

**المرحلة الثانية: صحافة ما بعد الاستقلال(1946- 1970):**

تعتبر هذه المرحلة من تاريخ الصحافة الأردنية فترة هامة لما أملته عليها الظروف السياسية العالمية، فقد كانت الفترة الأولى من هذه المرحلة مزدحمة بالأحداث والتطورات ومشتعلة بنيران الحرب العالمية الثانية( نصار، 135، 2007). إضافة إلى إعلان استقلال المملكة الأردنية الهاشمية يوم 25 أيار 1946، وصدور دستور عام 1947م، ليحل محل القانون الأساسي لسنة 1928م، واشتراك الجيش العربي في الحرب الفلسطينية وتوحيد الضفتين، إضافة إلى هجرة بعض الصحف الفلسطينية إلى الأردن وصدورها منها( الموسى، 111، 1998م).وبسبب هذه الأحداث والتطورات الهامة، ظهرت أعداد كبيرة من الصحف والمجلات والدوريات( نصار، 142، 2007).

كانت فترة الخمسينات من هذه المرحلة مزدحمة بالأحداث الوطنية والقومية والتي كان لها تأثير واضح على وسائل الإعلام في الأردن وفي مقدمتها الصحافة الأردنية من أهمها( استشهاد جلالة المغفور له الملك عبد الله بن الحسين في 20 تموز 1951 في مدينة القدس، وتتويج جلالة المغفور له الملك طلال بن عبد الله بن الحسين ملكا على البلاد يوم 3 أيلول 1951، وتعيين الأمير الحسين وليا للعهد، وصدور الدستور الأردني الجديد 1952 ، وقد تنازل الملك طلال عن الحكم بسبب المرض، لولده الأمير الحسين بن طلال وتتويجه ملكا يوم 11 آب 1952م، الذي قام بدوره بتعريب الجيش الأردني في 2 آذار عام 1956م، وإنهاء المعاهدة البريطانية الأردنية في 31 أيار عام 1957م) ( نصار، 146، 2007،160).

لقد تجاوز تعداد الصحف خلال هذه الفترة ما يقرب من أربعين صحيفة ومجلة وكان اهتمام هذه الصحف في هذه الفترة بنشر الأخبار المحلية والعالمية الهامة، واعتماد الصحف على وكالة أنباء عالمية أو وكالتين بعد عام 1967م في بث أخبارها ونشرها للعالم، وكانت عملية توزيع الصحف وبيعها تقتصر على المدن الرئيسية(نصار، 160، 2007).كما صدر في هذه الفترة صحف حزبية تنطق باسم الأحزاب وتعبر عن عقائد متنوعة( قومية، وطائفية، وأممية)، مستغلة أجواء الحرية التي وفرتها الأنظمة والقوانين، الأمر الذي جعل من بعضها صحافة أحزاب لا صحافة جماهير ولذلك كانت إجراءات توقيفها، ومصادرتها، ثمرة طبيعية ورد فعل لجنوح تلك الصحف التي لم تكن "أردنية الهوى والمشرب وإنما كان ولائها لعقائد خارجية مستوردة ونظريات دخيلة على المجتمع الأردني"( الصحافة الأردنية نشأتها وتطورها ، 30، 1980)، فتم توقيفها عن الصدور اثر قرار الحكومة بتوقيف جميع الأحزاب عن العمل( الموسى، 121-122، 1998) .

**صحف المرحلة الثانية(1946- 1970):**

خلال هذه المرحلة أخذت تتشكل ملامح الصحافة الأردنية الحديثة وتتوافر لها موارد بشريه قويه ومؤهلة، وأسهم في ذلك ارتفاع نسبة التعليم في الأردن وتزايد الإقبال على قراءة الصحف" وأهم ما يميز الصحافة التي صدرت في هذه المرحلة *(في أعقاب الاستقلال)* ظهور الصحافة اليومية واستقلالها" *(الموسى ، ص237 ،1989م)* .

بعد إعلان الاستقلال نشط حزبان في العمل بعد أن قامت الحكومة الأردنية بتاريخ 7-أيار -*1947*م بالترخيص لهما بهدف تعميق التجربة الديمقراطية *(الماضي والموسى ، ص435 ،1988م)*. حيث كان الحزب الأول هو حزب النهضة العربية وحزب الشعب

الأردني الذي استطاع جذب *(مجلة الرائد)* لأمين أبو الشعر كي تصبح الناطقة باسم الحزب، أما حزب النهضة العربية فأصدر صحيفتين خاصتين به هما *(الجهاد)*و *(النهضة)*.

ومن أبرز الصحف الخاصة التي ظهرت في هذه المرحلة *(النسر)* لصاحبها صبحي جلال قطب بتاريخ *20-5-1947*م حيث كان صدورها بداية الأمر أسبوعي ثم تحول صدورها إلى يومي وتولى رئاسة تحريرها منيب الماضي، وتعد الصحيفة اليومية الأولى التي تصدر بانتظام في الأردن بعد محاولات صحيفة الجزيرة المتعثرة، وقد واصلت الصدور إلى أن توقفت نهائيا في *6*حزيران *1950*م*(*الموسى، ص*112*، *1998*م*)*.

بعد النكبة صدرت صحف أخرى صدرت هي، *(الدفاع)* لإبراهيم الشنطي عام *1933*م، وبعد النكبة تم انتقالها إلى القاهرة وأصبحت أعدادها ترسل بالطائرة إلى الأردن*(*مروة، ص*354* ،*1961*م*)*. " ورغم دمجها مع صحيفة الجهاد عام *1967*م فقد استأنفت الصدور بعد حرب حزيران من عمان إلى أن توقفت نهائيا عام *1967*م*"(*الموسى، ص*120*، *1998*م*)*. وصحيفة *(فلسطين)* التي صدرت في يافا عام *1911*م، لعيسى داوود العيسى وواصلت صدورها حتى عام *1948*م، وقد تم دمجها مع صحيفة *(المنار)* لتصدر عنهما صحيفة *(الدستور)* والتي لا يزال صدورها قائما في عمان حتى هذا اليوم(الموسى ، ص*240* ، *1989*م *)*. أما صحيفة *(الجامعة الإسلامية)* التي صدرت قي يافا عام *1932*م لسليمان التاجي الفاروقي، فقد انتقلت إلى الأردن بعد النكبة عام *1949*م ولم يصدر منها إلا بضعة أعداد ثم توقفت*(*مروة، ص*253* ،*1961*م*)*.

في عام *1971*م أقدمت الحكومة على إصدار صحيفة يومية هي *(الرأي)* عن المؤسسة الصحفية الأردنية وذلك لتنطق بلسان حال الحكومة، وتعبر عن منهجها*(*أبو عرجه، ص*219*، *1996*م*)*. أما صحف اللغة الانجليزية فصدرت*(*جرو سالم ستار*)* بالتعاون بين صحيفتي *(فلسطين والمنار)* عام *1966*م، وكان محمود الشريف رئيس تحريرها، و*(*بالستين نيروز*)* بعد اندماج *(*فلسطين والمنار *)* معا عام *1967*م، وكان رئيس تحريرها رجا العيسى *(*الموسى ، ص*246-247* ، *1989*م*)*.

في ضوء ما سبق يلاحظ ظهور أعداد كبيرة من الصحف اليومية والأسبوعية والحزبية والأدبية والمدرسية إضافة إلى الصحف التي نشأت أصلا في فلسطين. وما يميز صحف هذه المرحلة رسوخ الصحف اليومية، خصوصا بعد نكبة 1948م، والتي أدت إلى انتقال الصحافة الفلسطينية إلى الأردن، والتي ساعدت على تعزيز الصحافة اليومية في هذه

المرحلة بسبب تمرس الصحفيين الفلسطينيين سنوات طوال في عمل الصحافة، كما وتراجعت الصحف الأسبوعية للمقام الثاني (الموسى، 247، 1989).

**قوانين وأنظمة المرحلة الثانية (1946- 1970):**

قبل عام 1953تم إصدار قوانين معدلة لقانوني المطبوعات والمطابع العثمانية( نصار، 142، 2007)، واتجهت مواد هذا القانون للتركيز على شرح المحظورات والممنوعات التي يجب أن تتقيد بها الصحف(دائرة المطبوعات والنشر، 17، 1981).

في عهد الملك طلال وبعد صدور الدستور الأردني، شهد الأردن حقبة جديدة لقوانين النشر والمطبوعات فقد كفل الدستور الجديد "حرية الرأي والصحافة ولطباعة" (الموسى، 49-50، 1998). وبالتحديد في 26-9-1953م، صدر قانون باسم " نظام المطبوعات رقم 6 لسنة 1953م وقد نص هذا القانون على العديد من قوانين المطبوعات الأساسية والذي بنيت عليها القوانين اللاحقة فيما بعد(شريم، 53، 1984).فاشترط القانون وجود محرر مسئول جامعي أتم الثالثة والعشرين، كما حدد العقوبات على المخالفات، والمحظورات على النشر، والجهات المخولة بترخيص الصحف والمطبوعات(الموسى،51- 52، 1998).

وبعد عام ونصف من صدور قانون (1953م) صدر قانون ثاني للمطبوعات في 20 آذار 1955م،باسم" قانون المطبوعات لسنة 1955م"(شريم،53، 1984)الذي جاء "متشددا نسبيا" يعمل من جهة على السماح بحرية الرأي، على أن تقترن الحرية بنشر الأنباء والآراء الصحيحة، إضافة إلى انه يعمل على تنظيم العمل الصحفي، فهدف هذا القانون هو فرض ضبط أكبر على عملية إصدار الصحف وحرية التعبير( الموسى، 58، 1998).

في المرحلة التي سبقت الحرب التي وقعت عام 1967م، صدار قانون مؤقت للمطبوعات والنشر عام 1967م، وقد تميز هذا القانون بتشدد مواده ووضعه "عراقيل مادية" أمام صدور الصحف فاشترطت بموجبه على جميع الصحف إعادة الترخيص، مما أرغم الصحف الفقيرة على إغلاق أبوابها.واشترط وجود محرر مسئول أتم الحادية والعشرين من العمر وان يكون حائزا على شهادة الثانوية مع ممارسة العمل الصحفي مدة خمس سنوات، إضافة إلى تفرغ الصحفي لمهنته(شريم،62، 1984). كما أرسى قانون المطبوعات والنشر قاعدة من التقاليد الجديدة تتمثل في الاشتراك بوكالات أنباء عالمية وبتفرغ العاملين وبطبع عدد محدد من الصفحات ،هذه الأمور مجتمعة أتاحت الفرصة إلى تطورها فيما بعد إلى مؤسسات كبيرة قادرة ومستقرة ومنسجمة مع الحكومة( الموسى 131- 132، 1998).

**المرحلة الثالثة :صحافة المؤسسات الكبيرة (1971-1989)**

في مطلع السبعينات من القرن الماضي بدأت المرحلة الحديثة للصحافة الأردنية، إذ ترسخت فيها أسس وقواعد الصحافة الأردنية، فتميزت باستقرارها المالي، وتقدمها الفني، وازدياد صفحاتها، وتنوع معالجتها للمواضيع المختلفة دون أن يمس ذلك بوضع الصحافة وبقائها في يد القطاع الخاص*(الموسى، ص267، 1986)*،حيث أخذت تتكون ملامح الشكل النهائي للصحافة الأردنية الحديثة فقد مثلت *(الرأي)* و*(الدستور)* الخط الصحفي السائد الذي أثبت نجاحه في تجربة الصحافة الأردنية وأصبح المستوى الذي بلغته هاتان الصحيفتان يشكل المعيار المقبول للعمل الصحفي*(الموسى، ص 268، 1986)*.وقد شهدت هذه المرحلة صدور عددا من الصحف، فصدرت *(الشعب)* وكانت يومية سياسية تصدر عن دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر منذ عام *1976*م، وكان محررها المسئول إبراهيم سكجها، وقد توقفت عن الصدور عام *1977*م*(الصحافة الأردنية نشأتها وتطورها، ص39، 1980م)*. كما صدرت صحيفة *(صوت الشعب)* وهي يومية سياسية عن شركة *(دار الشعب)* عام *1983*م، والتي مثلت تجربة فريدة في تاريخ الصحافة الأردنية باعتبارها صحيفة شعبية رسمية، ورغم أن رأسمالها *2* مليون دينار أردني، إلا أنها عانت من خسائر كبيرة بسبب عدم اجتذابها للإعلان التجاري وبالتالي لم تحقق انتشارا واسعا*(الموسى، ص 150، 1998)*. وقد صدر في هذه المرحلة صحيفة يومية سياسية باللغة الانجليزية وهي *(الجوردان تايمز)* عن المؤسسة الصحفية الأردنية مالكة صحيفة *(الرأي)* عام *1975*م، وتعاقب على رأستها رامي خوري وجورج حواتمة؛ بهدف مخاطبة الجهات الأجنبية بمجريات الأخبار والأحداث التي يشهدها الأردن*(أبو عرجة، ص 223، 1996)*.

**قوانين المرحلة الثالثة(1970-1989م):**

صدر في هذه المرحلة قانون 1973م شاملا حيث احتوى على (78) مادة لتنظم واقع الصحافة الأردنية ابتدءا بالمطبوعة الصحفية والمكتبات ودور النشر والتوزيع وانتهاءا بمكاتب الدعاية.

فمن ناحية تنظيم المؤسسات الصحفية اشترط قانون1973م، أن تتعاقد الصحيفة مع وكالتي أنباء عالميتين على الأقل لتزويدها بالأخبار، وألا يقل عدد الصحيفة الصادرة باللغة العربية عن (8) صفحات، والصحيفة الموقوتة عن (16) صفحة، وان لا يقل عدد المحررين في المطبوعة الدورية عن ثلاث. كما اشترطت المادة(11) في صاحب المطبوعة أن يكون صحفيا حائزا على شهادة جامعية، وأما رأسمال المطبوعة اليومية فحددها القانون ب(10000) دينار والموقوتة أن لا يقل رأسمالها عن(3000) دينار، وأما ضمانة المطبوعة

فكانت (1000) دينار للمطبوعة اليومية، و(500) دينار للموقوتة السياسية ، و(100) دينار للموقوتة غير السياسية (قانون المطبوعات والنشر رقم(33) لسنة 1973م).

تجدر الإشارة إلى انه طرأ بعض التعديل على مواد قانون المطبوعات لسنة 1973م، حيث صدر قانون "معدل رقم(33) لسنة 1973م عام 1987م"، فعدلت المواد(2)، (10)، (16)، (18) و(23) فقد عدلت الفقرة(أ) من المادة (16) حيث أصبح قرار مجلس الوزراء بترخيص بإعادة ترخيص المطبوعة الصحفية "مقرونا بالإرادة الملكية السامية".

وفي 28-2-1988م، طرأ تعديل أخر على قانون المطبوعات سمح بالطعن بالقرار الإداري أمام القضاء في حالتي السحب والإلغاء للرخص فقط، بينما نصت المادة (23) من القانون المعدل على تحصين القرار الإداري في حالة الإلغاء ولم تجز الطعن أمام أي جهة كانت.

كما عمدت الحكومة في النصف الثاني من الثمانينات، بالقيام بمجموعة من الإجراءات كان لها أثرها الواضح على العمل الصحفي الأردني ومن أهمها في عام 1985م، حيث أصدرت تعليمات تم بموجبها تحديد نشر إعلانات النعي والتهنئة في الصحف اليومية مما أدى إلى الحد من نشر هذا النوع من الإعلانات الاجتماعية، وفي عام 1987م، قامت الحكومة بإصدار قرار عملت بموجبه لتحويل المؤسسة الصحفية الأردنية والشركة الأردنية للصحافة والنشر إلى مؤسستين عامتين( الموسى، 141-160، 1998).

**المرحلة الرابعة: الصحافة في ظل الديمقراطية(1989- 2012):**

في مطلع التسعينات من القرن الماضي اختار الأردن أن يعود إلى الحكم البرلماني الديمقراطي، وكان طبيعيا أن تؤدي هذه العودة إلى إعادة النظر في التشريعات الإعلامية الأمر الذي خلق حالة من الانفتاح غير معهودة من قبل، وكان من أبرز مظاهرها ازدياد مساحة الحرية الممنوحة للصحافة سواء بالنسبة لإصدار الصحف وامتلاكها من قبل الأفراد والشركات الخاصة والأحزاب أو بالنسبة لمعالجة الصحف للقضايا العامة( الشريف، 77،2004).

في ظل هذ االانفتاح الديمقراطي، شهدت الساحة الأردنية فيضا من الصحف الجديدة اليومية والأسبوعية المستقلة والحزبية التي صدرت في ظل قانون 1993م فقد سمحت الديمقراطية بظهور صحف جديدة دون ذكر قيود تذكر، وفي ظل هذه الأجواء حافظت (الرأي) و (الدستور) على مكانتهما وحققتا انتشارا واسعا وأرباحا مادية جيدة للمساهمين وفي المقابل تعثرت " صوت الشعب" وتقرر إيقافها في عام 1995م وكانت "الشعب" قد صدرت في عام 1983م، عن شركة دار الشعب "ممثلة منحى تاريخيا جديدا في تاريخ الصحافة الأردنية"، حيث كانت تدار بإدارة رسمية. إضافة إلى ذلك فقد صدر في هذه

المرحلة جريدة( الأسواق) بتاريخ 10-10-1993م، كجريدة يومية سياسية اقتصادية شاملة، بعد عام ونصف من الصدور الأسبوعي، وكانت بذلك (الأسواق) "أول جريدة يومية أردنية مملوكة بالكامل للقطاع الخاص، وأول صحيفة يومية تعنى بالاقتصاد السياسي" صاحبها ورئيس تحريرها مصطفى أبو لبدة، وتميزت عن غيرها باللون البرتقالي وبملاحقها اليومية(أبو عرجه،221، 1996). " كما أصدر باسم سكجها جريدة (آخر خبر) في مطلع عام 1990م، إحياء لجريدة والده التي صدرت عام 1950م، بدأت أسبوعية وفي مطلع 1993م، تحولت إلى يومية بعد إجازتها من دائرة المطبوعات والنشر، تم إيقافها مع نهاية عام 1994م نتيجة لاختلاف مجلس الإدارة مع هيئة التحرير حول سياسة الصحيفة" (الموسى، 169، 1998). وفي 16-5- 1997 م، صدرت (العرب اليوم) كصحيفة وطنية قومية مستقلة، حيث بين رئيس تحريرها (طاهر العدوان) في العدد الأول تحت عنوان "نرفع شعار التغيير" سياستها" بوصفها وطنية، تهتم بالقضايا الوطن، وقومية لم يسلخها عن اتجاها القومي العربي ، ومستقلة لا ترضخ لأي نوع من أنواع السيطرة عليها"(العرب اليوم، 17-5-1997).و اعتبرت إحدى "سمات التحول الديمقراطي في الأردن" (الموسى، 247، 2003).

وفي 1-8-2004م صدرت جريدة (الغد) ورئيس تحريرها جورج حواتمة ثم موسى برهومة ، ومصطفى صالح، وفؤاد أبو حجلة، وحاليا جمانه غنيمات "وتعتبر أول سيدة تشغل منصب رئيسة تحرير صحيفة يومية أردنية ناطقة باللغة العربية".وتعد الغد من الصحف حديثة النشأة والمملوكة بالكامل للقطاع الخاص، حيث صدرت عن الشركة الأردنية المتحدة للصحافة والنشر( http://www.alghad.com).

وفي ظل هذا العهد الديمقراطي وصدور قانون الأحزاب السياسية عام 1992م، صدرت صحف حزبية باسم أحزابها منها: صحيفة (العهد) الناطقة باسم حزب العهد منذ أواخر عام 1992م، وصحيفة( الأهالي) الناطقة باسم حزب الشعب الديمقراطي) منذ عام 1990م، وصحيفة( البعث) الناطقة باسم حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني منذ مطلع 1993م، وصحيفة (الوطن) الناطقة باسم حزب التقدم والعدالة منذ عام 1993م، و(الجماهير) الناطقة باسم الحزب الشيوعي الأردني التي بدأت تصدر منذ عام 1957م، "أحيانا علنية وأحيانا أخرى سرية، وبشكل غير منظم"(الموسى، 170، 1998).

وصدرت (السبيل) في أواخر عام 1993م، كجريدة سياسية جامعة عن شركة دار السبيل وهي صحيفة إسلامية مستقلة، معبرة عن وجهة نظر التيار الإسلامي. رئيس التحرير حلمي الأسمر اهتمت الصحيفة بالتحليلات السياسية ولتحقيقات الاجتماعية(أبو عرجه،1996،226). كما "صدرت ( المجد) 1994م، برئاسة فهد الريماوي كجريدة سياسية

معارضـة معبـرة عـن التيـار القـومي، إضـافة إلـى جريـدة (اللـواء) وهـي إسـلامية معتدلـة لصاحبها ورئيس تحريرها حسن التل"(الموسى، 170، 1998).

أما صـحيفة (The Star) فكانـت هـي الأسـبوعية الوحيـدة التـي تـصدر باللغـة الأجنبيـة، وكانـت تـصدر عـن دار الدسـتور ( الـشركة الأردنيـة للـصحافة) رئـيس تحريرهـا أسـامة الـشريف، كمـا وتقـدم ملحقـا مـن صـفحة واحـدة داخلهـا باللغـة الفرنـسية(أبـو عرجـه، 1996،230).

يلاحظ علـى صـحافة هـذه المرحلـة أن الـصحافة الأردنيـة أصـبحت "مقتـدرة، مؤسـسية، عروبية الهوى، قومية الاتجاه، مستقلة النزعة، تهتم بقضايا الـوطن اهتماما بالغـا"(الموسـى، 196، 1998). كمـا أنهـا أصـبحت عامـل تـوازن رئيـسيا فـي المجتمـع، فهـي الناطقـة باسـم الشعب، تنتقد بصوت عال، خاصة بعد أن برزت فيها فئة من الصحفيين المحترفين، القادرين على رؤية هموم الأمة والتعبير عنها أبلغ تعبير وطرح رأي الشعب بمختلف تياراته وطيوفه ( في صـحف يوميـة، وأسبوعية، سياسية، واقتصادية، ومستقلة، وحزبيـة) (الموسـى، 196، 1998).

**قوانين المرحلة الرابعة (1989-2012):**

صدر عام 1993م، قانون المطبوعات الليبرالي رقم (10) لسنة 1993م، وبعد إقرار هذا القانون تكاثرت الأسبوعيات وازدهرت(الخصاونة،329، 2011). وفـي ذلك يرى الغضبان أن قانون المطبوعات لعام 1993م، دفع كثيرا من القيود التي كانت قد فرضت على الصحافة فـي الماضـي ممـا أدى لـصدور الـصحف الحزبيـة التـي عبـرت عـن الأحـزاب الـسياسية( الغـضبان، 1994، 62).بينمـا يـذكر الـشلبي أن قـانون عـام 1993م، يقـدم علـى انـه مـرن ومتطور مقارنة بقوانين المطبوعات والنشر السابقة باستثناء قانون عام 1953م والذي يعتبر من أكثر القوانين الصحفية انفتاحا وتطورا ( الشلبي، 2000، 43).

قامت الصحافة الأسبوعية باستغلال الحريات الواردة في قانون 1993م، علـى أسـاس أن أسـلوبها فـي الإثـارة يقـع ضـمن هـذه الحريـات مـع تجاهـل دور الـصحافة الأساسـي المتمثـل بـالتثقيف، والتعلـيم، والترفيـه، ودورهـا فـي خدمـة الـوطن فبـدأت تنـشر المواضـيع المثيـرة والإشاعات، والأخبار، والتقارير، التي تسئ للأفراد والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية وحتـى للاقتـصاد الـوطني(الـشريف،2004، 80-84). لكـن التمـادي فـي بعـض سـلوكيات الصحفيين وصحافتهم الأسبوعية وما ينشرونه من موضوعات، عمل على ظهور ردود فعل غاضبة في الشارع ولدى الحكومـة والـصحافة المحافظـة ومجلس النـواب ونقابـة الـصحفيين، وكتـب العديـد مـن المقـالات مـن قبـل الـصحف المحافظـة التـي انتقـدت سـلوك الـصحافة

الأسبوعية، كما قامت العديد من السلطات المختصة والجهات التي وجهت إليها الإساءة إلى إقامة دعاوي في المحاكم لان القانون لم يشمل على مواد خاصة بالعقوبات( الشريف، 87-88، 2004).

وفي هذا ذكر في كتاب دائرة المطبوعات والنشر( 224- 234، 1998م) انه كانت أكثر من حكومة تلمح إلى إمكانية تعديل قانون المطبوعات لعام 1993م، حتى جاءت حكومة الدكتور عبد السلام المجالي وتجاسرت على هذا الأمر فأصدرت بناء على المادة "94" من الدستور الأردني وعلى ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ 15 مايو أيار 1997م قانون المطبوعات والنشر المؤقت لعام 1997م. وقد اقره ووافق عليه مجلس النواب، وكان من ابرز هذه التعديلات : أن زادت الحكومة رأسمال المطبوعة الصحفية اليومية إلى (600) ألف دينار بعد أن كان في قانون 1993 (50) ألف دينار، والمطبوعة الصحفية الأسبوعية إلى (300) ألف دينار بعد أن كان (15) ألف دينار في قانون 1993"ولم يميز مطبوعة الأحزاب عن المطبوعات الأخرى "، كما اشترط أن يكون رأسمال الصحيفة اليومية(500) ألف دينار ورأسمال الصحف الأسبوعية(15) ألف دينار مما شكل صعوبة أمام أصحاب الصحف الأسبوعية الصادرة وأدى إلى وقف إصدار بعض الصحف وإغلاق عدد منها، كما اختصر قانون 1997 مدة تقديم إشعار لمدير المطبوعات بأي تغيير أو تعديل يطرأ على اسم صاحب المطبوعة واسم رئيس التحرير المسئول إلى(15) يوما فقط، بعد أن كان(30) يوما في قانون 1993، أما بما يتعلق بالشروط الواجب توفرها برئيس التحرير المسئول فقد اشترط انه على رئيس تحرير المطبوعة الصحفية أن يكون صحفيا متفرغا تفرغا تاما في الصحافة ومضى عليه في هاتين الحالتين مدة لا تقل عن عشر سنوات( عبيدات،2003، 148-150).

لذلك جاء قانون (1997) الذي "ضيق الخناق على الصحافة والصحفيين"( الشريف، 89، 2004)، وركز على الشروط الواجب توفرها في المسئول المحرر للصحيفة والأفراد العاملين بها، بالإضافة إلى انه عمل على زيادة رأس مال الصحف الأسبوعية واليومية وذلك لإيقاف "الصحف المتمردة" حسب ما أسماها الشريف، في استخدام الحريات الصحفية الممنوحة لها من قبل القوانين مما أدى إلى إيقاف بعض الصحف عن الصدور والإغلاق لبعضها الأخر( الشريف، 89، 2004). وقد أكد أبو عرجه "رفض جميع فئات المجتمع لهذا القانون واعتبر صدور ذلك القانون تراجعا كبيرا للحريات الصحفية بالنسبة للمواد ذات الصلة بتعليق صدور المطبوعة الصحفية"( أبو عرجه، 93، 2000).

باشرت الحكومة بتشريع قانون جديد وهو قانون(1998) بسرعة، وذلك لان الحكومة لا تريد أن يكون هناك فراغ قانوني فيما يخص مراقبة الصحف، ولكن حال صدور هذا القانون

الذي لم يصل لطموح أصحاب الصحف اليومية والأسبوعية الذين طالبوا بتغييره، وتعديله مباشرة لأنه لم يصل لما كانوا يطمحون إليه من خلال وجود قانون جديد. وقد استجابت الحكومة لهذا الطلب بالتغيير فصدر قانون (1999) الذي عمل على تهدئة أصحاب المؤسسات الإعلامية، وقد قام هذا القانون بتخفيض رأس مال الصحف الصادرة بشكل مقبول لأصحاب هذه الصحف، والموافقة على بعض التعديلات التي اقترحتها نقابة الصحفيين( الخصاونة،331، 2011 ).

ومع قدوم الملك عبد الله الثاني للحكم في شباط من العام 1999م، أصبح هناك توجه لتعديل قانون المطبوعات ليتماشى مع الإصلاحات الاقتصادية التي كانت الحكومة ترسم لها. ومرة أخرى كان القانون الذي أقر أقل بقليل من التوقعات، فلم تتغير أي من المواد الأساسية التي تفرض الرقابة وتسمح بالتدخل الحكومي. باستثناء بعض التعديلات الطفيفة، فقد كان قانون المطبوعات والنشر لعام 1999م في جوهره، وروحه ونصه، نفس القوانين السابقة( دائرة المطبوعات والنشر، 2000).

في عام (2003) صدر تعديل على قانون المطبوعات والنشر المعمول به ( 1998) تحت اسم " القانون المؤقت المعدل رقم 24 لسنة 2003" . واقتصر هذا القانون على " تعديلات على تحسين إجراءات التقاضي في قضايا المطبوعات"(الخصاونة، 331، 2011).

أما في عام (2007) "فقد صدر تعديل آخر لقانون المطبوعات والنشر لسنة (1998) حيث، ادخل جملة من التحسينات على بيئة حريات التعبير والصحافة، إلا انه لجأ مقابل ذلك تغليظ العقوبات، والقفز عن معظم توجهات الأجندة الوطنية في مجال الإعلام"(الخصاونة،331، 2011). كما شملت تعديلات عام (2007) بعض التحسينات مثل التحول من الرقابة على الكتب قبل صدورها إلى الرقابة عليها بعد الصدور، كما شمل التعديل استبدال مسمى" رئيس التحرير المسئول" للمطبوعة الصحفية بمسمى" رئيس التحرير" صلاحيات مدير المطبوعات، في مجالات منع دخول المطبوعات بقرار مستعجل من المحكمة، مع إبقاء الحق للموزع أو الناشر في استئناف قرار المحكمة، كما يلغي صلاحياته في إجازة الكتب أو منعها، أو مصادرتها ويترك له صلاحية مقاضاة الكاتب إذا وجد أن في الكتاب ما يخالف القانون(قانون المطبوعات والنشر لعام 2007)..

في كل التعديلات على قانون المطبوعات والنشر كانت الحكومات الأردنية المتعاقبة، هي التي تقود التعديلات على القانون وتقوم بإقناع النواب بها، إلى أن تغيرت قواعد اللعبة في العام 2007 حيث "اصطدم النواب أكثر من مرة مع الصحافيين، وتم الاعتداء عليهم بالضرب"(الخصاونة، 332، 2011). إضافة إلى العديد من الانتهاكات والضغوطات والتجاذبات حول قانون المطبوعات والنشر وإحالة عدد من الصحافيين للقضاء وللمجالس

التأديبية. إن القانون المعدّل لقانون المطبوعات والنشر 2007 يزيد الغرامات المالية حسب تعديل المادة( 45) من القانون الأصلي، وفرض التعديل غرامة مالية قدرها خمسة آلاف دينار عوضاً عن 100 دينار على مالك المطبوعة الدورية، إذا تخلف عن تنفيذ أحكام الفقرة (ب) من المادة (20) القاضية بتزويد وزير الإعلام أو من ينوب عنه نسخة من ميزانيتها السنوية خلال الأشهر الأربع الأولى من السنة (http://www.al-sijill.com ).

كما فرض غرامة مالية لا تقل عن 15 ألف دينار ولا تزيد عن 20 ألف دينار في حال مخالفة الفقرات (ج، د،هـ) من المادة(38) التي تحظر نشر أي تحقير أو ذم إحدى الديانات المكفول حريتها بالدستور، أو الإساءة لأرباب الشرائع من الأنبياء سواء بالرمز أو بالرسم أو بالصورة أو بأي وسيلة أخرى. أو ما يشكل إهانة للشعور أو المعتقد الديني، أو ما يثير النعرات المذهبية أو العنصرية أو زرع الأحقاد وبذر الكراهية والشقاق بين أفراد المجتمع "وقد جاءت هذه التعديلات مزامنة مع ظهور الصور التي أسأت للرسول الكريم التي نشرت في الدنمارك"( http://www.al-sijill.com 26-2-2013/11:34 pm ).

وفي عام (2010) صدر قانون مؤقت معدل لقانون المطبوعات والنشر ( أحيل إلى مجلس الأمة وحل محله قانون رقم (16) لسنة (2011)، تم بموجبه تعديل المادة (42) ومن أهم ما ورد فيها " أنشاء غرفة قضائية متخصصة ضمن الغرفة الجزائية لكل محكمة بداية تسمى ( غرفة قضايا المطبوعات والنشر ) ، وتختص هذه الغرفة بالنظر بالجرائم التي ترتكب خلافا لأحكام هذا القانون، إضافة إلى الجرائم التي ترتكب بواسطة المطبوعات أو وسائل الإعلام المرئي والمسموع المرخص بها خلافا لأحكام أي قانون آخر إضافة إلى تعديل ترقيم بعض الفقرات"، ثم بعد ذلك صدر عام (2011) تعديل لنفس المادة حيث طرأ تعديل عليها " نصت على إلغاء أن يسمى في كل محكمة بداية قاضٍ يتولى النظر في الجرائم التي ترتكب خلافاً لأحكام هذا القانون"(قانون المطبوعات والنشر لسنة 2010).

وفي الوقت الحالي من المرحلة الديمقراطية للصحافة ومع قدوم ثورة رقمية رابعة نتيجة لثلاث ثورات سابقة للاتصال( الأبجدية، المطبعة، الالكترونية) أتاحت هذه الثورة تواصلا اجتماعيا يربط الأفراد بعضهم ببعض، يتبادلون الأفكار من دون حواجز رقابية، مما نتج عن هذه الثورة الرقمية "تحول الإعلام من إعلام رسمي خاضع للسيطرة والرقابة يقتصر على وظائف الأخبار والترفيه، إلى إعلام شعبي منفتح على جميع الاتجاهات، بحيث يستطيع كل فرد أن يقدم وجهة نظره، ويتفاعل مع وجهات النظر أنى كان مصدرها" (الموسى 95-97،2012). ومن أبرز نتائج الثورة الرقمية موجة الاحتجاجات والثورات التي اجتاحت المنطقة العربية مطالبة بالتغيير، والتي وجد الشباب العربي من خلالها منفذا للتعبير عن

آمالهم وطموحاتهم حتى غدت محركا فاعلا ومؤثرا في الثورات والاحتجاجات والأحداث التي شهدتها المنطقة العربية، وأما في الأردن فقد شهد ربيعا ثانيا عام 2011م كغيره من الدول العربية موجة من الاحتجاجات والاعتصامات والمسيرات المطالبة بإحداث تغييرات إصلاحية، حيث أتاحت الثورة الرقمية للأفراد المشاركة والتفاعل مع الأحداث وتحريك الرأي العام (علاونة،5، 2012). والذي "كانت بدايته عام 1989م"(الموسى،518، 1996).

من هنا ونتيجة ظهور صحف الكترونية كثيرة فقد صدر تعديل لقانون المطبوعات والنشر لعام 1998 يسمى (قانون معدل لقانون المطبوعات والنشر لسنة 2012)، وجاء القانون نظرا للحاجة إلى تنظيم ممارسة المواقع الالكترونية لعملها وإلزام المهتمة منها بالشؤون الداخلية والخارجية للمملكة بالتسجيل والترخيص كأي مطبوعة صحفية أخرى وفقا لأحكام القانون وإخضاعها للأحكام والإجراءات والجزاءات التي تخضع لها أي مطبوعة صحفية دون فرض أي قيد أو جزاء إضافي عليها حيث عدلت المادة (2) من القانون الأصلي(1998) بإضافة تعريف للمطبوعة الإلكترونية بأنها " أي موقع الكتروني له عنوان الكتروني محدد على الشبكة المعلوماتية يقدم خدمات النشر، بما في ذلك الأخبار والتقارير"، كما أضيف له مادة رقم (49) والتي نصت على انه "لا تستفيد المطبوعة الإلكترونية ومالكها وناشرها وكتابها وصحافيوها والعاملون فيها من مزايا هذا القانون ما لم تكن مرخصة ومسجلة وفقاً لأحكامه"(قانون المطبوعات والنشر لسنة 2012).

إضافة إلى ذلك جاء قانون عام (2012) بتعديلات أخرى على قانون المطبوعات والنشر الأصلي(1998) من أهمها " إذا تم إصدار أو توزيع مطبوعة دورية أو ممارسة عمل من أعمال المؤسسات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من المادة (15) والتي تتضمن (مطبعة أو دار نشر أو دار توزيع أو دار للدراسات والبحوث أو دار قياس) من هذا القانون بدون ترخيص فللمدير إغلاق المحل أو المؤسسة ومنع صدور المطبوعة الدورية ومصادرة نسخها حسب مقتضى الحال". لقد شملت التعديلات أربع مواد في القانون الأصلي(38، 42، 48، 49)، بحيث يتم إنشاء غرفة قضائية متخصصة في قضايا المطبوعات والنشر في كل محكمة بداية تتولى النظر بالجرائم التي ترتكب خلافا لأحكام القانون والجرائم التي ترتكب بوساطة المطبوعات أو وسائل الإعلام المرئي والمسموع المرخص بها خلافا لأحكام أي قانون آخر(قانون المطبوعات والنشر، صحيفة الرأي، 2012).

**جريدتا الرأي والعرب اليوم**

هنا يقوم الباحث بالحديث عن صحيفتي (الرأي) و(العرب اليوم) اللتان تمثلان عينة الدراسة، حيث تم اختيار هاتين الصحيفتين لان إحداها وهي صحيفة (الرأي) الأردنية تنطق بلسان حال الحكومة، لامتلاكها أكثر من 50% من رأسمالها(أبو عرجة،220، 1996م)، أما صحيفة (العرب اليوم) فتعود ملكيتها الأكبر للقطاع الخاص في فترة الدراسة.

**(جريدة الرأي):**

صدر العدد الأول من جريدة " الرأي" في الثاني من حزيران/ يونيو 1971م، عن المؤسسة الصحفية الأردنية جريدة يومية عربية سياسية مديرها العام ورئيس تحريرها نزار الرافعي. ويذكر الموسى أن من الأسباب التي أدت إلى إصدار " الرأي" أن الحكومة الأردنية أرادت أن يكون لها صوت يتكلم باسمها، ويعبر عن منهجها(الموسى،147، 1998).

كانت الحكومة تجد أحيانا أن قلوب الصحف معها، ولكن سيوفها عليها، وأحيانا أخرى كانت تجد أن قلوب الصحف و سيوفها عليها ومن هنا كانت الفكرة وراء إصدار جريدة" الرأي" لتكون لسان حال تلك الحكومات تستطيع التعبير من خلالها عن وجهة نظرها، ليكون موقعها في الأردن مثل موقع " الأهرام" في مصر و "العمل" في تونس( أبو عرجه، 2000، 64).

بالمقابل يقول حماد(1992، 92) " أن (الرأي) صدرت في ذلك الوقت للوقوف أمام صحف ( الدفاع) و (الصباح) و(الدستور) التي كانت تؤيد العمل الفدائي الفلسطيني وتدعمه. وقد جهزت (الرأي) لتحل محل هذه الصحف".

ويشير الموسى(1989،250) إلى أن (الرأي) "قد صدرت في أعقاب حرب حزيران 1967م وانتهاء العمل الفدائي وإغلاق صحف (الدفاع والصباح) وفي أعقاب اللااستقرار السياسي التي عاشه الأردن من خلال حملات الدعاية الإعلامية التي تعرض لها الأردن قبل هذه الحرب وبعدها من صحف شبه رسمية وإذاعات رسمية الأمر الذي قد يكون وراء إصدار صحيفة على غرار هذه الصحف."

كان للدعم الحكومي بالنسبة لصحيفة (الرأي) الأثر الأكبر في استمرارها لمدة ثلاث سنوات متتالية، تعرضت فيها لخسائر جسيمة، ولم تزد مبيعاتها عن ثلاثة ألاف نسخة، حيث كان من يعلن فيها لا يدفع ثمن إعلانه إلا بصعوبة بالغة لأنها مملوكة للحكومة، ضاقت الحكومة لعدم تحصيلها ثمن الإعلانات الأمر الذي أدى إلى عرض بيعها على القطاع الخاص عام 1974م، الذي اشترى "الرأي" مطابع ورخصة إصدار، وبقيت الأرض والبناء

ملكا للدولة، وانتقلت الرأي نتيجة ذلك نقلة نوعية واسعة وبدا العمل يأخذ طابعا مؤسسيا( حماد، 1992، 92).

ويوضح الموسى "أنه تم بيع الرأي لعدد من الأشخاص ممن كانوا من مؤسسي حزب الاتحاد الوطني الذين أداروها من خلال (شركة المؤسسة الصحفية الأردنية) حيث اعتمدت الجريدة في دخلها على الإعلانات والمبيعات، وارتفع توزيعها في نهاية الثمانينات إلى حوالي 80 - 90 ألف نسخة، ونسبة مرتجعها حوالي 15% "(الموسى، 148، 1998).

وقد ازدهرت الرأي وأصبحت عمل صحفي ضخم مملوك من قطاعين عام وخاص، حيث مثلت الخط الصحفي الذي أثبت نجاحه في تجربة الصحافة الأردنية منذ فجر تاريخها حتى أصبح مستواها يشكل المعيار المقبول للانجاز الصحفي، كما أنها حققت انتشارا واسعا وازدادت قاعدة القراء وزادت الإعلانات من المساحة الكلية مما حقق لها استقلالا ماديا(الموسى، 161-163، 1998م).

**جريدة (العرب اليوم):**

صدرت صحيفة العرب اليوم في 16 مايو 1997، وتعتبر إحدى سمات التحول الديمقراطي في الأردن . (الموسى ، 2003، ص274) . حيث كتب طاهر العدوان "رئيس تحرير العرب اليوم " في العدد الأول تحت عنوان " نرفع شعار التغيير"، أن العرب اليوم ليس حزبا وإنما صحيفة وطنية قومية مستقلة، لكنها ستكون منبرا يتردد من صدى السياسة المحلية وكل ما في صميم القضايا الوطنية التي تمس حياة الفرد والمجتمع، وأضاف "سنحرص على المصداقية لأننا نسعى لصناعة صحافة أصيلة تحترم ذاتها وتحترم قرارها"(العدوان ، العرب اليوم، 17-5-1997) . من خلال هذا الطرح بين طاهر العدوان سياسة صحيفة العرب اليوم "بوصفها وطنية تهتم بقضايا الوطن وقومية لم يسلخها عن اتجاهها القومي العربي ومستقلة لا ترضخ لأي نوع من أنواع السيطرة عليها" .

استقطبت العرب اليوم العديد من الكتاب واستطاعت من تفجير العديد من القضايا التي لم تتجرأ أية صحيفة يومية سياسية من الصحف الأخرى من تناولها، حتى أنها ساهمت في إسقاط الحكومة عندما أثارت قضية تلوث المياه في الأردن، ثم أظهرت مشاعر البغض إزاء حكومة تالية ومن ثم تم أقالتها بمرسوم ملكي بعد سلسلة من المواجهات معها.

وقد استقطبت العرب اليوم مجموعة من الصحفيين المحترفين ممثلين ألوان الطيف السياسي وبدأت تنطلق من أي مقال ومنهجية عالية فحققت نجاحا لا مثيل له حتى أنها هددت أركان الرأي والدستور من ناحية الحضور في الشارع ومن حيث التوزيع، وقد أخذت كل مساحات الحرية وتجاوزتها لذلك تفوقت كثيرا في فترة وجيزة (الموسى ، 2003،

ص275). "ونتيجـة لـذلك تعرضـت العـرب اليـوم لخـسائر فادحـة نتيجـة محاربـة الحكومـة للصحيفة بحرمانها من الإعلانات الحكوميـة وإعلانـات بعض الشركات الكبرى ذات العلاقة ببعض الشخصيات في السلطة"(الموسى ، 2003، ص267). وبين النـاطق الإعلامـي باسم تجمع ( نقابيون من اجل الإصلاح ) فـي زيـارة للوفد لرئيس تحرير الصحيفة الحالي فهد الخيطـان علـى خلفيـة الصفقة الاستثمارية لبيـع صـحيفة العرب اليوم بـان الوفد أعرب عن خشيته من أن تغيير ملكيـة الصحيفة سيؤدي إلـى تغيير خطهـا المهنـي المرموق وخاصـة أن الـصحيفة حافظـت علـى مسافة بين إدارة الـشركة المالكـة ورئاسـة تحريرهـا بحيـث أعطـت لرئاسة التحرير استقلاليتها المهنية وذلك على الرغم من تعرض الصحيفة لهجوم رسمي فـي عدة مرات ولكنها بقيت صامدة في جميع المعـارك التـي خاضـتها،(**www.Al**-sabeel.net) يذكر أنـه تم إيقاف صحيفة العرب اليوم عن الصدور وذلك فـي تـاريخ 20-5-2013م، "لأسباب مالية حيث ذكر أن رئيس هيئة المديرين فـي صحيفة العرب اليوم اليـاس جريسات هـو المـسبب الأول للازمـة الماليـة التـي أدت إلـى إغلاقها"(www.ammonnews.net).

## الفصل الثالث

يتناول هذا الفصل النظريات الإعلامية التي ترتبط بموضوع الدراسة، وهي نظرية (حارس البوابة الإعلامية) ونظرية (ترتيب الأولويات)، ثم الدراسات السابقة العربية والأجنبية المتعلقة بموضوع الدراسة والفرق بينها وبين الدراسة الحالية.

**أولا: النظرية المستخدمة:**

- **نظرية حارس البوابة الإعلامية وعلاقتها بالدراسة:**

يعتبر مفهوم حراسة البوابة الإعلامية واحدا من أقدم الأفكار النظرية التي عمل الباحثون الإعلاميون على دراستها وبيان أهميتها بالنسبة للعملية الإعلامية، ويرجع الفضل في اكتشافها إلى عالم النفس الاجتماعي النمساوي الأصل والأمريكي الجنسية "كيرت لوفين" (الموسى، 87، 1998). وقد ذكر مكاوي " أن دراسات لوفين تعتبر من أفضل الدراسات المنهجية في مجال القائم بالاتصال، حيث يرى انه على طول الرحلة التي تغطيها المادة الإعلامية حتى تصل إلى الجمهور المستهدف توجد هناك نقاط "بوابات" يتم فيها اتخاذ قرارات بما يدخل وما يخرج"(1998، ص 176).

كانت الدراسات الأولى لحراسة البوابة محدودة المجال، واقتصر البحث فيها على عملية اختيار المضمون الإعلامي من الأعداد الهائلة والمتدفقة من الأخبار والصور وبرقيات وكالات الأنباء داخل قاعات الأخبار، وقد كان الهدف الرئيسي من هذه الدراسات هو معرفة مدى تدخل العوامل الشخصية - التفضيلات الذاتية والاعتباطية للممارسين الإعلاميين - عند اختيار المواد الإعلامية أو لمعرفة(القيم والمعايير الإخبارية) التي يستخدمها الإعلاميون لاختيار الخبر.

إن مرور المعلومات من شخص إلى آخر، ومن مؤسسة للإعلام إلى مؤسسة أخرى، كوكالة أنباء إلى الصحيفة مثلا ، يتمثل في العملية الإعلامية بسلسلة طويلة ومعقدة ، ويلعب الإعلاميون الذين ينتشرون على طول هذه السلسلة دورا مهما في تحديد الشكل النهائي للمادة .وأثناء ذلك تخضع عملية إعداد المعلومات إلى عدد من الأحكام والقرارات ، قبل السماح بتمريرها بصيغتها النهائية عبر البوابة الكبيرة الأخيرة "وسيلة الإعلام" إلى الجمهور المتلقي (الموسى، 1997، 87).

تجدر الإشارة إلى أن القائم بالاتصال يتعرض للعديد من الضغوط التي تؤثر في عمله، وتؤدي إلى توافقه مع سياسة المؤسسة الإعلامية التي ينتمي إليها، والتوقعات التي تحدد دوره في نظام الاتصال، فهناك النظام الاجتماعي بما يمثله من قيم ومبادئ، وهناك أيضا الأهداف والمبادئ الأساسية للمجتمع التي لا يستطيع تجاهلها، ثم هناك أيضا تأثيرات وكالات الأنباء العالمية والمحلية، ومصادر الأخبار والصحف الكبرى والعالمية التي تدفعه لتقديم خبر على آخر، أو تحديد الموضوعات التي يطرحها للجمهور، إضافة إلى الضغوط المختلفة التي يتمثل بعضها بالقوانين والسياسية الإعلامية للمؤسسة التي يعمل بها، أو الضغوط الميكانيكية والزمنية، وأخيرا هناك الضغوطات التي يمثلها الجمهور وتوقعاته من الإعلام ونظرته، للإعلام ( مكاوي،1998،ص 179).

وعلى الرغم من النفع الذي يعود من مفهوم حراسة البوابة، ومرونة استخدامه في العديد من الحالات الإعلامية، إلا أنه يوفر إطارا محددا لفهم عملية صنع اختيار الخبر، لأنه يصور عملية صنع الخبر بطريقة مبسطة تتلخص في أن يأتي الخبر عن الواقعة مصوغا على شكل قصة إخبارية، يقف على بوابة الجهاز الإعلامي، ومن ثم يقرر حارس البوابة السماح له بالدخول أو قفل الباب أمامه، فالأفكار المكونة لخبر الحادثة تأتي للجهاز الإعلامي من عدة طرق وبعدة أشكال. وقد لا تأتي أفكار الخبر على الإطلاق للجهاز الإعلامي، وإنما يبحث عنها الإعلاميون أنفسهم، أو قد يذهب الإعلاميون للحدث، أو يخططون لكشفه بعمل مخطط منظم وفي هذا السياق فان الباحث فيشمان(Fishman، 1982) - كما يذكر الصرايرة - قد توصل إلى استنتاج بخصوص طبيعة عملية اختيار الإعلاميين للخبر يقول" يعتمد ما تعرفه وسائل الإعلام، وما تستطيع أن تعرفه على قدرات المؤسسات البيروقراطية الرسمية على تجميع المعلومات ومعالجتها".

مما سبق، يجب على الإعلاميين " حراس البوابة" التأكد من مصداقية المعلومات، والأخبار التي ستنشر والتي ستصل للجماهير، ذلك أن هذه المعلومات تمر على العديد من الأشخاص الذين يلعبون دورا رئيسيا في تشكيل الصيغة النهائية لما سيتم نشره.

يبدو واضحا أن فرضية حارس البوابة مرتبطة بنظرية ترتيب الأولويات من خلال تحديد حجم المعلومات، والأطروحات للقضايا المختلفة التي تحدث في البيئة( الموسى،1995، 155)؛ لذا فأن نظرية ترتيب الأولويات مفيدة لبحثنا هذا أيضا.

- **نظرية ترتيب الأولويات:**

تعود أصول هذه النظرية إلى والتر ليبمان الذي قدمها في كتابه بعنوان (الرأي العام) الذي صدر عام 1922م. ويرى ليبمان - كما يذكر مكاوي - "أن وسائل الإعلام تقدم "بيئات زائفة" في عقول الجماهير، وتعمل وسائل الإعلام على تكوين الرأي العام من خلال تقديم القضايا التي تهم المجتمع" (مكاوي،1995، 288). وتجدر الإشارة إلى انه يرجع الفضل إلى "مكومب" و" شو" في إجراء أول اختبار لنظرية ترتيب الأولويات، حيث عمل الباحثان على تقصي آراء مئة ناخب من مدينة شابل هيل (Chapel Hill) شمال كارولينا الشمالية حول أهمية القضايا المطروحة أثناء حملة انتخابات الرئاسة الأمريكية عام(1968)، وخلص الباحثان إلى أن ترتيب القضايا حسب أهميتها يكاد يكون متطابقا بين الناخبين وبين وسائل الإعلام، وبالتالي أكدت نتائج هذه الدراسة أن وسائل الإعلام ترتب أولويات الجمهور من خلال تركيزها على موضوعات معينة، ومن هنا تشكلت ملامح نظرية ترتيب الأولويات والتي تتلخص في أن "الأفراد الذين يتعرضون للوسائل الإعلامية ذاتها سوف يتم ترتيب أولوياتهم حول القضايا التي تطرحها هذه الوسائل على نحو متشابه مع التصور الذي تطرحه هذه الوسائل لأولويات هذه القضايا" (McCombs&Shaw,1972,176-187).

من خلال هذه النظرية، وضح مكاوي(1995، 288):

" أن نظرية ترتيب الأولويات تهتم بدراسة العلاقة التبادلية بين وسائل الإعلام، والجماهير التي تتعرض لتلك الوسائل في تحديد أولويات القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تهم المجتمع، وتفرض هذه النظرية أن وسائل الإعلام لا تستطيع أن تقدم جميع الموضوعات والقضايا في المجتمع، وإنما يختار القائمون على هذه الوسائل بعض الموضوعات التي يتم التركيز عليها بشدة، والتحكم بطبيعة محتواه".

وتعد أهمية القضية لدى الجمهور من المتغيرات التي تؤثر في ترتيب الأولويات، حيث أن هناك علاقة ايجابية تربط ما بين درجة اهتمام الجمهور بالقضية وبين أولوياته الشخصية. فعلى سبيل المثال، يتابع الجمهور مواضيع الفساد والتي فيها تهديد له ولوطنه، وما يترتب عليه، بيد انه يبتعد عن متابعة القضايا التي ليس لها تأثير ولا تهديد له، مثل الخوف من الحرب النووية( أبو أصبع، 80-83، 1995).

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، من يضع أجندة الإعلام أمام الجماهير؟

لقد أثبتت الدراسات وجود علاقة تأثير متبادل بين اهتمامات الطرفين، فحراس البوابة في وسائل الإعلام يدركون ما يهتم به الجمهور، مما ينعكس على أجندة وسائل الإعلام. إلا أن البحث عن العلاقة السببية بين متغيرات العملية لا يمكن أن تتم عبر فترة زمنية واحدة، من هنا ظهر

اتجاه بحثي حديث يدرس أجندة الإعلام والجماهير عبر أكثر من فترة زمنية واحدة ( حمادة،2008، ص 195).

كما وتشير الدراسات إلى أن العلاقة واضحة بين نظرية ترتيب الأولويات من جهة، ونظرية حراس البوابة الإعلامية من جهة أخرى،إذ تحدث عملية ترتيب الأولويات نتيجة للانتقائية التي تمارسها وسائل الاتصال الجماهيرية عند تغطيتها للأحداث المختلفة، وبالتالي فأن ما يعرفه الجمهور حول القضايا والأحداث المختلفة هو نتاج ما يقدمه حراس البوابات الإعلامية (Littlejohn, 1983,282).

بينما يرى زوكر (Zucker,1978, 225-240) ضرورة التفريق بين فئات الجمهور بحسب طبيعة استخدامها لوسائل الاتصال. فهذه الوسائل تؤثر في ترتيب أولويات الجمهور واهتماماته، لان الجمهور يستقي معلوماته حول لقضايا من وسائل الاتصال.كما وتشير الدراسة إلى أن نظرية ترتيب الأولويات تعتمد بالضرورة على موقف الجمهور، وقراراته بشأن القضايا المطروحة.

أما بالنسبة للانتقادات الموجهة لنظرية ترتيب الأولويات، فتتمثل في إغفال الطبيعة التراكمية التي تبثها وسائل الإعلام، وغياب الأسس النظرية التي ترتكز عليها هذه البحوث، كونها تركز على موضوعات وقضايا متخصصة، بدلا من فحص ماهية الموضوعات التي تهم عامة الناس وكذلك ضيق المجال الذي تتحرك فيه هذه البحوث. كما أنها لم تحدد مصدر التأثير على الجمهور بوضوح، نظرا لوجود عدد من الأجندات المركبة، مثل الفرد والجماعة والمجتمع بالإضافة للأجندة العامة التي يمكن إدراج ضمنها دون تجزئة، مع مراعاة تأثير الاتصال الوجاهي في كل أجندة وتأثير السياسيين وصانعي القرار دون إغفال وجهة وسائل الإعلام كمصدر أضافي للرسالة الإعلامية، حيث تساهم هذه العوامل بتمويه مصدر التأثير الحقيقي( عبد الحميد، 1997، ص 285).

من هنا تقودُنا هاتين النظريتين إلى سؤال الدراسة الرئيسي المتعلق بقيام الصحف اليومية الأردنية بأعداد أجندتها الإعلامية للتركيز على تغطية قضايا الفساد، وجعلها القضية الأساسية للجماهير الأردنية، إضافة إلى الدور الذي يلعبه حراس البوابات الإعلامية في نشر هذه الرسائل.

**ثانيا: الدراسات السابقة**

- **الدراسات العربية**

**1- دراسة الطراونة، (2010) بعنوان " دور أجهزة الرقابة الحكومية في الحد من الفساد الإداري والمالي في الأردن".**

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور أجهزة الرقابة الحكومية في الحد من الفساد الإداري والمالي، والتعرف على أشكال وأسباب واليات مكافحة الفساد الإداري والمالي الشائعة لدى موظفي القطاع العام في الأردن، من وجهة نظر موظفي أجهزة الرقابة الحكومية. ومن أجل تحقيق تلك الأهداف تم بناء وتطوير استبانه وزعت على عينة بلغ حجمها (372) مشاركا ومشاركة، تم اختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة الذي تكون من جميع العاملين في أجهزة الرقابة الحكومية في الأردن( وزارة المالية، هيئة مكافحة الفساد، ديوان المحاسبة). وقد اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة، وتم الاعتماد على مقاييس الإحصاء الوصفي لوصف خصائص العينة بالتكرارات والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف على تصورات المبحوثين نحو أشكال الفساد الإداري والمالي الشائعة، وتحليل الانحدار البسيط واختبار(T)، وتحليلي التباين الأحادي، وقد خرجت الدراسة بجملة من النتائج من أهمها:

1- إن تصورات أفراد العينة لأشكال الفساد الإداري شائعة( التسيب والإهمال الوظيفي، الواسطة ، الابتزاز، الرشوة) جاءت متوسطة.

2- إن تصورات أفراد العينة لأشكال الفساد المالي شائعة( التهرب الضريبي، الاختلاس، والتزوير) جاءت متوسطة.

3- أكثر أسباب الفساد الإداري والمالي أهمية من وجهة نظر أفراد العينة ، تدني المردود المادي للوظيفة الحكومية، ثم الحاجة للمال وتردي الأحوال المعيشية لبعض الموظفين، تلا ذلك عدم كفاية نظام الحوافز المادية، ويلي ذلك زيادة متطلبات الحياة على الموظف العام، ثم الروتين وتعقيد الإجراءات، وأخيرا ضعف الوازع الديني.

4- أكثر آليات مكافحة الفساد الإداري والمالي أهمية من وجهة نظر أفراد العينة تحقيق العدالة والمساواة بين الموظفين، وإصلاح أنظمة الحوافز المادية والمعنوية، رفع مستوى الرقابة الداخلية الإدارية والمالية، وتحسين الأوضاع الوظيفية والمعيشية للموظفين.

5- هناك أثر لرقابة الأجهزة الحكومية في الحد من أشكال الفساد الإداري( التسيب والإهمال الوظيفي، الواسطة، والابتزاز والرشوة).

6- هناك أثر لرقابة الأجهزة الحكومية في الحد من ( الاختلاس والتزوير) كشكل من أشكال الفساد المالي. وعدم وجود أثر لرقابة الأجهزة الحكومية في الحد من ( التهرب من دفع الضرائب والرسوم).وقد خرجت الدراسة بجملة من التوصيات منها العمل على تحديث التشريعات والقوانين، وتطوير إجراءات العمل الرقابي والإداري والمحاسبي لتضيع الفرصة على المفسدين لممارسة الفساد الإداري والمالي.

**2- دراسة رشيد، بتول (2010) بعنوان " دور الصحافة في تدعيم تنفيذ آليات الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد".(دراسة غير منشورة)**

وهي من الدراسات المسحية باستخدام منهج تحليل المضمون، حيث استخدمت الباحثة (وحدة الموضوع) كوحدة للتحليل، وهي الوحدة التي تحدد معنى الفئة التي تتضمن الفقرة التي تدور حولها موضوع التحليل، وكانت فئات التحليل ضمن الفئات التي تجيب على السؤال (ماذا قيل؟). وهدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على الإستراتجية الوطنية لمكافحة الفساد، ومحاولة التوصل إلى مؤشرات علمية عن دور الصحافة العراقية في تدعيم تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ، كما هدفت إلى استجلاء الموضوعات التي أبرزتها جريدة ( البرلمان) العراقية،من خلال تحليل التقارير الإخبارية التي تعبر عن وجهة نظرها بقصد معرفة مقدار اهتمام الصحف العراقية في تدعيم تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أبرزها:

1- تحملت جريدة البرلمان مسؤولية كشف أبعاد ظاهرة الفساد عبر تقاريرها الإخبارية خلال مدة الدراسة .

2-العمل على إصدار ميثاق لأخلاقيات الوظيفة العامة وتنمية الوعي الأخلاقي لدى المواطنين.

3- تقديم خطاب نقدي واع، والتأكيد على مبادئ الصحافة القيمية، إذ يرتفع بأذواق الجماهير، ويساعد على أيجاد حس نقدي تحليلي عام لكل ظاهرة يتم تناولها في الصحافة.

4- إن دور وسائل الإعلام في مكافحة الفساد يتأثر والى حد كبير بهامش الحرية، المتاح من قبل الحكومة، وتطوير آليات الوصول إلى المعلومة.

**3- دراسة خشمان، مخلد، 2009 بعنوان " مشكلة الفساد الإداري في ضوء التشريعات والقوانين الأردنية".(دراسة غير منشورة)**

اعتمدت الدراسة على منهج المسح الميداني، وجمع آراء المعنيين بمكافحة الفساد الإداري في الأردن؛ للوقوف على أسبابه وأشكاله، وطرق مكافحته، وكان الهدف من الدراسة التعرف على أسباب الفساد الإداري في الأجهزة الحكومية في المملكة الأردنية الهاشمية وأكثر أشكاله شيوعا في الأردن وكان من ابرز نتائج هذه الدراسة:

1- "العوامل السياسية والاقتصادية وضعف الإرادة، وشيوع البيروقراطية من الأسباب التي تؤدي إلى شيوع الفساد الإداري".

2- "الرشوة والاختلاس والتزوير والاعتداء على المال العام من الأنماط الشائعة في الفساد الإداري الحكومي".

3- "استغلال المناصب النفوذ( الشللية) والمحسوبية، هي عوامل تسهم في شيوع الفساد الإداري".

4- "يمكن لوسائل الإعلام أن تقوم بدور فاعل يقلل أو يحد من الفساد الإداري".

**4- دراسة (مركز التأهيل وحماية الحريات الصحفية) (2009) بعنوان "مدى تأثير الانتماء السياسي للصحف اليمنية على حجم تغطيتها لقضايا الفساد".**

وتعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية الكمية التي تهتم بدراسة حجم تغطية الصحف اليمنية للفساد من خلال استخدام منهج تحليل المضمون الكمي، باستخدام وحدة الكلمة كوحدة للتحليل، ولان الدراسة تستهدف قياس حجم تغطية الصحف لمشكلة الفساد، فقد تم استخدام فئة نوع المادة المنشورة وتم تصنيف هذه الفئة إلى ( الخبر، المقال، المقابلة، التحقيق، التقرير، الاستطلاع، التحليل الإخباري، الكاريكاتير).وقد تحدد مجتمع الدراسة في الصحف الحكومية والحزبية والمستقلة واليومية والأسبوعية، والتي بلغ عددها"15" صحيفة يمنية، وتم اختيار هذه العينة بطريقة العينة العشوائية البسيطة من خلال القرعة للفترة من 1-10 وحتى 10-3 2009 باستخدام أسلوب الحصر الشامل للعينة؛ لأنه يعطي فرصة اكبر لجمع البيانات بطريقة وافية ودقيقة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أبرزها:

1- تأثير الانتماء السياسي للصحف اليمنية على حجم التغطية لقضايا الفساد بدرجة قوية ايجابية إلى حد ما وبنسبة بلغت 58%.

2- إن مستوى تأثير الانتماء السياسي على حجم التغطية لقضايا الفساد لدى الصحف المستقلة كان أقوى من مستوى تأثيره لدى الصحف الحكومية والأسبوعية، حيث بلغت نسبته 81.4%.

3- جاءت الصحف الحكومية في المرتبة الثالثة من حيث الانتماء السياسي على حجم التغطية لقضايا الفساد، حيث بلغت نسبتها 55,1%.

4- حلت الصحف الحزبية في المرتبة الثالثة بعد المستقلة والحكومية من حيث مستوى تأثير 5انتماء السياسي على حجم تغطيتها لقضايا الفساد، حيث بلغت نسبتها 31,2%.

6- حظيت مشكلة الفساد بتغطية إعلامية من قبل الصحف اليمنية بحجم"3338" كلمة فساد ومشتقاتها وبمتوسط 9 كلمات للعدد الواحد، وبمجموع "607" مادة صحفية لعدد "8" أشكال صحفية مختلفة.

7- عدم استخدام معظم الصحف اليمنية بمختلف انتمائتها السياسي الشكل الصحفي (التحقيق) في تغطيتها لقضايا الفساد.

**5- دراسة العامري، ممدوح (2008) بعنوان " العلاقة بين الصحافة الأردنية والأمن الوطني".**

هدفت الدراسة إلى قياس مدى حرية الصحافة في الأردن تبعا لأراء الصحفيين( رئيس التحرير، ومدير التحرير، سكرتير التحرير)، والتعرف على العلاقة بين حرية الصحافة ومتغيرات الجنس والسن والمستوى العلمي خلال فترة البحث وطبيعة العلاقة بين الصحافة الأردنية والأمن الوطني، والحالات التي تستطيع فيها الصحافة أن تطالب مؤسسات الأمن الوطني الأردني أن تعمل في إطار الشفافية والوضوح. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

وأظهرت نتائج الدراسة أن الوسط الحسابي لنسبة حرية الصحافة في الأردن بلغ 48.33% أي أنها تقع ضمن فئة الحرية النسبية. وأجاب 71.9% من عينة الدراسة ب(لا) عن سؤال الدراسة الثاني هل تعرض أي صحفي من مؤسستكم للمنع من المزاولة؟ وهذه نسبة عالية وتدل على مناخ جيد جدا من الحرية الصحفية في مجال مزاولة المهنة. وأظهرت النتائج أيضا انه لا

توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير الصحيفة يومية أو أسبوعية. وأظهرت نتائج السؤال وهو ما طبيعة الصحافة الأردنية والأمن الوطني من وجهة نظر الصحفيون والمسئولين في مؤسسات الأمن الوطني؟ أن العلاقة بين الصحافة الأردنية والأمن الوطني ايجابية وتعاونية، وان العلاقة بين الصحافة الأردنية والأمن الوطني علاقة ايجابية وعمل الصحافة في جو من الحرية المسؤولية فيؤدي إلى تعزيز الأمن الوطني. ويرى الباحث أن حالة الاستقرار في الأمن الوطني تؤدي إلى تعزيز حرية الصحافة، ويوطد تلك العلاقة التزام الصحفيون بأخلاقيات وآداب مهنتهم والتزام الحكومة بإفساح المجال تم المزيد من حرية الصحافة واستعداداها لقبول النقد والرأي الآخر.

**6- دراسة العبادي، صلاح (2007) بعنوان " الدور السياسي للصحافة الأردنية باعتبارها إحدى أدوات الاتصال السياسي".**

هدفت الدراسة إلى معرفة اهتمام الصحافة الأردنية في إبراز القضايا السياسية والداخلية خلال الفترة من عام 1989- 2005، ودورها في الحياة الديمقراطية، وموقفها من بعض القرارات السياسية التي اتخذتها الحكومة على صعيد الشأن الداخلي، وبيان كيف تعاملت الصحافة مع هذه القرارات، وردود الفعل التي أحدثتها الصحافة الحزبية في أحداث التحول الديمقراطي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المتمثلة في:

1- للصحافة اليومية الأردنية دور سياسي يكمن بما تقوم به من اهتمام بالشأن السياسي، إن كان على الصعيد المحلي أو على الصعيدين العربي والدولي. من خلال نشر الأخبار المتعلقة في هذا الجانب أو إتاحة المجال أمام الكتاب للتعبير بواسطة أقلامهم عما يجول في ذهنهم من آراء مختلفة حول قضايا هي مواضيع الاهتمام. إضافة لما تقدمه الصحافة من تحليلات حول أحداث سياسية هي موضع الاهتمام.

2- قيام الصحافة بدورها السياسي يزداد طرديا كلما توفرت التشريعات الصحفية المشجعة لديمقراطية الاتصال.

3- الأهمية النسبية لمجموع أسئلة العينة العامة وجود ميل ايجابي نحو دور الصحافة بنسبة 48و89% وهو ما يدخلها في ترتيب الأهمية العالية. أما الميل المحايد فكانت نسبته 70.27% وهو ما يدخله ترتيب الأهمية المتدنية. أما الميل السلبي نحو دور الصحافة فكانت 32.89% وهو ما يضعه في ترتيب متدني. وهو ما يظهر توجها ايجابيا لأفراد العينة العامة تجاه الصحافة.

4- يعد للصحافة دورا سياسيا بالنسبة للقارئ إذ تسهم في تشكيل الرأي لعام لديه والتنشئة السياسية وتشكل مصدرا لاكتساب الثقافة السياسية.

5- تعد الصحافة مصدرا للإعلام السياسي للقراء الأردنيون.

6- تسهم الصحافة اليومية الأردنية بتكوين الرأي العام للمواطنين وتشكيله.

**7- دراسة موسى، عيسى (2004)، بعنوان " معالجة الصحف المصرية لقضايا الفساد".**

وهي دراسة تحليلية مقارنة، واستهدفت الدراسة فحص وتحليل المنتج الصحفي المثار على عينة الصحف المصرية حول قضايا الفساد، وتحددت مشكلة البحث في التعرف على دور الصحافة المصرية في معالجة قضايا الفساد، من خلال التعرض لمحوري النص الصحفي لصحف (الأهرام) و(الوفد) و(الأسبوع)، كما رصدت الدراسة مدى اعتماد الصفوة على الصحف كمصدر للمعلومات عن الفساد مقارنة بوسائل الإعلام الأخرى، وكشفت الدراسة أن معدل اهتمام صحف الدراسة بقضايا الفساد منخفض نسبيا بصفة عامة، فمن خلال الفحص وتحليل"288" عددا لصحف (الأهرام، الوفد، الأسبوع) على مدى عامين كاملين، لم تتجاوز عدد مرات الطرح للقضايا المتعلقة بوقائع الفساد عن "857" مادة بالصحف المصرية الثلاث ، وهذا بدوره لا يعكس الواقع الفعلي لحجم هذه القضايا ، و أظهرت نتائج تحليل مضمون الصحف المصرية حول قضايا الفساد، زيادة عنصر التشابه في عمليات التغطية الصحفية، مقابل ضالة جوانب التمايز والتنوع، لذلك استخدمت الدراسة الميدانية في هذه الدراسة على عينة قوامها "100" مفردة من الصفوة المصرية، باعتبارها الأكثر استخداما لوسائل الإعلام، وكقائمين بالاتصال في بعض الأحيان بعيدا عن منظورهم السياسي وأظهرت نتائج الدراسة الميدانية ارتفاع نسبة تعرض عينة البحث للصحف المصرية بمختلف أنماطها، كما إن الغالبية العظمى من العينة لديهم اتجاهات ايجابية إزاء المعالجات الصحفية لقضايا الفساد بالصحف المصرية،القومية والحزبية، والخاصة بموضوعية وحياد، واقترح الباحث مجموعة من التوصيات من أهمها:

1- الاهتمام بالأحكام والإجراءات التي تفيد التصرف في وقائع قضايا الفساد المنشورة على صفحات الصحف، والاستمرار في متابعة هذه الوقائع حتى نهايتها ووضع حد لها وما انتهت إليه، الأمر الذي ينعكس دور على الرأي العام.

2- العمل على رفع معدلات استخدام الأشكال الصحفية الاستقصائية في تغطية وقائع وقضايا الفساد مثل التحقيق، والمقال، والتقرير، والحديث والتخلي عن القالب الخبري مما يعطي المعالجة طابع التوجيه والتفسير وليس مجرد السرد والنقل من المصادر خاصة.

3- إطلاق جميع القيود التي تعرقل دور الصحافة المصرية في معالجة قضايا الفساد، سواء من النواحي القانونية، وإلغاء قرارات حظر النشر ومعوقات تداول المعلومات.

4- الاهتمام بالدور الهام للصحافة في الدفاع الاجتماعي ضد الفساد بمعنى محاصرة الظاهرة ولفت نظر السلطات المسئولة بمدى خطورتها ووسائل المواجهة والعلاج قبل وصول تلك القضايا للسلطات القضائية.

**8- دراسة هياجنة وآخرون،(1994) بعنوان(تقييم أثر محاباة الأقارب على مديري الموارد)**
**"Assessing the Effect of Nepotism on Resource Managers"**

وهي دراسة مسحية في البيئة المحلية في الأردن، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي إذ هدفت إلى تشخيص العلاقة بين المحاباة كأحد مظاهر الفساد الإداري وبعض السمات التنظيمية( الحجم، الملكية، والموقع الجغرافي) لدى بعض المنظمات الأردنية والمصرية.

هذا وشملت عينة الدراسة (511) مديرا من مديري الموارد البشرية في كل من الأردن ومصر، إذ أشارت المجموعة من هذه العينة إلى وجود علاقات مهمة وذات دلالة بين المحاباة والحجم الكبير للمنظمة خاصة في القطاع العام والمناطق الحضرية، أي أن المنظمات الكبيرة الحجم مهيأة بشكل اكبر لممارسة المحاباة من المنظمات أو الشركات الصغيرة، كما دلت الدراسة أن غالبية مديري الموارد البشرية متفقين على أن المنظمات التي تمارس المحاباة أقل فاعلية من التي تمنعها، إضافة إلى أن ضغط المحاباة على هؤلاء المديرين يحول دون قيامهم بأعمالهم بشكل سليم وذلك بسبب التأثير على إجراءات وقرارات التعيين والترقية مما يؤثر على الرضا الوظيفي والحافزية لدى الموظفين وبالتالي تراجع الولاء للمنظمة.

**9- دراسة مرصد الإعلام الأردني بمركز القدس للدراسات السياسة(2011) بعنوان" واقع الصحافة وحالة الحريات الإعلامية في الأردن".**

وهي من الدراسات المسحية وقد شملت الدراسة التي أجريت في حزيران / يونيو الماضي عينة مؤلفة من 502 صحافيا وصحافية من مختلف وسائل الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة والمواقع الإلكترونية، وشملت العينة 61 من قادة الرأي العام في الوسط الإعلامي (كتاب الأعمدة في الصحف اليومية والأسبوعية – رؤساء التحرير – مدراء التحرير – مقدمو البرامج الإذاعية والتلفزيونية )، وذلك للاعتقاد بأن أنماط المشاكل، والتحديات التي يواجهها قادة الرأي العام من الإعلاميين تختلف عما يتعرض له بقية العاملين في الوسط الإعلامي ، فقادة

الرأي هم الأكثر عرضة للضغوطات ومحاولات "الاحتواء الناعم" المتمثلة بأساليب الإغراء التي تقدمها الحكومات وغيرها لاحتواء الإعلاميين، كما أنهم وبحكم مواقعهم في مؤسساتهم الإعلامية، الأكثر عرضة للرقابة بمسمياتها وأشكالها المختلفة.

وتناولت الدراسة واقع الحريات الإعلامية والرقابة وأساليب الإغراء التي تقدمها الحكومات وغيرها لاحتواء الإعلاميين، وخصصت الدراسة قسما لقياس موقف و مدى تفاعل وسائل الإعلام المختلفة مع الحراك الشعبي المطالب بتحقيق إصلاحات سياسية واقتصادية، بالإضافة إلى تناولها التشريعات الإعلامية، لاسيما فيما يتعلق بالتعديلات الأخيرة على قانون الصحافة وقانون حق الحصول على المعلومات والموقف من نقابة الصحافيين. وهدفت الدراسة لرصد واقع الحريات الإعلامية في المملكة، ومدى تأثر هذا الواقع بربيع العرب والحراك الشعبي في الأردن، كما هدفت للتعرف على جملة المعيقات التشريعية والقانونية التي تقف أمام حرية الإعلام. وأظهرت الدراسة تراجعا في مستوى الرقابة الذاتية لدى الصحافيين عن السنوات السابقة، ذلك أن ما نسبته 86% من الصحافيين المستطلعة آراؤهم قالوا أنهم يمارسون الرقابة الذاتية مقارنة مع ما نسبته 94% في الاستطلاعات التي أجريت بسنوات سابقة ،ويمكن تفسير هذا التراجع بتأثر الإعلام الأردني والعاملين فيه بربيع العرب الذي حطم الكثير من القيود المفروضة على حرية الصحافة. وكان من أبرز نتائج هذه الدراسة :

أ- إن ما نسبته 86% من الصحافيين المستطلعة آراؤهم قالوا إنهم يمارسون الرقابة الذاتية، مع ما نسبته 94% في الاستطلاعات التي أجريت بسنوات سابقة، ويرجع هذا التراجع بتأثر الإعلام الأردني والعاملين فيه ببيع العرب، الذي حطم الكثير من القيود المفروضة على حرية الصحافة.

ب- رأى ما نسبته 39.1% أن وسائل الإعلام تعاملت بمهنية وموضوعية مع الحراك الشعبي المطالب بتحقيق الإصلاحات ، و 28.6% رأوا عكس ذلك، واعتبر ما نسبته 28.6% أن التعامل كان مهنيا وموضوعيا إلى حد ما.

- **الدراسات الأجنبية:**

1-Yosha, Mohamad, " Press Coverage of Political Corruption in Nigeria: Framework for Intra-national Comparative Research".

دراسة ضمن إطار البحث المقارن، وهدفت إلى المقارنة بين صحف شمال نيجيريا وجنوبها وذلك من خلال منهج المقارنة لتغطية قضايا الفساد السياسي في نيجيريا بين الصحف الشمالية والجنوبية، ، كما وناقشت الدراسة المشهد الإعلامي والسياسي والثقافي النيجيري.

واهتمت هذه الدراسة بالبحث عن الاستقلال السياسي وظهور الصحف القومية التي ساهمت بالنضال من اجل استقلال وتعبئة الرأي العام حول مختلف القضايا ، وتطوير وسائل الإعلام الإقليمية لتعزيز المنافسة بين المناطق ولحماية مصالح مختلف المناطق.

2-Stanig, Piero, "Regulation of Speech and Media Coverage of Corruption: an Empirical Analysis of the Mexican Press".

استخدمت الدراسة تحليل المضمون للصحف الوطنية المكسيكية المستقلة على عينة قوامها "54" صحيفة يومية محلية في عام "2001"، لأن هذا العام يعتبر السنة الأولى للديمقراطية الكاملة في المكسيك المعاصرة بعد التحول من سيطرة الحزب على لرئاسة. واهتمت هذه الدراسة بالقيود المفروضة على حرية وسائل الإعلام وأثرها على كمية المعلومات التي ستنشرها الصحافة عن الفساد، وبينت الدراسة أن العلاقة بين قانون التشهير وتغطية الفساد في الصحف هي علاقة سلبية، بمعنى أن لها "تأثير مثبط"، حيث أن العقوبات التي تخص قانون التشهير لا تشجع على الصحافة الاستقصائية، مما يقلل من كمية المعلومات المتاحة للجمهور وانتشار الفساد بشكل اكبر، كما أن فرض القيود على حرية الصحافة له عواقب سلبية واضحة جدا لسير الديمقراطيات ونوعية الحكومات.

3-Tianjian Shi, Jiangnan Zhu,"When Grapevine News Meets Mass Media: Different Information Sources and Popular Perceptions of Government Corruption in Mainland China".

وركزت هذه الدراسة على كيفية حصول الناس على المعلومات عن الفساد المحلي، وهي دراسة مسحية تمت من خلال مجموعة بيانات جمعت من الصحف المحلية الصينية الرئيسية، بالإضافة إلى بعض الصحف الحزبية اليومية والصحف شبه التجارية، ومن ابرز النتائج التي كشفتها هذه الدراسة، أن الأنظمة الاستبدادية لا تزال تستخدم أسلوب"الدعاية" رغم أننا لا زلنا في عصر الانفجار المعلوماتي، حيث تستخدمه هذه الأنظمة من خلال وسائل الإعلام والسيطرة والتلاعب بالمعلومات، كما أن الغالبية العظمى من مواطني الصين يحصلون على المعلومات المتعلقة بالفساد السياسي عن طريق وسائل الإعلام التي تخضع لرقابة صارمة، كما بينت الدراسة أن الإشاعات أو" القيل والقال" غير مؤثر، لا سيما وان الحكومة الصينية لديها القدرة على الاختباء وراء هذه الإشاعات، إضافة إلى التركيز في المستقبل على الآثار غير المباشرة المحتملة لمراقبة وسائل الإعلام في المجتمعات الشمولية.

- **الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:**

في ضوء الدراسات السابقة حول تغطية الصحافة لقضايا الفساد ، نجد أن هذه الدراسات تتفق على أن لحرية الرأي والديمقراطية أهمية كبرى في الكشف عن الفساد ومكافحته. كما أن بعض الدراسات تناولت القيود المفروضة على حرية وسائل الإعلام وأثرها على كمية المعلومات التي ستنشرها الصحافة عن الفساد. ويلاحظ قلة الدراسات التي تبين دور الصحافة للتوعية بأخطار الفساد، ومدى تأثيرها في الكشف عن قضاياه. لذلك جاءت هذه الدراسة للتعرف على دور الصحافة الأردنية ودورها في الكشف عن قضايا الفساد. كما أن الدراسات السابقة كانت تتناول نوعا واحدا من أنواع الفساد بينما تأتي هذه الدراسة لتتناول جميع أنواع الفساد وأشكاله. وعمل الباحث على أعداد استمارة تحليل مضمون لقياس الفئات المختلفة للفساد وأقسامها الفرعية. من هنا وبسبب عدم وجود دراسات محلية، عالجت هذا الموضوع الحساس تصبح هذه الدراسة الإعلامية الأولى محليا التي تتناول ظاهرة الفساد بكافة أشكاله، وطبيعة تغطية الصحافة له، من خلال تحليل مضمون الصحافة الأردنية، وتتضاعف أهمية الدراسة في هذا الموضوع بسبب المستجدات التي طرأت في الآونة الأخيرة على المستوى العربي، والمحلي والتي تزامنت مع ثورات الربيع العربي وكان من أبرزها محاربة الفساد.

# الفصل الرابع

## الطريقة والإجراءات

يقدم هذا الفصل منهجية الدراسة من حيث الطريقة والإجراءات، والتي تعتمد منهج تحليل المضمون، ويقدم شرحا مفصلا عنه، ويعرض الفصل أيضا مجتمع الدراسة وكلا من وحدات وفئات التحليل، ، وصولا إلى استعراض عينة الدراسة التي سيشملها تحليل المضمون، و تعريفا بأهم المصطلحات التي تحتويها الدراسة.

**أولا: المنهج المستخدم:**

تصنف هذه الدراسة ضمن البحوث الوصفية التي تقوم بدراسة الظاهرة كما هي في الواقع، والتعبير عنها بشكل كمي، حيث ستعمل على توضيح حجم الظاهرة وخصائصها (مزاهره، 2010، 105). وأسلوب تحليل الواقع الذي تدور عليه الأحداث والوقائع من خلال وصف تقريري لذلك الواقع، ومحاول تفسير وتحليل الأسباب الظاهرية لتلك الأحداث، بهدف الوصول إلى استنتاجات منطقية مفيدة تسهم في حل المشكلات وإزالة المعوقات والغموض الذي يكتنف بعض هذه الظواهر؛ من اجل تطوير الواقع، واستحداث أفكار ومعلومات ونماذج سلوك جديدة (حسين،130،1995-134).

لجأ الباحث إلى استخدام منهج تحليل المضمون (Content analysis) "والذي لا يعتبر منهجا قائما بذاته" - كما ذكر حسين- وإنما هو مجرد أسلوب أو أداة يستخدمها الباحث ضمن أساليب وأدوات أخرى في إطار منهج متكامل، هو منهج المسح. إضافة إلى انه أسلوب علمي يسعى إلى وصف المحتوى الظاهر والصريح للمادة الإعلامية المراد تحليلها_ من حيث الشكل والمضمون، بحيث تتم عملية التحليل بصفة عامة منتظمة وفق أسس منهجية ومعايير موضوعية. (حسين،1995، 232-234).بينما عرفه كريبندورف (Krippendorf) بأنه "تكنيك بحثي من أجل صنع إحالات من البيانات قابلة للتكرار وصادقة بالنسبة لقياسها"(Krippendorf ،1980 ) وذلك بإتباع عدة خطوات مميزة بينها "روجرويمر و دومنيك" (1989، 210) وهي " صياغة مشكلة البحث أو فروضه، تحديد مجتمع العينة موضع الاختبار، اختيار عينة ملائمة من مجتمع العينة، اختيار وحدات التحليل وتعريفها، إعداد شرائح التصنيفات ( الفئات) المضمون الذي سيتم تحليله، تأسيس نظام حساب كمي، أجراء دراسة استكشافية لتحقيق الثبات، ترميز المضمون بناء على التعريفات التي أوجدت، تحليل البيانات التي تم جمعها، وأخيرا استخلاص الاستنتاجات والبحث عن مؤشرات عليها".

**ثانيا: محددات الدراسة**

**أولا:** الإطـار الزمنـي: تحلـل هـذه الدراسـة فتـرة زمنيـة محـددة بـين2001/1/1 ولغايـة 2011/12/31،وهـي الفترة التي انطلقت فيها ثـورات الربيـع العربـي، والتـي أيضا انطلـق فيها الربيع الأردني الثاني من خلال ثـورة الاحتجاجـات الأردنيـة المطالبـة بالإصـلاح ومحاربـة الفساد في بداية هذا العام في تاريخ14- 1- 2011.

**ثانيا:** اقتصرت هذه الدراسة على صحيفتين هما **( الرأي والعرب اليوم)** دون الصحف اليومية والأسبوعية الأخرى.وهذا يعني أن مجتمع الدراسة سيقتصر على ثلث الصحف الأردنيـة اليوميـة البـالغ عـددها سـت صـحف يوميـة.كمـا أن البحـث لا يـشمل الـصحف الأسـبوعية والمجـلات والدوريات.

**ثالثا:** اقتصرت الدراسة على جميع المضامين التي تناولت قضايا الفساد داخل الأردن في صحف الدراسـة، واسـتثنت المـضامين المتعلقـة بالفساد خـارج الأردن، كمـا اسـتثنت المـضامين المتعلقـة بالأردن ( ذات الشأن الثقافي والفني والاقتصادي الخ).

**ثالثا: مجتمع الدراسة وعينتها**

إن ما يميز تحليل المضمون إن مجتمع البحث فيه يشتمل على مضامين مرئية، أو مسموعة أو مقروءة ، وبالتالي فأن مجتمع الدراسة عـادة يتكـون مـن مـادة الاتـصال التـي تـشمل، الـصحف، والمجـلات، أو الخطـب، أو الوثـائق، أو البـرامج التلفزيونيـة والإذاعيـة (مزاهـره،2010،ص 180)، من هنا تم تحديد مجتمع الدراسة ليشمل جميع الـصحف الأردنيـة اليوميـة الـصادرة باللغـة العربيـة وهـي: (الدسـتور) ، (الـرأي)، (العـرب اليـوم)، (الغـــد)، (الديـــار)، (الأنبـاط) و(السـبيل).

وبمـا أن صـعوبة دراسـة المجتمـع الأصـلي تكمـن فـي العـدد الكثيـر للوحـدات المكونـة لـه أو للإمكانيات المادية والبشرية التي تتطلبه، ونظرا إلى انه من غير الممكن تحليل كل الـصحف فقد تـم اختيـار عينـة تمثـل المجتمـع الكلـي تمثيلا مناسبا لطبيعـة الدراسـة. وبالتـالي تـم اختيـار العينـة القصدية للدراسة والتي يعرفها سمير حسين (،293، 1995)على أنهـا " طريـق الاختيـار العمـدي أو التحكمي أي الاختيار المقصود مـن جانـب الباحـث لعـدد مـن وحـدات المعاينـة". ويـرى الباحـث أنها تمثل مجتمع الدراسة، وذلك في حالة الاقتصار على العينة العمدية أو التحكمية فقط.

أما عينة الدراسة من الصحف فتمثلت بصحيفتي (**الرأي والعرب اليوم**). وتأسست(الرأي) عام 1971م، وتعدّ من الصحف المؤيدة للحكومة، لتعمل على تقديم وجهة نظرها وإبرازها. أما صحيفة (العرب اليوم)، فقد تأسست عام 1997م كصحيفة يومية مستقلة.

وتشمل عينة الدراسة، تحليل الصحف الصادرة عام 2011 بطوله، بدءا من تاريخ 1- كانون الثاني 2011 (فترة انطلاق الربيع الأردني والاحتجاجات في الشارع الأردني)، وحتى 31_كانون الأول2011. ومن الجدير ذكره أن بداية هذا العام بتاريخ14- 1- 2011، صادف يوم الجمعة الذي أطلق عليه اسم "يوم الغضب الأردني". كانت البداية لانطلاق هذا الربيع، وتم اختيار العينة حسب الأسبوع الصناعي المتكرر على مدار العام، وبذلك يكون مجموع الأعداد التي سيتم تحليلها (52) عددا لكل جريدة.

ومن الجدير ذكره أن هذه الفترة شهدت تشكيل ثلاث حكومات أردنية وهي حكومة (سمير الرفاعي)، وحكومة(معروف البخيت)، وحكومة (عون الخصاونة)، على التوالي، وكانت الرسائل الملكية التي وجهت لهم في كتب التكليف السامي تؤكد على ضرورة محاربة الفساد والمحسوبية والعمل على الإصلاح.

**رابعا: منهج الدراسة**

صمم الباحث استمارة تفريغ البيانات، بعد أجراء دراسة استكشافية على نسبة 10% من عينة الدراسة ( انظر الملحق رقم 1). وتعتبر هذه الاستمارة إحدى أدوات جمع المعلومات والبيانات الأساسية خصوصا في بحوث الإعلام شانها شأن صحيفة الاستقصاء أو دليل المقابلة، و الملاحظة، أو التصميم التجريبي(حسين،1995، 227)، وذلك بهدف تحويل التكرارات في المحتوى المبحوث إلى مدلولات رقمية يمكن قياسها وحسابها. واشملت الاستمارة على البيانات الأولية الخاصة بوثيقة التفريغ: مثل اسم الصحيفة ونوعها، إضافة إلى فئات المحتوى ووحدات التحليل (عبد الحميد،1993، 176).

**وحدة تحليل المضمون**

إن التحليل الكمي للمضمون يبدأ بتحليله إلى وحدات قابلة للعد والقياس تسمى"Categories" وهي عبارة عن أجزاء صغيرة تجتمع فيها وحدة الصفات، أو الخصائص، أو الأوزان (عبد الحميد،1983، 113).

وحدد بيرلسون أن وحدات التحليل هي: وحدة الكلمة ،وحدة الموضوع والفكرة، الوحدة الطبيعية للمادة الإعلامية، ومقاييس المساحة والزمن(Berlson,1971,p135). وتعود معظم الكتابات في موضوع الفئات إلى التصنيفات الشائعة التي قدمها "Berlson " والتي اتخذت أساسا للتصنيف في البحوث العربية والغربية.

**وحدة التحليل**

ولأغراض هذه الدراسة استخدم الباحث الوحدة الطبيعية للمادة الإعلامية، والمتمثلة بكافة الفنون الصحفية (الأخبار، التقارير، المقالات، المقابلات ....الخ). ويقصد بهذا الوحدة الإعلامية المتكاملة التي تستخدمها الصحف لتقديم هذه المادة الإعلامية إلى جمهور القراء المستمعين أو المشاهدين(بد، 86-87، 1992). وقد تم اختيار الوحدة الصحفية باعتماد منهجية محددة استندت إلى قراءة عنوان الوحدة، والفقرة الأولى منه لتحديد فيما إذا كانت هذه الوحدة تتطرق إلى الفساد موضوع الدراسة، فيجري تحليلها.

**فئات تحليل المضمون:**

عرف حسين(1983) الفئات بأنها "مجموعة من التصنيفات، أو الفصائل يقوم الباحث بإعدادها طبقا لنوعية المضمون ومحتواه، وهدف التحليل، لكي يستخدمها في وصف هذا المضمون وتصنيفه بأعلى نسبة ممكنة من الموضوعية والشمول". وفي مجال تحليل المضمون لا توجد فئات نمطية جاهزة للاستخدام في كافة البحوث، وإنما يوجد إطار عام يمكن إعداد الفئات على ضوئه، حيث تخضع هذه الفئات لطبيعة البحث وأهدافه، ومتطلباته، ونوعية التحليل، والمجال العلمي الذي تجري فيه الدراسة التحليلية. وتقسم فئات التحليل إلى نوعين رئيسيين هما(حسين،87،1983-102):

1- فئة الموضوع "ماذا قيل؟" ويتضمن هذا النوع عدة فئات فرعية، من أهمها ( فئة الموضوع، الاتجاه، المستويات، القيم، الأساليب المتبعة، السمات، مصدر المعلومة، وفئة الجمهور المستهدف).

2- فئة الشكل الذي قدمت به المادة الإعلامية، " كيف قيل؟": ويشمل هذا النوع ، شكل أو نمط المادة الإعلامية، وشكل العبارة، وشدة الاتجاه، واللغة المستخدمة، والمساحة والزمن والترتيب والمعالجة الفنية.

وفي هذه الدراسة تم تحديد الفئات بناءً على الدراسة الاستكشافية "الأولية" على (10% ) من مادتي الصحيفتين اليوميتين **(الرأي و العرب اليوم)** من خارج عينة الدراسة، شملت تحليل (24) عددا من صحيفتي الدراسة، وبواقع (12) عددا لكل واحدة (انظر ملحق رقم (1)).

**فئات الدراسة**

في ضوء الدراسة الاستكشافية ونتائجها، قام الباحث بتطوير استمارة تفريغ البيانات، بحيث أصبحت تضم فئات أكثر شمولا واستقلالية حتى تخدم احتياجات الدراسة وأهدافها. وهذه الفئات هي:

**أولا: فئة نمط التغطية:** وتستخدم هذه الفئة " للتفرقة بين الأشكال والأنماط المختلفة التي تتخذها المادة الإعلامية في الوسائل المختلفة، ففي الصحف يمكن التفرقة بين المواد المنشورة منها على أساس الشكل"، وقد شملت كافة الأنماط الصحفية التي تناولت قضايا الفساد وهي: الأخبار، التقارير الإخبارية،التحقيقات الصحفية، المقالات، الكاريكاتير، المقابلات الصحفية، الحديث الصحفي،المقال، القصص، الإعلانات( تجارية ومبوبة)، التعليقات، رسائل إلى المحرر، (حسين، ص 158، 1983).واشتملت هذه الفئة على الفئات الفرعية التالية:

**1/1-الخبر**: يعرف الخبر بأنه" تقرير يصف بدقة وموضوعية حادثة أو واقعة أو فكرة صحيحة تمس مصالح أكبر عدد من القراء وتثير اهتمامهم بقدر ما تساهم في تنمية المجتمع وترقيته"(أبو زيد، ص 56، 1984).

**2/1- التقرير الإخباري**: ويعرف بأنه" الفن التحريري الذي يقدم بشكل موضوعي ومتوازن مجموعة من الوقائع والمعلومات حول حدث أو قضية أو شخصية من الشخصيات أو أكثر من عنصر من هذه العناصر مع وجود واقع أخباري"(المصدر السابق،ص 92).

**3/1- التحقيق الصحفي:** ويقصد به" فن الشرح والتفسير والبحث عن الأسباب والعوامل الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية أو الفكرية التي تكمن وراء الخبر أو القصة أو المشكلة أو الفكرة الظاهرة التي يدور حولها التحقيق"(إبراهيم، ص 102، 2000).

**4/1- المقال:** ويعرف على أنه "قطعة من النثر يتحدث بها الكاتب بنفسه ويحكي بها تجربة مارسها أو حادثة وقعت له أو خاطرا خطر له في موضوع من الموضوعات"(حداد، ص 218، 2002).

**5/1- المقال التحليلي:** ويعرف بأنه " مقال فكري يكتبه احد الصحفيين المتمرسين ويحتل مكانة مرموقة في الصحيفة. تقترب لهجته من لهجة الافتتاحية لكنه لا يعبر بالضرورة عن الموقف الجماعي الصادر عن الصحيفة التي تنشرها"(لعياضي، 35، 1990).

**6/1- الحديث الصحفي:** ويقصد به " فن التحاور أو الاكتفاء بمصدر من مصادر بهدف الحصول على معلومات جديدة واقعية، أو بهدف معرفة وجهات النظر أو الآراء حول هذه الواقعة، أو بهدف إلقاء الضوء على شخصية معينة"(إبراهيم، ص 56، 2000).

**7/1- القصة الإخبارية:** هي عبارة عن " تقارير آنية للأحداث المهمة، تحتوي على تفاصيل الخبر وجوانبه وتجيب على التساؤلات الرئيسية، في أكثر من فقرتين، وهي قالب فني لصياغة الخبر مثل قالب السرد أو قالب الحديث المنقول متبعا شكل الهرم المقلوب، بأن تأتي الفكرة الرئيسية في المقدمة ثم تأتي التفاصيل في الجسم"( ربيع، ص 87-88، 2005).

**8/1- الإعلان:** ويعرف على أنه " نشاط اتصالي مدفوع الثمن هدف إلى الإعلام عن سلعة(أو فكرة أو خدمة) والترويج لها عبر وسائل الاتصال بالجماهير"(الموسى، ص 187، 2003).

**9/1- الكاريكاتير:** وهو عبارة عن" فكرة مختصرة تقدم الشخصية بطريقة كوميدية بحيث تظهر خطأه أو خطأها أو تنتقد لأحداث الجارية عن طريق الاستعاضة بالرسوم الكارتونية عن النص، ويحمل الكاريكاتير سمة النقد السياسي أو شخصي عام أو حدث من الأحداث الجارية"(القضاة، ص 173، 2008).

**10/1- رسائل إلى المحرر:** وهي مفتوحة للتعبير،حيث تنشر فيها الصحيفة مجموعة آراء ومقالات وردود وتعليقات تتلقاها من مواطنين يتناولون فيها مختلف الموضوعات والقضايا بالنقد والتحليل والرأي.

**ثانيا: فئة مصادر التغطية:** "وتجيب هذه الفئة عن التساؤلات الآتية: لمن تنسب الأقوال أو التصريحات وما هو المصدر الذي تنسب إليه مادة المضمون. ويتحدد وفقا للإجابات على التساؤلات مقدار الثقة في ما يسوقه المصدر من معلومات أو تصريحات أو بيانات"(بد وآخرون، ص134، 1992).وتألفت الفئات الفرعية لهذه الفئة على النحو التالي:

**1/2- المندوب الصحفي:** ويقصد به " الشخص أو الأشخاص الذين توفدهم صحيفة ما أو قطاع معين ليكونوا ممثلين لها في هذه الجهة لتغطية الأخبار ومد صحيفته بها".

**2/2- وكالات الأنباء العربية والأجنبية:** ويقصد بها" الوكيل أو الممثل للصحف بجمع الأخبار ونقلها، وتشترك ووسائل الإعلام في أغلبها، فهي تمتلك إمكانيات فنية لجمع الأخبار بسرعة فائقة". ومن أشهر هذه الوكالات العالمية والعربية: وكالة الأنباء الفرنسية(A.F.P)، ورويترز البريطانية، وكالة الأسوشيتد برس الأمريكية، وكالة يونيتد برس انترناشونال الأمريكية، وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، وكالة الأنباء السودانية (سونا)، وكالة الأنباء السورية (سانا)، وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ.و.أ)( ربيع، ص 107-108، 2005).

**3/2- وكالة الأنباء الرسمية (بترا):** وتتضمن الأخبار والتعليقات التي تبثها وكالة الأنباء الرسمية، وتنشرها الصحف، مع تذييلها أو ترويسها باسم "بترا".

**4/2- أخرى:** وهي المواد الإعلامية التي لا يظهر عليها مصدر.

**ثالثا: فئة الموقع في الصحيفة :** حيث أن "الخبر المنشور على الصفحة الأولى يكون أكثر بروزا من خبر ينشر على صفحة داخلية أو الصفحة الأخيرة" وقد شملت الصفحة الأولى، والصفحات، الداخلية والصفحة الأخيرة (حداد، ص 82، 2002). وفي هذه الدراسة اشتملت هذه الفئة على الفئات الفرعية التالية:

1/3- الصفحة الأولى.

2/3- الصفحة الثانية.

3/3- باقي الصفحات الداخلية.

4/3- الصفحة الأخيرة.

**رابعا: فئة الاتجاهات:** ويقصد بها " اتجاه محتوى المادة التي يحللها الباحث، وينقسم الاتجاه عادة إلى مؤيد للقضية أو معارض لها أو محايد إزاءها، إلا أن ذلك يثير مشكلات متعددة: مصدرها الأول هو ما يشوب تحديد الاتجاه من ذاتية فالتأييد والمعارضة والحياد أمور نسبية تختلف باختلاف الأفراد والموضوعات والمواقف، فضلا عن درجات التأييد والمعارضة والحياد"(طعيمة، ص 65، 1987) وفي هذه الدراسة تم تقسيم الاتجاهات إلى الفئات الفرعية التالية:

**1/4- اتجاهات مؤيدة:** ويقصد بها في هذه الدراسة تأييد الموضوع للمواقف أو القضايا أو الموضوعات المتضمنة فيه .

**2/4- اتجاهات معارضة:** ويقصد بها معارضة الموضوعات للمواقف أو القضايا أو الموضوعات المتضمنة فيه.

**3/4- اتجاهات محايدة:** ويقصد بها الاتجاهات التي لا يظهر فيها المواقف في الموضوعات، ولكن يكون الحياد هو الموقف البارز في الموضوع.

**خامسا: فئة الموضوعات (أنواع الفساد):** ويقصد بها أنواع المضامين الصحفية التي تمت معالجتها في الوحدة الطبيعية، أي الموضوعات التي تتناولها المادة الموجودة ضمن وحدات التحليل( الوفائي، ص 158، 1989). وفي هذه الدراسة عرفت إجرائيا بأنها" الوحدة الصحفية التي تناولت الفساد بأنواعه (سياسيا أو اقتصادي أو إداري أوالمالي) بصورة ظاهرية في الصحف اليومية عينة الدراسة(العرب اليوم، الرأي). واشتملت الفئات الفرعية على:

**1/5- الفساد السياسي:** ويقصد به "السلوك القائم على الانحراف عن الواجبات الرسمية المرتبطة بالمنصب العام، سواء كان شغل هذا المنصب يتم بالانتخاب أو بالتعيين، في سبيل تحقيق مصلحة خاصة، سواء أكانت هذه المصلحة شخصية مباشرة تتعلق بمكاسب مادية أو غير مادية، وذلك من خلال استخدام إجراءات أو الالتجاء إلى تعاملات تخالف الشرعية القانونية" (جلال معوض 4، 1987).

**2/5- الفساد الاقتصادي:** وهو " الحصول على منافع مادية وأرباح عن طريق أعمال منافية للقيم والأخلاق والقانون كالغش التجاري والتلاعب في الأسعار من خلال افتعال أزمات في السوق"( فايزة محمد، ص 155، 172، 2004).ويندرج تحتها الفئات الفرعية الاتية:

**2/5.أ - سوء استغلال المناصب:** ويقصد به "استغلال السلطة المخولة للشخص بموجب منصبه، لتحقيق مكاسب شخصية وذلك باستخدام أساليب مختلفة، ويتجلى سوء استغلال السلطة في أن هناك مسئولون يلتفون على الضوابط والقوانين، ويقتصر همهم على تأمين مصالحهم الشخصية"(السكارنة ص32، 2011).

**2/5.ب- التهرب الضريبي:** ويقصد به "الممارسات التي يقوم بها الخاضعون للضريبة لإخفاء حقيقة الدخل الخاضع للضريبة مثل عدم تسجيل بعض الإيرادات المتحصل عليها في الإقرار الضريبي المتقدم من الممول إلى مصلحة الضرائب أو عدم تقديم الإقرار الضريبي نهائيا إلى المصلحة(عبد العظيم، ص 37-38، 2008).

**2/5.ج- الاتجار بالمخدرات:** وتعني "إنتاج المخدرات وتسويقها لتشكل مصدرا مهما للدخل سواء لإثراء بعض الأفراد أو الجماعات أو المؤسسات أم حتى لسد العجز المالي في

موازنات بعض الدول"( خير الله، ص 71- 73، 2004).

**2/5.د- غسيل الأموال:** عرفتها اتفاقية فينا عام (1988) بأنها" الأفعال التي من شانها تحويل الأموال ونقلها، مع العلم بأنها مستمدة من أي جريمة من جرائم المخدرات، أو من فعل من أفعال الاشتراك في مثل هذه الجريمة"( الجرد، 90، 2004).

**2/5.هـ - الاتجار بالبشر:** وهو " نشاط عصابات الجريمة المنظمة، التي تتاجر في الإنسان وأعضائه"( حساتي، 18،2010).

**3/5 الفساد الإداري:** ويعرف بأنه " مجمل الانحرافات و المخالفات التي تصدر عن الموظف أثناء تأديته لمهمات وظيفية والتي تتعلق بصفة أساسية بالعمل، وهي ناتجة عن عوامل دفينة في الفرد، تنبع من ذاته وتتحرك وفق معايير ومعتقدات يعتنقها الفرد وتصبح منهج حياة عنده، كما وترجع إلى تدني مستوى الولاء للوطن إضافة لضعف مواصفات المواطنة الصالحة عند الشخص( العيسى، 43، 2009). إضافة إلى "مخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري في الدولة ومؤسساتها( الشمري، والفتلي، 23، 2011). ويندرج تحتها الفئات الفرعية الآتية:

**3/5.أ الانحرافات التنظيمية:** ويقصد بها " تلك المخالفات التي تصدر عن الموظف أثناء تأديته لمهمات وظيفية والتي تتعلق بصفة أساسية بالعمل"( العيسى، 43، 2009).

**3/5.ب الانحرافات الجنائية:** "ويتمثل بمجمل الانحرافات المالية، ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية" ( درويش، 20،2010).

**3/5.ج الانحرافات السلوكية:** "و يشمل هذا النوع المخالفات الإدارية التي يرتكبها الموظف والتي تتعلق بمسلكه الشخصي وتصرفه"(حراحشة، 45 ،2003).

**3/5.د الانحرافات المالية:** ويقصد بها "مجمل الانحرافات المالية ، ومخالفات القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي في الدولة ومؤسساتها"( الشمري، والفتلي، 23، 2011).

**سادسا: فئة مرتكب الفساد:** ويقصد بهذه الفئة في هذه الدراسة" المستوى الاداري أو الوظيفي للأشخاص الذين يقومون بارتكاب احد جرائم الفساد في الدولة". وانبثقت عنه الفئات الفرعية التالية:

**1/6- فساد القمة:** ويقصد به" فساد الرؤساء والحكام، من خلال استغلال سلطاتهم لتحقيق مكاسب شخصية بطريقة غير مشروعة"( البشري، ص51، 2007).

**2/6- فساد على مستوى البرلمان والمؤسسات السياسية:** ويعبر هذا النمط عن " فساد أعضاء المؤسسات السياسية أو فساد المؤسسات ذاتها، ومثال ذلك فساد بعض أعضاء البرلمان والوزراء وكبار المسئولين والنخبة الحزبية" (بدر الدين ص39-40، 1993).

**3/6- فساد على مستوى متوسط ومتدني:** ويقصد به " فساد بعض الموظفين في المستويات المتوسطة والدنيا من الهرم الإداري( أبو حمود، ص 448-449، 2002).

**خامسا: اختبارات الصدق والثبات**

- **اختبار معامل الثبات:**

إن مفهوم الثبات حاسم في تحليل المضمون؛ ويقصد بالثبات، انه لو أعدنا المقياس لنفس المادة الإعلامية نتوصل إلى نفس القرارات أو الاستنتاجات. ولتحقيق مستويات معقولة من الثبات لابد من إتباع عدة خطوات أوصى بإتباعها روجر ويمر ودومنيك (1989، 210) تتمثل بتعريف وحدة الشريحة أو (الفئة) بأقصى تفصيل؛ وذلك لكي يفهم المرمزين الإجراء بالكامل، وتدريب المرمزين لأداة الترميز ونظام التصنيف، إضافة إلى إجراء دراسة استكشافية، وذلك باختيار عينة ثانوية من عالم العينة موضع الدراسة، ووضع مرمزين مستقلين يقومون بتصنيفها.

ويتعلق معيار الثبات بالأداة المستخدمة، حيث يقصد بالثبات ضرورة الوصول إلى اتفاق كامل في النتائج بين الباحثين، وذلك كشرط رئيس للبرهان على مصداقية نتائجه، من خلال مقارنة نتائج التحليل لدى المرمزين ببعضها البعض (الحيزان،1998، 132-133).

من هنا قام الباحث بإجراء اختبار بعدي وفقا لطريقة "هولستي (Holsti)" وهي :

$$\text{الثبات (Reliability)} = \frac{2m}{N1+N2}$$

وترمز M في المعادلة إلى عدد قرارات الترميز التي يتفق عليها المرمزين، أما N1+N2 فيمثلان المجموع الكلي لقرارات الترميز من قبل المرمزين (ويمير ودومينك، 1998، ص227)و(الوفائي،1989، 156).

ولأغراض الدراسة الحالية تم تدريب مرمزين ( محللين)* قاما بشكل منفرد ودون أرشاد من الباحث بتحليل مضمون ما نسبته (10%) من الصحف اليومية عينة الدراسة، وجرى تزويدهما بالصورة النهائية لاستمارة التحليل. وبلغ عدد الصحف المستخدمة في التحليل (12) عددا من الصحيفتين (الرأي والعرب اليوم) وبواقع (6) أعداد لكل صحيفة.

وتبين أن : عدد القرارات التي اتفق عليها المرمزان (444) قرارا من أصل (531) قرارا (وحدة)، وعليه فان تطبيق معادلة هولستي يكون كالآتي:

$$\%83.6 = \frac{888}{1062} = \frac{2\times444}{531+531}$$

ويظهر من المعادلة أن درجة الثبات تبلغ (83.6%). وبناء عليه فان أداة القياس المستخدمة قابلة للتطبيق، إذ ترى بعض الدراسات انه " إذا تحقق توافق بنسبة 70 إلى 80% تكون النتائج مقبولة". وفي هذا المجال يرى جيلرت (Gellert) أن نسبة الاتفاق تدل على مدى ثبات التحليل، فإذا كانت نسبة الاتفاق أقل من 70% فإنها تعتبر منخفضة، أما إذا كانت نسبة الاتفاق 85% فأكثر فان ثبات التحليل له مرتفع. ويعتبر ثبات التحليل مقبولا إذا تراوحت نسبة الاتفاق بين 70-75% ( المفتي، ص115، 1988)وعليه فقد تم اعتماد الأداة في هذه الدراسة.

**سادسا: مصطلحات الدراسة**

- **الفساد:** لغة، من فَسَدَ، فَسَدَ الشئ يَفْسُد بضم السين فسادا، فهو فاسد. وفَسُدَ بضم السين أيضا فهو فسيد، وأفسد ففسد. والمفسدة ضد المصلحة، وفساد الشئ يعني تلفه وعدم صلاحيته(مختار الصحاح1994).

ومن أكثر تعريفات الفساد دقة، تعريف المنظمة الدولية للشفافية (Transparency International Misuse of Entrusted Power for Private Gain) الذي يحدد الفساد ، بأنه "إساءة استعمال السلطة التي أؤتمن عليها لمكاسب شخصية". ( http://www.transparency.org/ )

**ولأجل غايات هذه الدراسة عرف الباحث الفساد إجرائيا** بأنه أي نوع من الممارسات الضارة في استخدام السلطة أو النفوذ، التي يأتي بها العاملون في القطاعين العام والخاص، من

* المرمز الاول : خالد صلاح العكور طالب ماجستير في جامعة اليرموك.
المرمز الثاني: مازن النعيمي طالب ماجستير في جامعة اليرموك.

اجل كسب أو ربح شخصي، أو تحقيق أي منفعة بما يترتب على ذلك خرق القوانين ومعايير السلوك الأخلاقي في المجتمع.

- **التغطية الصحفية:** ويقصد بالتغطية في هذه الدراسة أنواع الأنماط الصحفية التي استخدمت في صحيفتي (الرأي) و( العرب اليوم) عينة الدراسة، وتقتصر التغطية على الأشكال الصحفية في الجريدتين في فترة الدراسة.

- **الصحافة:** وهي" فن تسجيل الوقائع اليومية بدقة، وانتظام وذوق سليم، مع الاستجابة لرغبات الرأي العام وتوجيهه، والاهتمام بالجماعات البشرية، وتناقل أخبارها، ووصف نشاطها، ثم تسليتها، وتزجيه أوقات فراغها، وعلى هذا فالصحافة هي مرآة تنعكس عليها صورة الجماعة وآراؤها وخواطرها" (مروة،1961، 17).

**وعرف الباحث الصحافة إجرائيا** " بأنها كافة الدوريات التي تصدر يوميا في المملكة الأردنية الهاشمية ، ومنها سيتم اعتماد صحيفتي (الرأي) و(العرب اليوم)، وهما الجريدتان اللتان سوف يتم رصدهما في هذه الدراسة".

- **حارس البوابة الإعلامية**: (Gate keeper) " هو حلقة في سلسلة من الإعلاميين الذين يعملون في اختبار المعلومات، والتحكم في مرورها عبر سلسلة الإعلام، واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها قبل السماح بخروجها في شكلها النهائي إلى الجمهور"( الموسى، 1998، ص 88).

**وفي هذه الدراسة عرف الباحث حارس البوابة الإعلامية إجرائيا** بأنه هو الصحفي، او المصدر الذي نشرت له الصحيفة مادة متعلقة بالفساد، سواء كان مراسلا إعلاميا وانتهاءً برئيس تحرير الصحيفة وحتى وصولها الى المتلقين ( الجماهير).

- **الاتجاه:** عرفه عالم النفس الاجتماعي(أولبورت) كما ورد في شفيق بأنه "حالة من الاستعداد العقلي والعضلي نشأت خلال التجارب والخبرات السابقة التي مرت بالإنسان، وهو يؤثر تأثيرا ديناميكيا على استجابات الفرد إزاء جميع الموضوعات والمواقف التي لها علاقة به"( 114، 2009).

**وفي هذه الدراسة عرف الباحث الاتجاه إجرائيا** بأنه موقف المصدر من موضوع الفساد، حسب الأفكار والقناعات والاعتقادات المتعلقة بالفساد سواء بالقبول أو الرفض أو الحياد.

- **السلوك:** وهو "مجموع النشاط النفسي والجسمي والحركي والفسيولوجي واللفظي الذي يصدر عن الإنسان وهو يتعامل مع بيئته ويتفاعل معها"(خير الدين، 11- 12، 1981).

**وفي هذه الدراسة عرف الباحث السلوك إجرائيا بأنه** كل ما يصدر عن الأفراد من تعابير لفظية أو حركية .

- **الأجندة الإعلامية:** هي "مجموعة القضايا التي تسلط أي وسيلة إعلامية عليها الضوء، وتكررها وتبرزها لتتشكل في أذهان الجمهور المتلقي على حساب بعض القضايا الأخرى المغايرة، وهذا التركيز يجعل هذه القضايا من أولويات الجمهور المتلقي"( مكاوي وسيد،288، 1998).

**وفي هذه الدراسة عرف الباحث الأجندة الإعلامية إجرائيا** بأنها قضايا الفساد التي ترتكب في الأردن والتي تحاول الصحافة الأردنية تسليط الضوء عليها.

**المعالجة الإحصائية للبيانات:**

من اجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على أسئلتها، تم استخدام العديد من الإجراءات الإحصائية لتحليل البيانات وجدولتها بواسطة البرنامج الإحصائي SPSS على الشكل التالي:

1- التكرارات والنسب المئوية.

2- اختبار مربع كاي (Chi Squire).

# الفصل الخامس
# نتائج الدراسة

يتناول هذا الفصل من الدراسة عرض نتائج تحليل المضمون، لتغطية الصحافة الأردنية المطبوعة بجريدتي الرأي والعرب اليوم لقضايا الفساد لعام 2011م. وتسهيلا لعرض النتائج فقد تم تصنيفها وفقا لأسئلة الدراسة بحيث تمت الإجابة عن كل سؤال على حدة، وفيما يلي عرض لهذه النتائج والبيانات الإحصائية المتعلقة بها.

**السؤال الأول: "ما أنواع الفساد وأشكاله المختلفة التي تمت تغطيتها في الصحف الأردنية اليومية؟"**

يبين الجدول رقم (1) أن فئة (الفساد بشكل عام ) قد حظيت بأكثر من نصف التغطية بقليل (55.2%) ،في كلتا الصحيفتين الرأي والعرب اليوم، وذلك يعلل ربما لتفضيل الصحيفتين وكتابهما الكتابة عن الفساد بعمومية دون تحديد لمسببيه وأشكاله. أما النصف الآخر من المضامين فحدد ثلاثة أنواع من الفساد بتفاوت: الأول الفساد الإداري الذي حظي بربع التغطية تقريبا(25.5%)، تلاه بنسب متدنية موضوع الفساد السياسي(10.9%)، وأخيرا الفساد الاقتصادي(8.4%). إن قِصَر ربع التغطية للفساد الإداري أمر مهم قد يعود في أسبابه لإلقاء اللوم على الإداريين في إدارة الشؤون العامة بصورة أدت إلى ارتفاع المديونية والمحسوبية وغيرها من مظاهر بارزة للفساد.

**جدول رقم (1)**
**أنواع الفساد وأشكاله المختلفة في الصحف الأردنية ***

| الرتبة | نوع الفساد | الصحيفة | | | | المجموع الكلي | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | الرأي | | العرب اليوم | | | |
| | | التكرار | النسبة | التكرار | النسبة | التكرار | النسبة المئوية |
| 1 | الفساد السياسي | 20 | %10.7 | 19 | %11.5 | 39 | %10,9 |
| 2 | الفساد الإداري | 44 | %23.7 | 45 | %26.6 | 89 | %25.5 |
| 3 | الفساد الاقتصادي | 20 | %10.8 | 11 | %6.3 | 31 | %8.4 |
| 4 | الفساد بشكل عام | 102 | 54.8 | 94 | %55.6 | 196 | %55.2 |
| 5 | المجموع الكلي | 186 | %100 | 169 | %100 | 355 | %100 |

* في هذا الجدول تم السماح لاحتساب التكرارات لعناصر الفساد الأربعة المتكررة (multiply coding) وذلك بعد إضافة مجموع الفئتين التي تم إضافتها لهن مما أدى إلى تغير أرقام المجموع الكلي في هذا الجدول عن باقي الجداول الأخرى.

ولو قارنا بين تغطية الصحيفتين، لوجدنا أن العرب اليوم كانت أقوى بنسب ضئيلة في تغطيتها لفئات الفساد من جريدة الرأي، وهذا يبين ان الصحافة المستقلة تكون أجرئ في الطروحات التي تقدمها. فقد جاء الفساد الإداري بالمرتبة الثانية بنسبة(26.6%) وربما يعود ذلك إلى سهولة تحديد نوعه المتمثل بقضايا(المخالفات التي تصدر عن الموظف أثناء تأدية عمله، ومخالفة الأحكام الإدارية في الدولة ومؤسساتها)ثم تلاه الفساد السياسي بنسبة(11.5%)، وقد جاء أخيرا الفساد الاقتصادي بنسبة هي الأقل بين كل الأنواع(6.3%). ربما بسبب عدم احتواء الصحيفة على ملحق اقتصادي خاص كما هو الحال في صحيفة الرأي.

جدول رقم(2)

**نتائج اختبار مربع كاي لبيان علاقة نوع الفساد حسب الصحيفة**

| نوع الفساد | مربع كاي | درجة الحرية | الدلالة الإحصائية |
|---|---|---|---|
| **جميع الأنواع** | **9.427** | **7** | **0.223** |

ويبين الجدول رقم (2) العلاقة بين نوع الفساد والصحيفة ، حيث تم استخدام اختبار مربع كاي (chi- square). ويوضح هذا الاختبار انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الصحيفتين ونوع الفساد، لان قيم (كاي) لها غير دالة إحصائيا إذ كانت أعلى من (0.05% ).

السؤال الثاني: **" ما اتجاه الصحافة من قضايا الفساد، هل تؤيد الإجراءات المتخذة لمحاربة الفساد، أم تقف موقفا ناقدا لها، أم محايدا؟"**

يلاحظ من الجدول رقم (3) أن الغالبية العظمى للتغطية (97.8%) أشارت إلى أن التغطية الاخبارية وقفت موقفا مؤيد المحاربة الفساد بجميع أنواعه بشكل واضح وصريح، وهذا يدل على التزام الصحيفتين بواجبهن الوطني نحو الدولة ومؤسساتها ومواطنيها. واكبر دليل على ذلك أن فئة معارض جاءت بنسبة صفرية(0.0%) في الصحيفتين.

**جدول رقم (3)**

**اتجاهات صحيفة الرأي تجاه القضايا المتعلقة بالفساد**

| الرتبة | الاتجاه | الصحيفة | | | | المجموع الكلي | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | الرأي | | العرب اليوم | | | |
| | | التكرار | النسبة | التكرار | النسبة | التكرار | النسبة المئوية |
| 1 | مؤيد | 166 | %98.2 | 149 | %97.4 | 315 | %97.8 |
| 2 | معارض | 0 | %0.0 | 0 | %0.0 | 0 | %0.0 |
| 3 | محايد | 3 | %1.8 | 4 | %2.6 | 7 | %2.2 |
| 5 | المجموع الكلي | 169 | %100 | 153 | %100 | 322 | %100 |

وعند المقارنة بين الصحيفتين نجد أن فئة محايد التي تعني حسب رأي الباحث هي " كل نمط صحفي لا يتضح فيه موقف"، حظيت صحيفة العرب اليوم بنسبة أعلى بقليل(2.6%) من صحيفة الرأي. وربما يعود ذلك للسياسة التحريرية للصحيفة حيث يقتضي الآمر التأكد من صحة المعلومات المتعلقة بأنواع الفساد وأشكاله ومرتكبيه وذلك يعود لعدم المساس بالشخوص ومؤسسات الدولة حفاظا على المصلحة العامة حسب رأي الباحث.

السؤال الثالث: **"ما المصادر التي تعتمد عليها الصحف في الكشف عن قضايا الفساد؟"**

يبين الجدول رقم(5) أن خمسي مصادر المعلومات (48.8%) في الصحيفتين الرأي والعرب اليوم كانوا من فئة الكتاب الصحفيين من مستوى المجموع الكلي لمصادر المعلومات التي اعتمدت عليها الصحيفتين في تغطية القضايا المتعلقة بالفساد. أما الثلاثة أخماس المتبقية فقد توزعت على ثلاثة أنواع من المصادر، فئة المندوب الصحفي بنسبة (34.2%)، وفئة وكالة الأنباء الأردنية بترا بنسبة(16.4%)، وحصلت الفئة المسماة بأخرى على نسبة ضئيلة جدا(0.6%)، وأخيرا جاءت فئة وكالات الأنباء العربية والأجنبية بنسبة صفرية (0.0%)؛ وذلك ربما يعود لعدم اهتمام الوكالات العربية والأجنبية بالقضايا الداخلية المحلية المتعلقة بالفساد في الأردن.

**جدول رقم(5)**

**المصادر الصحفية لصحيفتي الرأي والعرب اليوم للموضوعات المتعلقة في قضايا الفساد**

| الرتبة | مصدر المعلومة | الصحيفة | | | | المجموع الكلي | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | الرأي | | العرب اليوم | | | |
| | | التكرار | النسبة | التكرار | النسبة | التكرار | النسبة المئوية |
| 1 | المندوب الصحفي | 54 | %32.0 | 56 | %36.6 | 110 | %34.2 |
| 2 | الكاتب الصحفي | 79 | %46.0 | 79 | %46.7 | 157 | %48.8 |
| 3 | وكالات الأنباء العربية | 0 | %0.0 | 0 | %0.0 | 0 | %0.0 |
| 4 | وكالات الأنباء الأجنبية | 0 | %0.0 | 0 | %0.0 | 0 | %0.0 |
| 5 | وكالة الأنباء الأردنية (بترا) | 35 | %20.7 | 18 | %11.8 | 53 | %16.4 |
| 6 | أخرى | 1 | %0.6 | 1 | %0.7 | 2 | %0.6 |
| المجموع الكلي | | 169 | %100 | 153 | %100 | 322 | %100 |

ولو قارنا بين الصحيفتين الرأي والعرب اليوم لوجدنا أن فئة المندوب الصحفي قد احتلت النسبة الأعلى في صحيفة العرب اليوم وكانت (36.6%)،أما في صحيفة الرأي فقد بلغت (32.0%) بينما جاءت فئة وكالة الأنباء الأردنية بترا في صحيفة العرب اليوم أقل نسبة من صحيفة الرأي حيث جاءت بنسبة (11.8%) ويعود ذلك لاعتماد صحيفة الرأي أكثر على تلك الفئة . وأخيرا جاءت فئة وكالات الأنباء العربية والأجنبية بنسبة صفرية(0.0%) في الصحيفتين وذلك ربما يعود لعدم اهتمام وكالات العربية والأجنبية بالقضايا الداخلية المحلية المتعلقة بالفساد في الأردن.

**جدول رقم (6)**

**مربع كاي لبيان علاقة نوع الصحيفة على مصادر المعلومات التي يعتمد عليها الصحفيون في تغطية الموضوعات المتعلقة بقضايا الفساد**

| مصادر المعلومة | مربع كاي(**chi-square**) | درجة الحرية | الدلالة الإحصائية |
|---|---|---|---|
| جميع أنواع المصادر الصحفية | 4.712 | 3 | 0.194 |

تبين نتائج جدول رقم (6) إلى العلاقة بين مصادر المعلومات والصحيفة التي اعتمدت عليها عينة الدراسة في تغطية موضوعات الفساد وذلك حسب نتائج جدول رقم(5)، حيث بين اختبار مربع كاي أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الصحيفتين الأردنيتين اليوميتين(الرأي) و(العرب اليوم) في المصادر.إذ بلغت قيمة مربع **(chi-square)** (4.712) وعند دلالة إحصائية أعلى من (0.05).

**جدول رقم(7)**

**المصادر الداخلية التي تعتمد عليها صحيفة العرب اليوم في الحصول على المعلومات المتعلقة بقضايا الفساد**

| الرتبة | المصدر الداخلي | الصحيفة | | | | المجموع الكلي | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | الرأي | | العرب اليوم | | | |
| | | التكرار | النسبة | التكرار | النسبة | التكرار | النسبة المئوية |
| 1 | جلالة الملك | 7 | %4.1 | 7 | %4.6 | 14 | %4.3 |
| 2 | رئيس الوزراء | 15 | %8.9 | 7 | %4.6 | 22 | %6.8 |
| 3 | رئيس هيئة مكافحة الفساد | 5 | %3.0 | 5 | %3.3 | 10 | %3.1 |
| 4 | أخرى | 142 | %84.0 | 134 | %87.6 | 276 | %85.7 |
| المجموع الكلي | | 169 | %100 | 153 | %100 | 322 | %100 |

يبين الجدول رقم (7) أن الغالبية العظمى(85.7%) من المصادر الداخلية في صحيفتي الرأي والعرب اليوم كانت لفئة "أخرى" والتي اشتملت على مصادر رسمية وغير رسمية مختلفة (وزراء، نواب، أعيان، أحزاب، مواطنون،) وأن فئة رئيس الوزراء جاءت بنسبة قليلة(6.8%)، ثم تلتها فئة جلالة الملك بنسبة منخفضة(4.3%)، في حين جاء في المرتبة الأخيرة فئة رئيس هيئة مكافحة الفساد بنسبة ضئيلة جدا(3.1%).وعند المقارنة ما بين الصحيفتين الرأي والعرب اليوم عينة الدراسة فقد جاءت فئة "أخرى" في صحيفة العرب اليوم بنسبة أعلى بقليل (87.6%) من صحيفة الرأي والتي كانت (84.0%)،أما فئة رئيس الوزراء في صحيفة العرب اليوم جاءت بنسبة (4.6%) وهي اقل من صحيفة الرأي حيث بلغت نسبة هذه الفئة (8.9%). ويعود ارتفاع نسبة هذه الفئة لاشتمال صحيفة الرأي على العديد من المصادر المختلفة والمواقع الوظيفية لها. أما فئة جلالة الملك وفئة رئيس هيئة مكافحة الفساد فقد جاءت بنسب متساوية تقريبا في الصحيفتين ويعود ذلك لأهمية وحساسية التصريحات التي تدلي بها الفئتين وأيضا لعدم توفر الأدلة والثوابت التي تدين مرتكب الفساد.

**جدول رقم(8)**

**اثر نوع الصحيفة على مصدر المعلومات الداخلي في التغطية الصحفية للموضوعات المتعلقة بالفساد**

| المصدر الداخلي | مربع كاي(chi-square) | درجة الحرية | الدلالة الإحصائية |
|---|---|---|---|
| جميع المصادر الداخلية | 2.352 | 3 | .503 |

توضح نتائج الجدول رقم (8) إلى العلاقة بين الصحيفة والمصدر الداخلي المستخدم لإبراز الموضوعات المتعلقة بالفساد، ويشير اختبار مربع كاي انه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين الصحيفتين (الرأي والعرب اليوم) في المصدر الداخلي. إذ بلغ قيمة مربع كاي (2.352) وهذه قيمة غير دالة إحصائيا إذ كانت أعلى من ( 0.05).

السؤال الرابع: **"ما الأنماط الصحفية المستخدمة في تغطية قضايا الفساد"؟:**

يبين الجدول رقم (9) أن ثلاثة أرباع (74.5%) الأنماط الصحفية في الصحيفتين الرأي والعرب اليوم كانت لفئة الخبر الصحفي وذلك يعود إلى غلبة طابع السرد ونقل الوقائع وإيصالها فقد أظهرت النتائج سيادة وتفوق الخبر الصحفي في النشر حول القضايا المتعلقة في الفساد في صحيفتي الرأي والعرب اليوم.أما الربع المتبقي فقد توزع بين الفئات الأخرى حيث حازت فئة المقال على النسبة الأعلى (19.9%)، تلتها فئة الحديث الصحفي بنسبة(2.2%)، ثم التقرير الإخباري بنسبة(1.9%)، وتساوي نسب فئتي الافتتاحية ورسائل إلى المحرر بنسبة (0.6%)، بينما جاءت فئة الكاريكاتير بنسبة منخفضة بلغت(0.3%) وبالرغم من أهمية فئتي التحقيق الصحفي والصور في الكشف عن قضايا الفساد إلا أنها جاءت بنسبة صفرية(0.0%).

**جدول رقم(9)**

**الأنماط الصحفية لصحيفتي الرأي والعرب اليوم للموضوعات المتعلقة في قضايا الفساد**

| الرتبة | النمط الصحفي | الصحيفة | | | | المجموع الكلي | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | الرأي | | العرب اليوم | | | |
| | | التكرار | النسبة | التكرار | النسبة | التكرار | النسبة المئوية |
| 1 | الافتتاحية | 2 | %1.2 | 0 | %0.0 | 2 | %0.6 |
| 2 | الخبر | 123 | %72.8 | 117 | %76.5 | 240 | %74.5 |
| 3 | التقرير الإخباري | 6 | %3.6 | 0 | %0.0 | 6 | %1.9 |
| 4 | التحقيق الصحفي | 0 | %0.0 | 0 | %0.0 | 0 | %0.0 |
| 5 | المقالات | 34 | %20.1 | 30 | %19.6 | 64 | %19.9 |
| 6 | الحديث الصحفي | 2 | %1.2 | 5 | %3.3 | 7 | %2.2 |
| 7 | صور | 0 | %0.0 | 0 | %0.0 | 0 | %0.0 |
| 8 | كاريكاتير | 1 | %0.6 | 0 | %0.0 | 1 | %0.3 |
| 9 | رسائل إلى المحرر | 1 | %0.6 | 1 | %0.7 | 1 | %0.6 |
| المجموع الكلي | | 169 | %100 | 153 | %100 | 322 | %100 |

وعند المقارنة بين الصحيفتين الرأي والعرب اليوم عينة الدراسة جاءت فئة الخبر في صحيفة العرب اليوم بنسبة(76.5%) وهي أعلى من نسبة صحيفة الرأي حيث بلغت(72.8%). وجاءت نسبة فئة التقرير الإخباري في صحيفة العرب اليوم بنسبة صفرية بينما في صحيفة الرأي (3.6%)، وفي صحيفة العرب اليوم جاءت فئة الافتتاحية بالقيمة الصفرية(0.0%)، إلا أنها جاءت في صحيفة الرأي بنسبة (1.2%). أما فيما يتعلق بفئة الحديث الصحفي بلغت نسبتها في صحيفة العرب اليوم (3.3%)، بينما في صحيفة الرأي فقد بلغت (1.2%). وقد لاحظ الباحث من خلال نتائج التحليل التنوع في استخدام الأنماط الصحفية المستخدمة في الكشف عن قضايا الفساد في صحيفة الرأي أكثر منها بشكل قليل في صحيفة العرب اليوم.

**جدول رقم(10)**

**مربع كاي لبيان علاقة نوع الصحيفة و الأنماط الصحفية المستخدمة في التغطية الصحفية للموضوعات المتعلقة بالفساد**

| الأنماط الصحفية | مربع كاي(chi-square) | درجة الحرية | الدلالة الإحصائية |
|---|---|---|---|
| جميع الأنماط الصحفية | 9.915 | 6 | .128 |

تشير نتائج الجدول رقم (10) إلى العلاقة بين الأنماط الصحفية المستخدمة في التغطية الصحفية للموضوعات المتعلقة بالفساد والصحيفة،وتشير نتائج اختبار مربع كاي انه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين الصحيفتين (الرأي والعرب اليوم) في الأنماط الصحفية.إذ بلغ قيمة مربع كاي (9.915) وهذه قيمة غير دالة إحصائيا إذ كانت أعلى من( 0.05).

السؤال الخامس: **"ما موقع موضوعات الفساد من صفحات الصحف المدروسة"؟:**

يوضح جدول رقم(11) أن ثلثي (63.4%) المواضيع المتعلقة بالفساد تم نشرها في الصفحات الداخلية لصحيفتي الرأي والعرب اليوم عينة الدراسة، تلتها الصفحة الأولى بما يزيد عن الخمس (23.9%)، بينما جاءت الصفحة الثانية في المرتبة الثالثة وبنسبة(9.9%)، وأخيرا جاءت الصفح الأخيرة بنسبة منخفضة (2.8%).إن ظهور القدر الأكبر من قضايا الفساد في الصفحات الداخلية بنسبة مرتفعة مقارنة مع نسبة ما نشر على الصفحة الأولى يدل على ضعف اهتمام عينة الدراسة في إبراز القضايا المتعلقة بالفساد.

**جدول رقم(11)**
**موقع النشر لإبراز قضايا الفساد لكل واحدة من الصحف الأردنية من حيث موقع النشر**

| الرتبة | موقع النشر | الصحيفة: الرأي | | الصحيفة: العرب اليوم | | المجموع الكلي | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | التكرار | النسبة | التكرار | النسبة | التكرار | النسبة المئوية |
| 1 | الصفحة الأولى | 38 | %22.5 | 39 | %25.5 | 77 | %23.9 |
| 2 | الصفحة الثانية | 21 | %12.4 | 11 | %7.2 | 32 | %9.9 |
| 3 | الصفحات الداخلية الأخرى | 102 | %60.4 | 102 | %66.7 | 204 | %63.4 |
| 4 | الصفحة الأخيرة | 8 | %4.7 | 1 | %0.7 | 9 | %2.8 |
| المجموع الكلي | | 169 | %100 | 153 | %100 | 322 | %100 |

وبمقارنة صحيفة العرب اليوم مع صحيفة الرأي يوضح الجدول أن فئة الصفحة الثانية في صحيفة العرب اليوم حظيت بنسبة (7.2%) وهي منخفضة بالنسبة لما جاءت به صحيفة الرأي حيث بلغت النسبة فيها(12.4%)، وتظهر النتائج فرقا واضحا بنسبة فئة الصفحة الأخيرة حيث بلغت في صحيفة الرأي (4.7%) وهي قيمة مرتفعة مقارنة مع صحيفة العرب اليوم التي بلغت نسبتها(0.7%). بينما جاءت فئتي الصفحة الأولى والصفحات الداخلية الأخرى في الصحيفتين متقاربة بشكل نسبي.

**جدول رقم(12)**

**أثر نوع الصحيفة على موقع النشر المستخدم في التغطية الصحفية للموضوعات المتعلقة بالفساد**

| موقع النشر | مربع كاي(chi-square) | درجة الحرية | الدلالة الإحصائية |
|---|---|---|---|
| موقع النشر في الصحيفة | 7.807 | 3 | .050 |

تشير نتائج الجدول رقم (12) إلى العلاقة بين الصحيفة وموقع النشر المستخدم لإبراز الموضوعات المتعلقة بالفساد، ويوضح اختبار مربع كاي انه توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين الصحيفتين (الرأي والعرب اليوم) في الأنماط الصحفية.إذ بلغ قيمة مربع كاي (chi-square) (9.915) وهذه قيمة دالة إحصائيا إذ كانت اقل من ( 0.05).

**جدول رقم(13)**
**طرق وأساليب التعبير عن الدعوة لمحاربة الفساد في صحيفة العرب اليوم والرأي**

| الرتبة | دعوات لمحاربة الفساد | الصحيفة | | | | المجموع الكلي | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | الرأي | | العرب اليوم | | | |
| | | التكرار | النسبة | التكرار | النسبة | التكرار | النسبة المئوية |
| 1 | تصريحات وتعليقات | 70 | %41.4 | 54 | %35.3 | 124 | %38.5 |
| 2 | مسيرات ومظاهرات | 41 | %24.3 | 56 | %36.6 | 97 | %30.1 |
| 3 | مؤتمرات وندوات | 28 | %16.6 | 11 | %7.2 | 39 | %12.1 |
| 4 | محاضرات ودروس | 4 | %2.4 | 2 | %1.3 | 6 | %1.9 |
| 5 | تحليلات وآراء | 26 | %15.4 | 30 | %19.6 | 56 | %17.4 |
| المجموع الكلي | | 169 | %100 | 153 | %100 | 322 | %100 |

يوضح جدول رقم (13) إن خمسي (38.5%) طرق وأساليب التعبير عن الدعوة لمحاربة الفساد في الصحيفتين الرأي والعرب اليوم جاءت لفئة تصريحات وتعليقات، ويعود سبب ذلك ربما إلى تركيز الصحيفتين بنقل كل ما يتم ذكره حول القضايا المتعلقة بمحاربة الفساد، في حين أن ما يقرب الثلث (30.1%) جاءت بالمرتبة الثانية لفئة (مسيرات ومظاهرات)،وان ما يقرب الخمس(17.4%) لفئة تحليلات وآراء، بينما تلتها فئة مؤتمرات وندوات وبنسبة(12.1%)، وجاءت في المرتبة الأخيرة فئة محاضرات ودروس وبنسبة ضئيلة جدا بلغت(1.9%). وعند المقارنة بين الصحيفتين نجد ان نسبة التصريحات والتعليقات في صحيفة الرأي (41.4%) كانت أعلى من نسبة صحيفة العرب اليوم والتي بلغت(35.3%)، في حين فئة مسيرات ومظاهرات في صحيفة العرب اليوم(36.6%) أعلى منها في صحيفة الرأي حيث بلغت (24.3%) وربما يعود ذلك الى ان صحيفة العرب اليوم تعتبر صحيفة مستقلة، ويتضح ذلك من خلال فئة تحليلات واراء التي جاءت أيضا في صحيفة العرب اليوم بنسبة(19.6%) ودروس وهي أعلى منها في صحيفة الرأي حيث حظيت بنسبة(15.4%).وأخيرا عند مقارنة فئتي مؤتمرات وندوات ومحاضرات ودروس جاءت النسبة الأعلى لصحيفة الرأي حيث بلغت النسب (16.6%) و(2.4%) على التوالي بينما بغلت نسب نفس الفئتين في صحيفة العرب اليوم (7.2%) و(1.3%).ويتضح من ذلك أن صحيفة العرب اليوم كانت نسبها اعلى في فئات التحليلات والاراء والمسيرات والمظاهرات، في حين جاءت نسب التصريحات والتعليقات والمؤتمرات والندوات أعلى في جريدة الرأي، ويعود ذلك ربما الى سياسة للصحيفتين في طرق التعبير عن الدعوة لمحاربة الفساد.

**جدول رقم(14)**

**مربع كاي لبيان العلاقة بين نوع الصحيفة وأساليب الدعوات لمحاربة الفساد التغطية الصحفية للموضوعات المتعلقة بالفساد**

| دعوات لمحاربة الفساد | مربع كاي(chi-square) | درجة الحرية | الدلالة الإحصائية |
|---|---|---|---|
| جميع أساليب الدعوة لمحاربة الفساد | 11.981 | 4 | .017 |

تشير نتائج الجدول رقم (14) إلى العلاقة بين الصحيفة والدعوات والأساليب لمحاربة الفساد، ويوضح اختبار مربع كاي أنه توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين الصحيفتين (الرأي والعرب اليوم) في الدعوات لمحاربة الفساد والصحيفة. إذ بلغ قيمة مربع كاي (chi-square) (11.981) وهذه قيمة دالة إحصائيا إذ كانت أقل من( 0.05).

**جدول رقم(15)**
**مرتكب الفساد في صحيفة العرب اليوم والرأي**

| الرتبة | دعوات لمحاربة الفساد | الصحيفة | | | | المجموع الكلي | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | الرأي | | العرب اليوم | | | |
| | | التكرار | النسبة | التكرار | النسبة | التكرار | النسبة المئوية |
| 1 | فساد القمة | 3 | %1.3 | 7 | %4.6 | 10 | %2.7 |
| 2 | فساد على مستوى البرلمان والمؤسسات السياسية | 82 | %47.8 | 71 | %46.4 | 153 | %47.2 |
| 3 | فساد على مستوى متوسط ومتدني | 88 | %50.9 | 74 | %48.4 | 162 | %50.1 |
| المجموع الكلي | | 173 | %100 | 153 | %100 | 326 | %100 |

تشير بيانات الجدول رقم (15) إلى أن نصف (50.1%) مرتكبي الفساد حسب المستوى الوظيفي كانوا على مستوى متوسط ومتدني من الهرم الوظيفي،ويعلل ذلك إلى أن هذه الفئة تعتبر الأكبر حجما في الدولة، أما النصف الآخر(47.2%) من مرتكبي الفساد جاءت لفئة مستوى البرلمان والمؤسسات السياسية، ويعكس ذلك الحس الوطني التي تتمتع به عينة الدراسة من حيث الكشف عن مرتكبي الفساد مهما كان موقعهم الوظيفي. وأخيرا جاءت فئة فساد القمة بنسبة ضئيلة جدا مقارنة مع الفئتين السابقتين حيث بلغت نسبتها(1.3%). وتكشف المقارنة بين الصحيفتين عن وجود فروقات طفيفة كما تشير بيانات الجدول اعلاه الى ان فئة الفساد على مستوى متوسط ومتدني جاءت بنسبة(48.4%) بينما في الرأي بلغت(50.9%)، تلاها فئة الفساد على مستوى البرلمان والمؤسسات السياسية حيث جاءت في صحيفة العرب اليوم بنسبة(46.4%)بينما جاءت في صحيفة الرأي نسبتها(47.8%)، وأخيرا فئة فساد القمة بنسبة منخفضة جدا مقارنة مع الفئتين السابقتين حيث بلغت نسبتها(4.6%) في العرب اليوم و(1.3%) في صحيفة الرأي.

**جدول رقم(16)**

**مربع كاي (chi-square) لبيان مرتكب الفساد في التغطية الصحفية**

| مرتكب الفساد | مربع كاي(chi-square) | درجة الحرية | الدلالة الإحصائية |
|---|---|---|---|
| جميع المستويات | 8.162 | 5 | .148 |

تشير نتائج الجدول رقم (16) إلى العلاقة بين مرتكب الفساد في التغطية الصحيفة ونوع الصحيفة، حيث تم استخدام اختبار مربع كاي (chi-square) ويوضح هذا الاختبار أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين الصحيفتين (الرأي والعرب اليوم) حسب مرتكب والصحيفة. إذ بلغ قيمة مربع كاي (chi-square) (8.162) وهذه قيمة غير دالة إحصائيا إذ كانت أعلى من ( 0.05) والجدول أعلاه يوضح ذلك.

**جدول رقم(17)**
**طبيعة الفساد في صحيفتي الرأي والعرب اليوم**

| الرتبة | طبيعة الفساد | الصحيفة | | | | المجموع الكلي | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | الرأي | | العرب اليوم | | | |
| | | التكرار | النسبة | التكرار | النسبة | التكرار | النسبة المئوية |
| 1 | الانحرافات التنظيمية | 5 | %3.0 | 1 | %0.7 | 6 | %1.9 |
| 2 | الانحرافات الجنائية | 6 | %3.6 | 9 | %5.9 | 15 | %4.7 |
| 3 | لانحرافات السلوكية | 6 | %3.6 | 0 | %0.0 | 6 | %1.9 |
| 4 | الانحرافات المالية | 15 | %8.9 | 7 | %4.6 | 22 | %6.8 |
| 5 | سوء استخدام السلطة | 8 | %4.7 | 2 | %1.3 | 10 | %3.1 |
| 6 | التهرب الضريبي | 1 | %0.6 | 1 | %0.7 | 72 | %0.6 |
| 7 | الاتجار بالمخدرات | 3 | %1.6 | 2 | %1.3 | 5 | %1.6 |
| 8 | غسيل الأموال | 1 | %0.6 | 0 | %0.0 | 1 | %0.3 |
| 9 | الاتجار بالبشر | 2 | %1.2 | 0 | %0.0 | 2 | %0.6 |
| 10 | أكثر من نوع | 122 | %72.2 | 131 | 85.6 | 253 | %78.6 |
| المجموع الكلي | | 169 | %100 | 153 | %100 | 322 | %100 |

تشير نتائج الجدول رقم(17) إلى أن صحف الدراسة ممثلة بصحيفتي الرأي والعرب اليوم ركزت على نشر الفساد بشكل عام دون تحديد لطبيعة الفساد، شكله، أو صورته حيث أن ما يقرب ثلاثة أرباع(78.6%) المواد المنشورة جاءت لفئة أكثر من نوع، في حين تلتها الانحرافات المالية بنسبة قليلة(6.8%) والتي تتعلق بصفة رئيسية بمخلفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي في الدولة ومؤسساتها، ثم جاءت الانحرافات الجنائية المتعلقة بالمخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية في المؤسسة والدولة والانحرافات السلوكية والمتعلقة بمسلك الشخص وتصرفه بنسبة متساوية بلغت(4.7%)، تلتها سوء استخدام السلطة المتعلقة باستغلال السلطة المخولة للشخص بموجب منصبه بنسبة منخفضة بلغت(3.1%)،تلتها الانحرافات التنظيمية والانحرافات السلوكية بنسبة متساوية بلغت(1.9%)، ثم تلتها الاتجار بالمخدرات بنسبة (1.6%)، تلتها الاتجار بالبشر والتهرب الضريبي بنسبة ضئيلة مقدارها (0.6%)، وجاء في المرتبة الأخيرة غسيل الأموال بنسبة ضئيلة جدا(0.3%). وعند المقارنة بين الصحيفتين عينة الدراسة الرأي والعرب اليوم أشارت النتائج أن ما يزيد على الثلثين (72.2%) من المواد المنشوره في صحيفة الرأي بينما بلغت في العرب اليوم(85.6%). كما تكشف الدراسة عن وجود فروقات لصحيفة الرأي في تحديد طبيعة الفساد حيث بلغت فئة الانحرافات التنظيمية(3.0%) في صحيقة الرأي، بينما بلغت ما نسبته(0.7%) في العرب اليوم، ثم جاءت فئة الانحرافات المالية بنسبة(8.9%)في صحيفة الرأي، بينما بلغت في صحيفة العرب اليوم (4.6%)، ويلاحظ وجود فارق ملحوظ في فئة الانحرافات السلوكية حيث بلغت في صحيفة الرأي نسبة(3.6%)، بينما في صحيفة العرب اليوم كانت بنسبة صفرية(0.0%)، أم فئة الانحرافات الجنائية في صحيفة الرأي بلغت (3.6%) وهي أقل منها في صحيفة العرب اليوم حيث بلغت نسبة(5.9%).ثم فئة سوء استخدام السلطة التي بلغت في صحيفة الرأي (4.7%)، وفي صحيفة العرب اليوم(1.3%)،أما فئتي التهرب الضريبي والاتجار بالمخدرات فكانت النسبة متقاربة بين الصحيفتين حيث حظيت الرأي بنسبة(0.6%)و(1.6%) على التوالي بينما في العرب اليوم (0.7%)و(1.3%) على التوالي.وأخيرا أشارت النتائج إلى أن فئتي غسيل الأموال والاتجار بالبشر في صحيفة العرب اليوم جاءت بنسبة صفرية(0.0%)، بينما في صحيفة الرأي جاءت بنسب منخفضة حيث بلغت (0.6%) لغسيل الأموال و(1.2%) للاتجار بالبشر، وهذا يؤكد أن الصحيفتين قد تناولن القضايا المتعلقة بالفساد دون تحديد لطبيعته و اقتصر تناولهما على ذكر طبيعة الفساد دون تحديد طبيعته ونوعه أو أي صوره من صوره وهذا ربما يعود إلى تشابك فئات طبيعة الفساد.

**جدول رقم(18)**

**مربع كاي لبيان علاقة نوع الصحيفة و طبيعة الفساد**

| طبيعة الفساد | مربع كاي(chi-square) | درجة الحرية | الدلالة الإحصائية |
|---|---|---|---|
| كل صور الفساد | 18.547 | 9 | .029 |

تشير نتائج الجدول(18) إلى العلاقة في أثر نوع الصحيفة على طبيعة الفساد ، حيث تم استخدام اختبار مربع كاي (chi-square) ويوضح هذا الاختبار انه توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين الصحيفتين (الرأي والعرب اليوم) وطبيعة الفساد.إذ بلغ قيمة مربع كاي (chi-square) (18.547) وهذه قيمة دالة إحصائيا إذ كانت اقل من ( 0.05) والجدول أعلاه يوضح ذلك.

**" هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية حول حجم التغطية الصحفية لظاهرة الفساد بحسب ملكية الصحيفة( حكومية، خاصة)؟":**

جدول رقم (19)

حجم التغطية الصحفية لظاهرة الفساد بحسب ملكية الصحيفة( حكومية، خاصة)

| الرقم | الصحيفة | التكرار | النسبة |
|---|---|---|---|
| 1 | الرأي | 169 | %52.4 |
| 2 | العرب اليوم | 153 | %47.6 |
| المجموع | | 322 | %100 |

تشير بيانات الجدول رقم(19) إلى أن أكثر من نصف التغطية بقليل (52.4%) كانت لصحيفة الرأي حول قضايا الفساد، بينما أقل من نصف التغطية (47.6%) لصحيفة العرب اليوم، الآمر الذي يوضح تفوق صحيفة الرأي في معدل الاهتمام الكمي بقضايا الفساد وربما يعود ذلك أيضا إلى ملكية الصحيفة. كما ويعكس هذا بالنسبة لعينة الدراسة ان اهتمام صحيفتي الرأي والعرب اليوم لا يعكس الواقع الفعلي لحجم قضايا الفساد.

## النتائج والتوصيات

يتضمن القسم النهائي من الفصل الخامس أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة التي تتعلق بتغطية الصحافة الأردنية اليومية متمثلة بصحيفتي (الرأي والعرب اليوم) لقضايا الفساد لعام 2011، كما يتضمن هذا القسم أهم التوصيات التي يقترح الباحث الأخذ بها لمحاربة هذه القضية.

### أولا: أهم النتائج:

1- جاء اهتمام صحف الدراسة بقضايا الفساد منخفضا نسبيا بصفة عامة، ومن خلال فحص وتحليل (92) عددا لصحيفتي الرأي والعرب اليوم وبواقع (46) عددا لكل صحيفة على مدى عام كامل من تاريخ 2011/1/1، ولغاية 2011/12/31، حيث لم تتجاوز عدد مرات الطرح للقضايا المتعلقة بوقائع الفساد عن "322" مادة بالصحيفتين وهذا بدوره لا يعكس الواقع الفعلي لحجم هذه القضايا.

2- وجود تباين كمي بين صحيفتي الرأي والعرب اليوم، حيث جاءت صحيفة الرأي أكثر اهتماما على المستوى الكمي في التعبير عن وقائع الفساد، فجاء معدل التكرار حول هذه القضايا (169) وبنسبة (47.6%). بينما جاء معدل التكرار حول قضايا الفساد في صحيفة العرب اليوم(153) وبنسبة(43.0%) الأمر الذي يوضح تفوق الرأي في معدل الاهتمام الكمي بقضايا الفساد في فترة الدراسة.

3- تناولت الصحف الدراسة قضايا الفساد بشكل عام دون تحديد لنوع معين خلال فترة الدراسة بنسبة (55.2%) تلاها الفساد الإداري بنسبة (25.5%) ثم الفساد السياسي وبنسبة(10.9%)، بينما جاء الفساد الاقتصادي بنسبة (8.4%).

4- الاعتماد على الكتاب الصحفيين بالمقام الأول لنشر قضايا الفساد في صحف عينة الدراسة بنسبة (48.8%) ثم المندوبين الصحفيين بنسبة (34.2%)، بينما تراجعت مساهمة وكالة الأنباء الأردنية بترا بنسبة(16.4%)،ثم فئة أخرى التي لم تتجاوز نسبة (0.6%)، بينما لم يلاحظ وجود أي مادة من وكالات الأنباء العربية والعالمية على حد سواء وذلك بنسبة صفرية(0.0%).

5- حصلت فئة "أخرى" من المصادر الداخلية "الرسمية" في مصدر الحصول على المعلومات على أعلى نسبة(85.7%) بينما تراجع إلى حد كبير ظهور مصادر رسمية كفئة جلالة الملك، ورئيس الوزراء، ورئيس هيئة مكافحة الفساد، حيث لم تتجاوز نسبة أعلى مصدر منها (6.8%) الأمر الذي يعكس عدم السعي لبيان الوقائع والملابسات التي شابت تلك القضايا.

6- بلغت نسبة مرتكبي الفساد على مستوى متوسط ومتدني ومستوى البرلمان والمؤسسات السياسية النصف تقريبا (50.1%)و(47.2%) على التوالي، في حين لم تتجاوز نسبة مساهمة فئة القمة في ارتكاب الفساد في الصحف الأردنية نسبة (2.7%).

7- سيادة استخدام قالب "الخبر الصحفي" في النشر حول قضايا الفساد في الصحيفتين، فقد بلغت نسبة استخدام هذا النمط (74.5%)، ثم جاء بعدها نمط المقالات بنسبة بلغت(19.9%)، بينما لم يلاحظ استخدام الأنماط الصحفية الأخرى في تغطية وقائع الفساد( كالتحقيق والحديث الصحفي والتقرير الإخباري والافتتاحيات) حيث لم يتجاوز مساهمة أعلى نمط فيها(2.2%) وهذا يدل على غلبة طابع نقل الوقائع وإيصالها في تغطية الوقائع المختلفة لقضايا الفساد على الرغم من أهمية الأنماط الأخرى في الكشف عن قضايا الفساد أو تأييدها أو دفع اتهام.

8- انخفاض معدل اهتمام الصحيفتين (الرأي والعرب اليوم) بقضايا الفساد وذلك من خلال الموقع على الصحيفة الذي يعكس ذلك، حيث أن القدر الأكبر من هذه القضايا قد ظهر على الصفحات الداخلية بنسبة (63.4%)، في حين لم يتجاوز تناول هذه القضايا على الصفحات الأولى والأخيرة نسبة (23.9%) و (2.8%) على التوالي؛ مما يوضح ضعف اهتمامها في إبراز القضايا المتعلقة بالفساد.

9- عدم اهتمام صحف عينة الدراسة بتفاصيل وأنواع قضايا الفساد المطروحة في صفحاتها وإنما تكتفي بذكرها بشكل عام دون تدقيق وتحليل، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن فئة أكثر من نوع حظيت بأعلى نسبة (78.6%)، في حين تراجع إلى حد كبير ظهور صور أخرى مثل الانحرافات المالية بنسبة بلغت (6.8%)، تلاها الانحرافات الجنائية بنسبة (4.7%)، ثم سوء استخدام السلطة بنسبة (3.1%)، وتراجعت الصور الأخرى حيث لم تتجاوز أعلى منها نسبة(1.9%).

10- أشـارت نتـائج التحليـل أن مـا نـسبته (38.5%) قـد ركـز علـى التـصريحات للمـسئولين والتعليقات من الكتاب الصحفيين أو القراء لمحاربة الفساد، ثم جاء تركيز عينة الدراسة ممثلة بـصحيفتي الـرأي والعـرب اليـوم علـى المسيرات والمظـاهرات التـي اجتاحـت المملكـة والتـي كانت تطالب بمحاربـة الفساد وبنسبة (30.1%)، بينمـا تراجعت فئـة تحليلات وآراء لقضايا الفساد وكيفية محاربتـه إلـى نـسبة بلغت (17.4%)، بينمـا جـاءت الـدعوة لمحاربـة الفساد مـن خـلال المـؤتمرات والنـدوات بنـسبة (12.1%)،كمـا وتراجـع إلـى حـد كبيـر الـدعوة مـن خـلال المحاضرات والدروس لمواجهـة هذه القضية بنسبة متدنيـة جدا بلغت (1.9%)؛ وهذا يؤكد علـى غالبة طابع السرد والنقل وغياب التحليل والمؤتمرات والدروس التي بدورها تعمل علـى توعيـة المجتمـع بحجـم قـضايا الفـساد وتـسهم فـي تعزيـز قـيم النزاهـة والـشفافية لـدى أفـراد المجتمع.

**ثانيا: التوصيات**

1- تحريك المجتمع بشكل عام، والقطاع الطلابي بشكل خاص نحو التغيير، من خلال إيجاد وسائل إعلامية مؤثرة من صنع هذا القطاع لتكون ذات تأثير كبير وتسهم في تعزيز قيم النزاهة والشفافية لدى المجتمع وهذه الفئة، إضافة إلى إدخال مفاهيم محاربة الفساد ومكافحته، والإصلاح والتنمية في المناهج المدرسية والجامعية.
2- التوعية المستمرة بمخاطر الفساد وأشكاله وتداعياته السلبية على برامج التنمية من خلال وسائل الإعلام بشكل عام والصحافة بشكل خاص، وذلك بنشر قضايا الفساد وتوضيح طرقه وأساليبه بهدف اجتثاث جذوره من منابتها لإحلال الإصلاح.
3- ضرورة تفعيل دور الصحافة لحماية المجتمع وصيانته من الفساد وإساءة استخدام السلطة؛ لأنها تعتبر الوسيلة التي تمكن الجمهور والمجتمع من الاطلاع على خفايا الأمور وبالتالي محاسبة الحكومات والمؤسسات التي تسئ للمجتمع، كما أن الصحافة بذلك تكون حلقة الوصل بين الجمهور والحكومة.
4- الاهتمام بالأنماط الصحفية الاستقصائية والتحقيقية لقضايا الفساد في الصحف الأردنية، وعدم الاكتفاء بالنقل، إضافة إلى تدريب صحفيين يكونوا متخصصين في مثل هذه الأنماط بهدف بناء قدراتهم لمكافحة الفساد وتغطيته القضايا الأخرى التي تتعلق به.
5- العمل على إيجاد غرفة عمليات خاصة في الصحف الأردنية والمؤسسات والمنظمات التي تحارب الفساد، يكون هدفها الكشف عن هذه القضايا ومتابعتها أولا بأول واطلاع المواطنين والحكومة عليها وذلك لتعزيز الشفافية، كما أن نشر مثل هذه القضايا يعمل على إشهار الفاسدين ومعرفتهم ليكونوا عبرة لمن تسول له نفسه ارتكاب إحدى قضايا الفساد وتردعهم عنها.
6- اهتمام الصحافة بتغطية مواطن الفساد بجميع أشكاله وصوره بما في ذلك الفساد السياسي، والإداري، والاقتصادي، مما يضمن شعور الفرد وإحساسه بالمساواة وتكافؤ الفرص والعدالة ومحاربة الواسطة والمحسوبية والاعتداء على حقوق الغير والمال العام.
7- ضرورة ضمان حق حرية الرأي والتعبير للمؤسسات الصحفية، وذلك ضمن المسئولية الاجتماعية وأخلاقيات الإعلام ومواثيق الشرف الصحفية، إضافة إلى تفعيل منظومة القوانين والتشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد.

**8-** عقد المؤتمرات، والندوات، وورش العمل، وجلسات الحوار، بين المسئول، والمواطن والصحفي، يكون هدفها التوعية بمخاطر الفساد وكيفية محاربته، وتعزيز منظومة الوعي والقيم الأخلاقية والإنسانية والسياسية لديهم.

**9-** إنشاء مكاتب ارتباط لهيئة مكافحة الفساد في جميع محافظات المملكة، حيث أن وجود مثل هذه المكاتب يشكل رادعا لكل من يحاول ارتكاب أي نوع من أنواع الفساد بكل أشكال وصوره وذلك من خلال سهولة وسرعة الوصول لها.

10- المحاكمة العلانية لمرتكبي الفساد بكل أشكاله ومهما كان موقعه الوظيفي، وذلك لتحقيق مبدأ المساواة ولترسيخ مفاهيم النزاهة والشفافية، وجعلهم عبرة لغيرهم.

# قائمة المراجع

**أولا :الكتب السماوية:**

- القران الكريم
- الكتاب المقدس

**ثانيا: المراجع العربية:**


1- إبراهيم، إسماعيل.2000م. **فن التحرير الصحفي بين النظرية والتطبيق**. دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة.

2- ابن منظور، بن مكرم جمال الدين.1960م. **معجم لسان العرب**. دار صادر، بيروت.

3- أبو حمود، حسن.2008. الفساد ومنكساته الاقتصادية والاجتماعية. **مجلة جامعة دمشق**،المجلد 18، العدد الأول.

4- أبو أصبع، صالح.1995م . **الاتصال والإعلام في المجتمعات المعاصرة**. دار آرام للدراسات والنشر.

5- أبو زيد، فاروق، 2007م. **الإعلام والسلطة وسلطة الإعلام**. عالم الكتب، القاهرة.

6- أبو سويلم، أحمد.2010م . **مكافحة الفساد**. مطبعة دار الفكر، عمان.

7- أبو عرجه، تيسير. 2000م. **دراسات في الصحافة العربية**. دار مجدلاوي للطباعة والنشر، عمان.

8- أبو عرجه، تيسير.1996م. الصحافة الأردنية المعاصرة دراسة في نشأتها وتطورها، **مجلة البصائر**،جامعة البنات الأردنية،المجلد الأول، العدد الأول.

9- أبو عرقوب، إبراهيم. 1993م **. الاتصال الإنساني ودوره في التفاعل الاجتماعي**. دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان. الأردن.

10- أبو نوار، معن. 1992م. **في الديمقراطية الحديثة**. دار الفكر،عمان.

11- آن اليوت، كيمبرلي. 2008م. **الفساد والاقتصاد العالمي.** (ترجمة: محمد جمال إمام). الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

12- بد، وزملاؤه.1992م. **تحليل مضمون الإعلام**. (ترجمة: محمد الجوهر). قدسية للنشر، اربد.

13- بدر الدين، إكرام.1993**.** ظاهرة الفساد السياسي. **مجلة الفكر العربي**،المجلد 25

14- البشري، محمد.2007م . **الفساد والجريمة المنظمة**. مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض.

15- بعلبكي، منير. 2006م .**قاموس المورد**. دار العلم للملايين، بيروت.

16- جاسم، عزيز السيد. 1985م. **مبادئ الصحافة في عالم المتغيرات**. دار الأفاق العربية، بغداد .

17- الجر، خليل.1973. **المعجم العربي الحديث**. باريس، مكتب لاوس.

18- الجرد، هيام.2004. **المد والجزر بين السرية المصرفية وتبييض الأموال، دراسة مقارنة للقوانين التي تحكم السرية المصرفية وتبييض الأموال**. ط1، منشورات الحلبي، بيروت.

19- الجيوسي، عبدالله.2005. **الفساد(مفهومه وأسبابه وأنواعه وسبل القضاء عليه**. سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد 20، العدد 5.

20- حجي، شكري.2002م. **الأدب في الصحافة الأردنية في عهد الإمارة**. وزارة الثقافة، عمان.

21- حداد، نبيل.2002م. **فن الكتابة الصحفية**. دار الكندي، اربد.

22- حساني، رقية.2010م. **الفساد الاقتصادي وأبعاده وانعكاساته على النمو**. مجلة العلوم الانسانية، العدد 20.

23- الحسين، قصي.1997م. **الفساد والسلطة**. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت.

24- الحسين، قصي. 2009م . **أركولوجية الفساد والسلطة في النصوص الأدبية والمدونات العربية القديمة**. دار مكتبة الهلال، بيروت.

25- حسين، سمير . 1995م . **بحوث الإعلام**. عالم الكتب، القاهرة.

26- حماد، نعيم. **تطور الصحافة الأردنية 1967-1987**. رسالة ماجستير منشورة، جامعة القاهرة، 1992.

27- حمادة، بسيوني إبراهيم . 2008م . آراء **في الصحافة والسياسة والمجتمع**. عالم الكتب، القاهرة .

28- الحمش، منير. 2006م . **الاقتصاد السياسي**. اتحاد الكتاب العرب، دمشق.

29- الحيزان، محمد. 1998م . **البحوث الإعلامية: أسسها، أساليبها، مجالاتها**. مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض.

30- الخصاونة، إبراهيم.2011.حرية الصحافة الأردنية في ظل عودة الحياة النيابية بعصر العولمة 1989-2008.**مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب**،المجلد8،العدد1، 317-362.

31- خير الدين، محمد.1981م. **العلوم السلوكية: المبادئ والتصنيف**. مكتبة عين شمس، القاهرة.

**32-** خير الله، داوود.2004. الفساد كظاهرة عالمية واليات ضبطها. **المستقبل العربي.**

33- الرازي،محمد بن أبي بكر.1983. **مختار الصحاح**. الكويت، دار الرسالة.

34- درويش، محمد احمد.2010م . **الفساد- مصادره- نتائجه- مكافحته**. عالم الكتاب، الأردن .

35- ربيع، عبد الجواد .2005م. **فن الخبر الصحفي**. دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة.

36-روو، وليم. 1989م.**الصحافة العربية، الإعلام الإخباري وعجلة السياسة في العالم العربي**. (ترجمة موسى الكيلاني). الدار الأهلية، عمان.

37- ريمون، غوش. 2008م. **الفلسفة السياسية في العهد السقراطي**. دار الساقي، بيروت.

38- الزيادات،عادل و العرموطي، مازن.1989. **البيئة القانونية للصحافة في المملكة الأردنية الهاشمية.**دراسات المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا، المجلد6،العدد3، 267-298.

39- زين العابدين، محمد بن أبي بكر الرازي. 1994م . **مختار الصحاح**. مؤسسة الرسالة، بيروت.

40- السكارنة، بلال.2011م. **الفساد الإداري**. دار وائل للنشر، عمان.

41- سلمان، المطران بولس. 1989م. **خمسة أعوام في شرقي الأردن**. الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان.

42- الشريف، محمود. 2004م. **رؤى حول الصحافة والإعلام: مقالات ومحاضرات**. المكتبة الوطنية، عمان.

43- البشري، محمد الأمين.2007م. **الفساد والجريمة المنظمة**. مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض.

44-شريم، أميمه. 1984م. **الصحافة الأردنية وعلاقتها بقوانين المطبوعات والنشر 1920- 1983**. عمان.

45- الشلبي، جمال عبد الكريم. 2000م .**التحول الديمقراطي وحرية الصحافة في الأردن،** دراسات إستراتيجية. العدد 39. تصدر عن مركز الإمارات للدارسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي.

46- الشواشرة، فيصل محمود.2009. **قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية من في الشركات المساهمة المحدودة**. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 25، العدد2.

47- الشيخ داوود، عماد. 2003م. **الفساد والإصلاح**. اتحاد الكتاب العرب، دمشق.

48-صابات، خليل. 1966م. **تاريخ الطباعة في الشرق العربي**. دار المعارف، القاهرة.

49- الصالح، صبحي.2006. **الفساد من منظور العولمة، الآثار المالية والاقتصادية**. العدد 105، عمان.

50- صبري، عبدالرحمن.2006. **اقتصاديات الفساد وأبجديته**. شؤون عربية، 2006.

51- الصرايرة،محمد نجيب.2003.**وسائل الاتصال الجماهيرية وفرضية وضع الخطة وترتيب الاهتمامات**.أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية،المجلد9، العدد1، 555-589.

52- صمادي، عيسى.2009. **مكافحة غسيل الأموال في ظل الاتفاقيات الدولية والتشريع الأردني**. أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية.

53-طعيمة، رشدي. 1987م. **تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية مفهومه- أسسه- استخداماته**. دار الفكر العربي.

54-عبد الباقي، عيسى. 2009م. **الحافة والإصلاح السياسي**. دار العلوم للنشر، القاهرة.

55- عبد الحميد، محمد. 1983م . **تحليل المضمون في بحوث الإعلام**. دار الشروق، جدة.

56- عبد الحميد، محمد. 1993م . **دراسة الجمهور في بحوث الإعلام**. عالم الكتب، القاهرة.

57- عبد الرحمن، ابن خلدون. بلا تاريخ. **المقدمة**. دار إحياء التراث العربي، بيروت.

58- عبداللطيف، عادل.2004. **الفساد كظاهرة عربية واليات ضبطها:إطار لفهم ظاهرة الفساد في الوطن العربي ومعالجتها**. المستقبل العربي.

59- عبد العظيم، حمدي2008. عولمة **الفساد وفساد العولمة "إداري- تجاري- اجتماعي- ثقافي- منهج نظري وعملي**. الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية.

60- عبيدات، ذوقان وعبد الرحمن عدس وكايد عبد الحق.1989م. **البحث العلمي:مفهومه_أدواته_أساليبه**. دار الفكر، عمان.

61- عبيدات، شفيق، والرباعي، زياد. 2003م. **مسيرة الصحافة الأردنية،( 1920- 2000)**. نقابة الصحفيين الأردنيين بالتعاون مع مركز الرأي للدراسات والمعلومات.

62- العلاونة، حاتم سليم.2012م. **دور مواقع التواصل الاجتماعي في تحفيز المواطنين الاردنيين على المشاركة في الحراك الجماهيري دراسة ميدانية على النقابيين في اربد**. ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي السابع عشر بعنوان" ثقافة التغيير"، كلية الاداب، جامعة فيلادلفيا.

63- الغضبان، نجيب.1994م. **التجربة الديمقراطية الأردنية نظرة تحليلية**. مجلة قراءات سياسية، المجلد 2، العدد 14.

64- فوزي محمد، فايزة.2004. **الفساد وأثره على الجهازين الأمني والقضائي، الندوة العلمية حول الشرطة في مكافحة الفساد الإداري**. مركز البحوث والدراسات الأمنية، أبو ظبي.

65- القبيلات والشطناوي.2006. **مكافحة الفساد في ضوء قانون هيئة مكافحة الفساد الأردني رقم(62) لسنة 2006:دراسة مقارنة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد**.مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد 35، العدد2.

66- الكبيسي، عامر. 2000م. الفساد الإداري: رؤية منهجية للتشخيص والتحليل والمعالجة، **المجلة العربية للإدارة** مجلد 20، عدد1، حزيران، ص85_122.

67- كليتجارد، روبرت.1994م. **السيطرة على الفساد**. (ترجمة: علي حسين حجاج). دار البشير، عمان.

68- كور، طارق. 2008م. **جرائم الصحافة: مدعم بالاجتهاد القضائي وقانون الاعلام.** دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر.

69- كوفاليف. 2000م. **الحضارات القديمة**. (ترجمة: نسيم واكيم اليازجي). منشورات دار علاء الدين، دمشق.

70- كوند، كلودر.1984م. **رحلات في شرق الأردن وفلسطين**. ط1. (تعريب: سليمان الموسى). دار ابن رشد للنشر والتوزيع، عمان.

71- العياض، نصر الدين.1990م. **اقترابات نظرية من الأنواع الصحفية**. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

72- لاكوم، بيير. 2009م**. الفساد**. (ترجمة: سوزان خليل). الهيئة العامة للكتاب، القاهرة .

73- محافظة، علي.1973. **تاريخ الأردن المعاصر في عهد الإمارة**.عمان، مطبعة القوت المسلحة الأردنية، الطبعة الأولى.

74- المرسي، السيد حجازي.2001. التكاليف الاجتماعية للفساد. **مجلة المستقبل العربي،** العدد 266، بيروت.

75- مروة، أديب. 1961م . **الصحافة العربية نشأتها وتطورها**. دار مكتبة الحياة، بيروت.

76- مزاهره، منال. 2010 م. **بحوث الإعلام** . دار كنوز المعرفة العلمية، الأردن.

77- المشاقبة، بسام . 2012م. **فلسفة التشريعات الإعلامية دراسة مقارنة بين التشريعات الحداثية الإعلامية والغربية**. دار أسامه للنشر والتوزيع، عمان.

78- الموسى، سليمان. 1998م. **تاريخ الأردن السياسي المعاصر**. ط2.مكتبة الاسرة الأردنية، وزارة الثقافة الأردنية، عمان.

79- الموسى، عصام. 1997م . **تطور الصحافة الأردنية (1920- 1997)**. لجنة تاريخ الاردن، الجمعية الملكية، عمان، الأردن.

80- الموسى، عصام .2012م . **المدخل في الاتصال الجماهيري**. ط4. مكتبة الكتاني، اربد.

81- الموسى، عصام . 2010 م . "الثورة الرقمية تضع الإعلام العربي على مفترق طرق ". **مجلة المستقبل العربي** ، العدد .376

82- الموسى، عصام. 2012 م ." الرقمنة والربيع العربي في الاردن : دراسة حالة". **مجلة المستقبل العربي** ، العدد 401 .

83- الموسى، عصام.2003م. **الإعلام والمجتمع دراسات في الإعلام الأردني والعربي والدولي**. وزارة الثقافة، عمان.

84- الموسى، عصام.2012. **الرقمنة والربيع العربي في الأردن " دراسة حالة"،** مجلة المستقبل العربي، العدد 401.

85- الموسى، عصام.1989. **الصحافة الأردنية: دراسة نقدية لتطورها وقوانينها 1920- 1988**.أبحاث اليرموك،سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد5،العدد1، 227-266.

86- الماضي منيب، والموسى، سليمان.1988. **تاريخ الأردن في القرن العشرين**. ط2. الجزء الثاني، مكتبة المحتسب، عمان.

87- مطران، خليل. 1980م. **مرآة الأيام في ملخص التاريخ العام**. دار مارون عبود، بيروت.

88- المفتي، محمد آمين. 1988م. **تنمية مهارة صياغة وإلقاء الأسئلة لدى الطالب والمعلم**. مركز التربية البشرية والمعلومات، القاهرة.

89- مكاوي، حسن. 1998م . **الاتصال ونظراته المعاصرة**. الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.

90- نصار، تركي. 2007م . **تاريخ الإعلام الأردني: دراسة تاريخية وصفية**. عالم الكتب الحديثة، الأردن.

91- نصر، حسني وعبد الرحمن، سناء. 2004م . **الخبر الصحفي**. دار الكتاب الجامعي، العين.

92- هلال،علي الدين.1979. **الفساد السياسي والبلاد المتخلفة، قضايا عربية: في الوحدة العربية وقضايا المجتمع العربي**،1981.دراسة ألقيت في ندوة " انحرافات الوظيفة العامة في القاهرة".

93- الوفائي، محمد. 1989م . **مناهج البحث في الدراسات الاجتماعية والإعلامية**. ( بدون دار نشر)، القاهرة.

94- ويمر، ودومنيك. **مناهج البحث الإعلامي**. (ترجمة: خليل أبو أصبع). جامعة الإمارات العربية المتحدة. 1989م.

95- يعقوب، عبد الحليم موسى. 2003م. **حرية التعبير الصحفي في ظل الأنظمة السياسية العربية**. دار المجدلاوي، عمان .

96- اليوسف، خليفة يوسف.2002. **الفساد الإداري والمالي: الأسباب والنتائج وطرق العلاج**.مجلة العلوم الاجتماعية.

**ثانيا: البحوث والرسائل الجامعية:**

1- ابن علي، زياد. 2005م . **الفساد:أشكاله أسبابه ودوافعه وأثاره، مكافحته واستراتيجيات الحد من تناميه- معالجته.** (بحث غير منشور).

2- خشمان، مخلد.2009.**مشكلة الفساد الإداري في ضوء التشريعات والقوانين الأردنية**. رسالة ماجستير( غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، عمان الأردن.

3- رشيد، بتول.**دور الصحافة في تدعيم تنفيذ آليات الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد**. رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة بغداد،العراق.

4- موسى، عيسى.2004.**معالجة الصحف المصرية لقضايا الفساد**.رسالة دكتوراه(غير منشورة)، مصر.

**ثالثا: التقارير والكتب الرسمية والمقالات:**

1- **تقرير هيئة مكافحة الفساد(2010)**.

2- دائرة المطبوعات والنشر. 1981.**الصحافة الأردنية: نشأتها وتطورها**. ط1. لبنان الدار العربية للموسوعات، بيروت.

-3

4- التقرير الصادر عن الندوة العلمية حول " **تفشي ظاهرة الفساد الإداري ووسائل مكافحته"**. بيروت. 5-2011/9/6.

5- دائرة المطبوعات والنشر . 1998 م . **سبعون عاما من العطاء (1927-1997) : آفاق إدارية ثقافية** . دائرة المطبوعات والنشر ، عمان .

6- الرأي، **مقال بعنوان"دور الصحافة في مكافحة الفساد"**، العدد 11122، ص 17 .

7- الرأي، **مقال بعنوان " لا تراجع عن محاربة الفساد والفوائد قادمة"**، العدد 12102، ص25.

8- العرب اليوم، ، **مقال بعنوان " نرفع شعار التغيير"**، العدد الأول، ص1.

**المراجع الأجنبية:**

1- Berlson, B. 1971. **Content Analysis In Communication Research**, 2[ed], New York: Hafner Publishing Company.

2- Frederick Stapenhurts, and Petter Langseth," The Role of The Public Administration In Fighting Corruption" , **International Journal of Public**, Sector Management, Vol. 10, No.5.

3- IMF, 1998, **Corruption Around the World**, Washington, IMF Working Paper, ,p8.

4- Kippen Dorff, Klaus**.** 1980**. Content Analysis: An Introduction to Its Methology.** Sage Publication, London.

5- Littlejohn, S.W**.** 1983. **Theories of Human Communication.** Belmont: Wodsworth Publishing Company, California.

6- McCombs, M & Shaw. 1972**.** The Agenda- Setting Function of the Media**. Public Opinion Quarterly**.

7- McCombs, Maxwell.1992**.** Explores And Surveyors Expanding Strategies for Agenda Setting Research. **Journalism Quarterly**, Vol. 69, No. 4, Winter.

8- Naomi,j.Caiden.1979. **Short Changing the Puplic**. Public Administration Review,vol.39,No3,p295.

9 - Stanig, Piero. 2006. Regulation of Speech and Media Coverage of Corruption: an Empirical Analysis of the Mexican Press, **Conference papers- Southern Political Science Association**, Annual Meeting, pp 1-33.

10- Rough, William . **the Arab Press: News Media and Political Process In the Arab World**. 1st ed, London: Croom Helm, p78.

11-World Bank. 1997. **World Development Report**. Oxford University Press,Washington Dc, ,p.102.

12- Yosha, Mohamad. 2010. Press Coverage of Political Corruption in Nigeria: Framework for Intra-national Comparative Research. **Journal of African Media Studies**, vol.2 issue3, pp353-369.

13- Zucker, H.G. 1978**. The Variables Nature of News Media Influence**. In Ruben ed. Communication Yearbook, 2 New Brunswich, N.J: Transaction, Pp.225-240.

**المواقع الالكترونية:**

- تعريف منظمة الشفافية الدولية للفساد :نر على الرابط الآتي :

www.transparency.org/layout

- إن الفساد ينخر ف القدرة المؤسساتية في الحكومة ويؤدي الى استنزاف مصادرها :نشر على الرابط الآتي:

http://ar.wikipedia.org/wiki/

- التقرير الصادر عن الندوة العلمية التي أقامها (المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية ) نشر على الرابط الآتي:

http://www.carjj.org

- قوانين المطبوعات والنشر(2003 -2007 -2010 -2012) نشر على الرابطين الآتيين:

http://alrai.com/article/70742.html

http://www.alrai.com/article/25123.html

- قوانين المطبوعات والنشر لعامي (20007)(2010) نشر على الرابط الآتي:

http://www.al-sijill.com/sijill_items/sitem3050.htm

- الناطق الإعلامي باسم تجمع (نقابيون من اجل الإصلاح ) في زيارة لرئيس تحرير صحيفة العرب اليوم فهد الخيطان نشر على الآتي :

www.alsabeel.net\ local-news

- انطلاق الحراك الشعبي الأردني الثاني والاحتجاجات المطالبة بالإصلاح التي يطلق عليها اسم "يوم الغضب الأردني" منشورة على الرابطين الآتيين:

http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=11736&article=603915#.UXZiz6JHKjU
http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/01/110114_jordan_protests.shtml

http://www.alghad.com/index.php/article/254274.html

- رئيس هيئة مكافحة الفساد سميح بينو ؛يقول أن عملية مكافحة الفساد من أبرز التحديات التي تواجه مختلف دول العالم :نشر على الرابط الآتي :

http://www.wacjo.org/?p=62

- رسالة تكليف جلالة الملك إلى رئيس الوزراء معروف البخيت ورسالة تكليفه إلى رئيس الوزراء عون الخصاونة ؛ نشر على الرابط الآتي:

http://kingabdullah.jo/index.php/ar_JO/royalLetters/view/id/267.html

http://www.alghad.com/index.php/article/520498.html

**ملحق رقم (1) استمارة تحليل المضمون**

1 2 3 4 5 6 7 8 9 10

| اسم الصحيفة | رقم العدد | تاريخ العدد | الأنماط الصحفية 9-1 | مصدر معلومة 6-1 | مصدر داخلي 4-1 | موقع النشر 4-1 | دعوات لمحاربة الفساد 5-1 | مرتكب فساد 3-1 | نوع الفساد 3-1 | طبيعة الفساد 10-1 | الاتجاه 3-1 | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | | | | | | | |
| | | | | | | | | | | | | |
| | | | | | | | | | | | | |
| | | | | | | | | | | | | |

**ملحق رقم (2)**

**كشاف استمارة تحليل المضمون للصحف( الرأي) والعرب(اليوم) عينة الدراسة**

### 1- أنماط صحفية

1.1 الافتتاحية
2.1 الخبر (القصة الإخبارية)
3.1 التقرير الإخباري
4.1 التحقيق الصحفي
5.1 المقالات
1. 6 الحديث الصحفي
1. 7 الصور
1. 8 الكاريكاتير
1. 9 رسائل إلى المحرر

### 2- مصدر المعلومة

1.2المندوب الصحفي
2.2 كاتب صحفي
3.2 وكالات الأنباء العربية
2. 4 وكالات الأنباء الأجنبية
5.2 وكالة الأنباء الأردنية (بترا)
6.2 فئة أخرى

### 3- المصدر الداخلي:

1.3 **جلالة الملك**

- **رئيس الوزراء**
- **رئيس هيئة مكافحة الفساد**
- **أخرى**

### 4- موقع النشر

1.3 الصفحة الأولى
2.3 الصفحة الثانية
3.3 الصفحات الداخلية الأخرى
4.3الصفحة الأخيرة

### 5- دعوات لمحاربة الفساد

1.5 تصريحات
2.5 مسيرات ومظاهرات
3.5 مؤتمرات وندوات

4.5 محاضرات ودروس
5.5 تحليلات وآراء.

**6-مرتكب الفساد**

**1**.6 فساد قمة
2.6 فساد على مستوى البرلمان والمؤسسات السياسية
3.6 فساد على مستوى متوسط ومتدني

**7- نوع الفساد**

**1**.7 الفساد السياسي
2.7 الفساد الإداري والمالي
3.7 الفساد الاقتصادي

**8 - طبيعة الفساد**

**1-** الانحرافات التنظيمية
2- الانحرافات الجنائية
3- الانحرافات السلوكية
4- الانحرافات المالية
**5-** سوء استخدام السلطة
6- التهرب الضريبي
7- الاتجار بالمخدرات
8- غسيل الأموال
9- الاتجار بالبشر
10- اكثر من نوع

**9- الاتجاه**

1.8 مؤيد
2.8 معارض
3.8 محايد